

ناتج مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبعبه

تأليف

المسيو تيودور روزستين

تعريب

على احشكري

وتتضمن مقدمة العرب حديثا مهما
مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

٤٩٦٤

يطلب من مكاتب مافاتس بعموم محطات السكك الحديدية
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع الفجالة بمصر

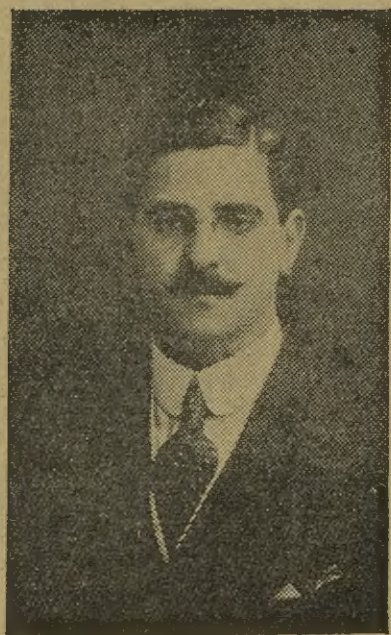
ومن مكتبة زيدان بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد علي بمصر



82704



المرب
على احمد شكري

50

- ١ كلمة العرب وتتضمن حديثا مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات
١ مقدمة المستر بلنت
١٦ وعود انجلترا

الباب الاول

انتهاب مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم
٨٥ الفصل الثالث . « المالية العليا »
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة انجلترا بين السلم والحرب

- ٢٦٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل
 ٢٩٢ الفصل الثانى عشر . الساسة بصفهم محرضين على الاجرام
 ٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحه الاسكندرية المدبرة
 ٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة
 ٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

الباب الثالث

ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية
 ٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تنمة)
 ٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج
 ٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية
 ٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة اللين المزوج بالشدة
 ٥١٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب
 ٥٤٣ تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مد امتياز

بيان بـصور الكتاب

صفحة

المنفور له السلطان حسين	سلطان مصر السابق	
محمد بك طلعت حرب	مدير بنك مصر	
فؤاد بك سلطان	عضو الادارة المنتدب	
المنفور له محمد سلطان باشا	رئيس مجلس النواب السابق	١
المستر وفريد سكاون بكت	واضم مقدمة الكتاب	٤٥
المنفور له سعيد باشا	خديو مصر السابق	٤٧
المنفور له اسماعيل باشا	خديو مصر السابق	٦٠
المسيو فريدياند دلسيس	صاحب مشروع قناة السويس	٨٣
المستر دثرايلي	رئيس الوزارة البريطانية السابق	١٠٠
الاورد بالمستون	وزير خارجية إنجلترا السابق	١٠٥
المستر غلادستون	رئيس الوزراء الانجليزية السابق	١١١
الاورد غراتيل	وزير خارجية إنجلترا السابق	١١٥
الدوق ديكايزه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٢٣
الامير حليم باشا	عم الخديو اسماعيل باشا	١٢٤
الامبراطور نابليون الثالث	امبراطور فرنسا والحكم في اضية قناة السويس	١٢٦
المسيو دي بلنير	الراقب الفرنسي	١٢٨
الاورد كرومر	الفنصل الانجليزى الام	١٤٢
نوبار باشا	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٣
رماض باشا	» » » »	١٤٤
الجنرال غردون باشا	قائد الجيش الانجليزى في السودان	١٤٥
احمد عرابى باشا	زعيم الثورة العرابية	١٤٦
المنفور له توفيق باشا	خديو مصر السابق	١٤٧
المنفور له الشيخ محمد عبده	مفتى الديار المصرية السابق	١٦٢
شريف باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٦٥
محمود باشا سامى البارودى	» » » »	١٦٧
المسيو فريسييه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٦٩
المسيو ليون غامبثا	» » » »	١٧١
الاورد دوغرين	السفير البريطانى في الاستانة	١٧٤
السير دررموندو ولف	المنسوب البريطانى في مؤتمر الاستانة	١٧٦
المستر جون برايت	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر غلادستون	
	وقد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية	
الاميرال سيمور	الاميرال الانجليزى الذى ضرب الاسكندرية	١٨١
الامير بهمارك	المستشار الالماني	١٨٦
البارون دى جيز	وزير خارجية روسيا السابق	

الجنرال ولسلي	صاحب موقعة التل الكبير	١٨٨
ضرب الاسكندرية بالغنابل		١٩٧
فرار الاجانب من الاسكندرية		١٩٩
المسيو بارتليمي	وزير خارجية فرنسا السابق	٢٠١
المسيو سبيلر	» » » »	٢٠٧
عرايى باشا في منفاه		٢١٨
السير جورج اليوت	سفير بريطانيا في الاستانة	٢٢٠
محمود باشا سامي البارودي في منفاه		٢٢٢
السير النون غورست	صاحب سياسة الوفاق الودى	٢٢٦
اللورد ادوارد غراي	وزير خارجية بريطانيا السابق	٢٤٢
اسماعيل باشا المقتش	وزير مالية مصر السابق	٢٦١
الاميرالاي على فهمي	زميل عرايى	٢٦٤
الاميرالاي عبد المال حلمي	» »	٢٦٨
عرايى وزميلاه على فهمي الديب وعلى الروبي		٢٧١
راغب باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	٢٧٦
عرايى باشا وابن طلبة باشا في المنفى		٢٧٨
حفلة افتتاح قناة السويس		٢٨١
بطرس باشا غالى	رئيس الوزارة المصرية السابق	٢٨٥
اللورد كيرذون	وزير الخارجية البريطانية سابقا	٢٧٨
اللورد هلمز	وزير المستعمرات البريطانية سابقا	٢٨٨
السير ادوارد ماليت	قصل بريطانيا العام في مصر	٣٢٥
اللورد دربي	وزير خارجية بريطانيا السابق	٣٦٨
لورد سالسبرى	رئيس الوزارة البريطانية السابق	٤٧١
عرايى باشا في سجنه		٤٧٣
طلبة باشا في سجنه	أحد زملاء عرايى	٤٧٥
البارون ده رنج	قنصل فرنسا العام في مصر ومن مؤيدى الحركة العرايية	٤٧٨
اللورد ليونز	سفير إنجلترا السابق في مصر	٤٨١
المسيو تريكو	قنصل فرنسا العام في مصر من مؤيدى الحركة العرايية	٤٨٤
اللورد غوشن	صاحب البنك الذى عقد القروض لسعيد باشا	٤٨٦
درويش باشا	رئيس البعثة التركية الى مصر	٤٨٨
اللورد مورلى	من مؤيدى الحملة الانجليزية على مصر	٤٩٠
عثمان باشا رفقى	وزير الحربية السابق	٤٩٦
يوسف بك نجاشى	مدير الفيوم سابقا	٤٩٦
الوزاره المصرية تحت رئاسة شريف باشا		٥٠١
المفتور له مصطفى كامل باشا	مؤسس الحزب الوطنى	٥٧٤
المفتور له محمد زرك	رئيس الحزب الوطنى السابق	٥٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فهذا كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن
أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه ، وهو كتاب فذائق على تاريخ
مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائع الخاصة
بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذي أدى إلى
وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس
صندوق الدين ومانال البلاد في أوائل انشائه من ضروب الارهاق
والعسف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى
تفصيل حوادث الثورة العراقية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس
رجال السياسة الاجنبية مما كانت خاتمه مذبحة الاسكندرية التي
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب
في شرح ما تلا ذلك من الحوادث وعرج على موقعة التل الكبير التي
انتهت بزحف الجيش البريطاني على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص
المؤلف جزءا كبيرا من الكتاب لشرح السياسة البريطانية منذ الاحتلال
وفصل اعمال اورد كرومر التي اختتمت بمأساة دنشواي .

ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الرواية فحسب بل دعم أقواله

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن مؤلفه « ان سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر » ولقد عني المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بيعة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى لجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور رودستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن انجلترا ازهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب الساسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « ذى اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستر بلنت في تحرير المجلة الانجليزية « ايجبت » التي حضر لورد كتشزد خولها الى القطر المصري لصراحتها المتناهية . ولما دالت دولة القياصرة على اثر شهبوب ثورة البلاشفة عاد المسيو رودستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يمض على تسلمه مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

كيرزون الى الحكومة الروسية مدكرة طويلة طلب فيها سحب
المسيو رودستين من طاران احتجاجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد
انجلترا في الهند .

ولقد وضع المسيو رودستين كتبه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت جريدة اللواء
في نشر مقتطفات منه ولكن لخط اسمها بالعرف بالمؤلف شخصيا
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فريد بك وهناك اخ علينا المؤلف
هو المرحوم المستر بلنت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره مما
كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون - وخاصة النشء
الحديث - على اسرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا الوادي النيل
فراقت لنا الفكرة وبادرنا من فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر
ثم كتابي "استر بلنت وهما التاريخ اسرى للاحتلال البريطاني ومذكراته"
وقد نشرتهما جريدة "البلاغ" .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فاولنا طبع الكتب المذكورة
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستمعانا مندوبها في قلم
المطابعات وطلب الاطلاع على لاصل الانجليزى ثم قال انه لا يسه
التصريح بطبع شيء منها في خلال الحرب لانها موجهة ضد بريطانيا !!
فلم نربدا من الأذعان .

ثم ذهبنا الى لندن في اواخر سنة ١٩٢٠ واجتمعنا بالمستر بلنت

فكان اول ماسألنا عنه ترجمة الكتب المذكورة فاقفناه على مادار من المكنابات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم اليهد على ماترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان نتخلص من الكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة . وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضر فقلناه الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة « الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ » لكي لا يستلفت اذكار قلم المطبوعات . وينا كنانهم يجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لا عمل لذكرها هنا فقدنا في خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخير اوفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البحث عنها عناء وای عناء لا تتبع سياق الحوادث ولعل عذرنا في ذلك انما لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتانا الى الحصول على البعض الآخر . وقد ادرجنا في نهاية الكتاب بياناً بالصورة المذكورة وكان سياقها في الكتاب وايض يسعنا بمناسبة هذه الصور الان ان نقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجناب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضاهما باعطائى بعض الصور النفيسة . و ننتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك « المحرب » الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقاقها . فلقد رأينا ما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوهم ولف لفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا انكما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجازهم ما حدث منذ ذلك الحين ففى عهد السير الدون غورست ثم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدويارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كتشنر بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين ودار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بطن انه اهانته لحفته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تمكأة يتكلىء عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشتتين في طول الارض وعرضها . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لا ريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها الانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينسى ان يثار لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية - وقد كانت لمشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار - بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العداء الشخصى بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التى نشرها دولة رشدى باشا وما تودل فى اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العداء الشخصى من الاثر البعيد فى تكييف القضية المصرية وتغيير وجهتها تغييرا كليا . فبجرة قلم واحدة ظنت وزارة لندن انها حولت القضية المصرية من مركزها الدولى الى نزاع داخلى بين انجلترا ومصر . وعلى ان هذا الزعم كان حتما يبقى مجرد زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة واخرى تقوم بمقتضاه احدهما بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لا نجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي باشا . وقبل ان نفوه بشيء نقول صراحة ان دوائه انما فعل ما فعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة اخرى . بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا مفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا مانعنه على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته العذر فيما فعل بعد ما رأى نية القدر من الانجليز وأرسالهم اغاخان إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد كتشنر الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لاتتفق ومصالحهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتبيا بان نصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب الانجليز وقتئذ بان يمددوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا إلى جنب ؟

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلطفون مع المصريين في القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقنعهم بان من مصحتهم ترضية المصريين بمقد مخالفة معهم كالتى اشرنا اليها كما فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يترف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذى كانوا يمشدقون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص بيص لامن الوجهة الادبية فحسب بل ومن الوجهة الحرية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان يغامر الانجليز بمناضبة المصريين واولامهم في شعورهم وعواطفهم فيما كانت لجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه مما كسبه الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاورستالية التى كانت بمصر وقتئذ فنحن راينا كيف ان انجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبارة تقف مبهوتة حائرة امام ثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩ ولا نقول انه كان يمكن ان تقوم مصر في سنة ١٩١٤ بثورة كهذه ولكن كان هناك بلا جدال شعور عام لم يحسن استخدامه . وصفوة القول

اننا اضعننا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة فلما يسمح الدهر بمثلها. فلم
نفتخر فرصة انشغال بال انجلترا بحرب عالمية لتنتزع من برائتها استقلالنا
بل استمننا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمانا نفوسنا الى الالفاظ
الممسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها
نحن نجني ثمار تماردنا في الثقة باليهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال
مساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان ثبت هنا ما كتبه
اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك
لان اعلان الحماية كان في أثناء تربيته في وزارة الخارجية . قال اللورد
في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل
الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في اثناء الحرب »
ما نصه : —

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تعقدت مسائلها بعد دخول
تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تغلبت علينا
ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها
يقطب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي
« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال
البريطاني . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فان
المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من رعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع مايجول دون وقوع ارتباكات قانونية
فلو اننا ضممننا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسوينا المعضلات
السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واحر
به ان نزعزع الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفقتها دولة اسلامية.
ثم لاتنس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا الى انتهاز
فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبيانات خاصة. وعليه كانت
تكون النتيجة اننا نضرب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونخرج عواطف مسلمي
الهند ونوغر صدور المصريين وندفعهم الى الخروج علينا. وبديهي ان
الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة. لهذا رأينا ان الحل
الصالح الوحيد هو ان تعان الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا
عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراي.
فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان
فيها النرم علينا والغنم للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت
الامة المصرية من رقتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى. ولا بد هنا
من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني.
ولقد انكرت القوة النشوم حق مصر وحاولت كتم انفاسها ولكن للشعوب
غضبة فيمجرد ما يقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم
ثاروا ثورتهم السلمية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح
معتقلي مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها.

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وإنجلترا وهما صارت الكلمة لرجال السياسة بعد أن حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وإن لمن دواعي الأسف أن نذكر هنا أن مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي فلقد ساءت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الإنسان إلى أكثر من أن يدير بصره حينما أراد فاته يصطدم اصطداما بالنفوذ الإنجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد أرسل الإنجليز إلى مصر أحد اساطين الاستثمار في بلادهم ألا وهو اللورد ملتر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصري فانقلب إلى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد أن تغافلت الوطنية في نفوسهم بشكل ممدوم النظير .

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فإن الإنجليز بعد أن قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد بأدى ذي بدء وعولوا على الماضي في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية . ولكن المرحوم المستر بلنت تدخل لازالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب والوفد المصري من الجانب الآخر فكانت النتيجة أن ذهب المستر هيرست إلى باريس ودعا الوفد إلى الذهاب إلى لندن ففعل .

ولا يسمنا هنا إلا أن نقول أن الوفد وقد قرر الذهاب إلى لندن « لمفاوضة » الإنجليز رأسا بعد أن كانت أعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

الاوربية وفي امريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذى ستدور عليه المفاوضات. وهذه ملاحظة سنبين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملنر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملنر المشهور الذى عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذى اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية « بالخط الثالث » . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي في حركة المماضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذى استمر حوالى اربع ساعات . فلما استسمحناه في ان نبدي له ما عن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعداداه لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في المشروع كان من الطبيعى ان نفتتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملنر هو حماية بالخط الثالث » ولكنه انما قال ذلك لهم في حديث خصوصى لا لينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيله وما حدث بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا لي ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان
س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجلس النبض .

س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملتر ولا من احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاء الاعلى في مصر فلم يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع على المستندات والوثائق الخاصة به . وانتم قد عرستم الدهر وتعرفون من ماضي لورد ملتر ما ندره لانعرفه نحن معشر الشباب فكيف استجرتم لانفسكم الاقدام على امر خطير كقفل مركز القضية المصرية من باريس الى لندن ولما يصلحكم مسند رسمي من لجنة اللورد ملتر عن الاساس الذي تدور عليه المفاوضات ، الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتملك الحقيقة يا ولدى فلقد خدعني زملائي وغرروا بي .
س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها في معاليكم فهي لا تعرف
شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطأها ؟
ج : لقد خفت من تفرق الكلمة . ان اغلبية اعضاء الوفد
استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تفاديا من
الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيت معاليكم ان الامة وكاتكم في السعي للاستقلال
التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام
على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى اغلبية الوفد ،
ج : ماذا احدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع
رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن فاذ كان رأيكم في مشروع اللورد ملنر من بدء الامر ؟
ج : كان رأيي أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض
المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا الامة بهذا حتى كانت تستنبر برأيكم واث
زعيمها الذى تسترشد البلاد برأيه عند الخطوب ؟
ج : ان المشروع كما اخبرتك يشتمل على بعض مزايا خروفا من ان
يلومنى الشعب المصرى لاننى حرمته من هذه المزايا استصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين انتدبتهم مع اليكم لعرض المشروع على الشعب اكتفوا بمرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الا التجأوا اليها لحل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كافتهم بلوقوف على الحياض التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : لم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لند افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . ام يملوك ما كتبه الاستاذ عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه لي ان الامة ابدت بعض رغبات في صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات !!

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طلب فريق من الامة التحفظات واشدد في قبولها ونادي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا . فهلا كان من المستحسن ومعا اليكم . فمتنعون بان المشروع « حماية » بالخط الثالث » أن تصارحوا الامة بهذا الرأي فان اصغت لمشورتكم قطعتم المفاوضات وعذتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أبت الا التطوح وراء المشروع استقلتم . من رئاسة الوفد وأنتم على الامة

بانتخاب رئيس بدلکم يسمى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ
ليس يخفى على معاليکم ان الامة وكلتکم فى السعى للحصول على
الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتکم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غضاضة
عليکم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طاب السکال فان
ساروا خلفه طائعين فيها ونعمت وان اصرروا على الرضى بالقشور دون
اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد الضوج السکافى .
ج : اننى معمول على قطع المفاوضات اذا لم يصغ القوم الى
مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا يتسع لها
هذ المقام .

ثم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخرى لزيارة
سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم
وتصلبهم ما يذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومغادرة سعد باشا للندن هداً الجو
السياسى هدوا نسبها ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها
كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والغموض .
بمعنى أن الذين كلفوا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال
خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .
ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مكرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ما نفهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اننا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية باسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس او العريش . وقد سألتناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ، فكان جوابه بالنفي طبعاً .

ولا اظن ان صراحتي هذه آلت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاسناد مكرم « اني اهني نفسي بعرفك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملتر واخيرا استصوب أن يقدمني الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجنباه فورا بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلا . فلما سألتنا عما نفهمه من تلك العبارة لم نتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادي النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتي :

انا : لا ادعي للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة في رغبتها في

حل المسألة المصرية بما يتفق واليهود التي قطعتها للمصريين ولاوروبا
فعلينا ان تمجّل بالجلاء عن وادى النيل لان موقفها فيه هو موقف
المفتصب لأقل ولا أكثر وهو شبيه من كل الوجوه بموقف المانيا عند
احتلالها الباليك.

هو : ولكن كيف تحمون قناة السويس اذا جلا الانجليز
عن مصر؟

أنا : ان القناة طبعاً هي معضلة المضلات في نظر الانجليز .
ولكن لنبحث الموضوع بحثاً هادئاً لنقتنع بضعف مركز انجلترا من الوجهة
القانونية والمطقية .

فانت تسلم معي بانه لا يوجد الآن من يتحدى سيادة الاسطول
البريطاني في البحر المتوسط . ففرنسا وايطاليا حليفنا انجلترا ثم أن
اليونان صنيعتها . وليس ثمة اسطول نساوى أو تركى . فان قلت أنه
يحتمل أن يتألب عليها حلفاؤها في المستقبل أجبتك بان الحرب العالمية
قد علمتنا أنه لا سبيل لانزال جيش في بلاد دولة اخري إلا بعد القضاء
على معدات الدفاع البحري ومنها الاسطول طبعاً . أو بعبارة اخرى
ان فرنسا وايطاليا ومن عسي أن ينضم اليهما في المستقبل لا يستطيعن
انزال جنود في اى جهة من الشواطىء المصرية الا بعد الاشتباك مع
الاسطول البريطانى في البحر المتوسط والتغلب عليه . فان تمت
لاسطواكم الغلبة على اساطيل الاعداء لم تعد بكم حاجة لحاميتكم

الموجودة في منطقة القناة . اما اذ وقع العكس وتغلب عليكم اسطول العدو فلن تغني عنكم حاميتكم في الساحة شيئا . بل سيكون مصيرها الهلاك العاجل مما كانت قوتها . وحسبت انها نضج بين نار الجيش المهاجم ونار المصريين الذين لا بد ان ينهزوا تلك تفرصه فيقلبوا اليكم ظهر المجن . نخير لكم ان تحتفظوا بصداقة المصريين وولائهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة ونتمردوا اليهم بحالة القناة والاستعانة بهم عند الحاجة وتقوية سطوتكم في البحر المتوسط بحيث يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعلمكم لا تقولون لكم تحبون القناة من المصريين اذ ليست لهؤلاء مصلحة في تطيل مرور السفن فيها بل انها متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتياز شركة القناة منصبح من اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجهه اقتناعا تاما وصرح بان تلك هي اول مرة يرى فيها مكان حل المسألة المصرية بهذه السهولة ووعد امام المستر بان يضر ب على هذه النقطة في جريدته وقد بر الرجل بوعده وكتب يقول انه متقنع بان حل المسألة المصرية هو الجلاء عن وادي النيل وعقد معاهدة صداقة مع الشعب المصري .

ولم نكتف هذه الآراء عن قائلناهم من رجال الصحف كحرري جريدة الديلي هيرالد او المانشستر جارديان او الوستمنستر غازيت او اعضاء

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسمورى صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكدونالد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .
ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملتر ووضعنا له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى يبتنا وبين الانجليز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد للمسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم السكرتيرية فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرننا بهذه الصراحة بقدر ما خسرننا بالتميل الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يمشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهمنا معه مباشرة . فالى ان نسمع قضيةنا خالية من الغموض والتعقيد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق اماننا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم . ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيعا ففريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالاساسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشمواء التى تطاحنت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشنع استقبال فى طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية فى لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات فالفينا لا يخرج فى برنامج ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فعجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا اقل من دولة سعد باشا غيره على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر فى أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا اصبح جو السياسة المصرية مكفرا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا

ازدادت نار العداوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين بمضهم وبعض .
فنفى من نفي الى سيشل ونعقل من اعتقل في الماظه وقصر النيل
والبحاريق وغيرها وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها
دولة ثروت باشا في نواش سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس
تصرح ٢٨ فبراير المشهور لذي احتفظت فيه إنجلترا بصفة مطلقة
بالنقط الاربع التي تكفي كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

ولست بنا حاجة ، كما ن اقام لا ينسج ، لبحث مواطن الضعف
في هذا التصريح وحسبنا دليلا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة
الاعاجيب بين الامم فيينا نتمتع ببرنات واستقلال وسفراء في
الخارج اذا بالاحتلال مرابط في عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا
السامي تكفي كلمة واحدة منه لاقفاء البرلمان واغلاق دور السفارات
والمفوضيات . ومع ذلك يوجد بيننا من يسبح بحمد هذا التصريح
ويمدحه نعمة كبرى على البلاد !!

ثم توالى الوزارات الى ان جاءت وزارة دولة يحيى باشا فاعادت
معتلى جبل طارق وغيرهم من المنفيين السياميين بعد ان اتفقت مع
الانجليز على قانوني التضمينات والتعويضات ولما دارت الانتخابات
البرلمانية اسفرت النتيجة عن اغلبية وفدية فتولى الوزارة دولة سمد
باشا برغم النصيحة الصادقة التي اسدها اياها سمو الامير الجليل عمر
طوسون . ولعل اشد ما يأسف له الانسان هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد تربع وزارة العمال في دست الحكم.

وبهذه المناسبة لا بد لنا من أن نقول صراحة ان مصر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فلقد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين فيتصافى الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وفقت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحا جدا نظرا لما أصبح عليه مركزها من المتانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - لحلت المعضلة المصرية حلا نهائيا ملائما لمصلحتنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجد من البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة المسالمة معنا فلا نكون قد خسرنا شيئا وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراصى الصفوف

ولكن قاتت تلك الفرصة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تزعزع مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن تألب عليها المحافظون والاحرار . وما كان أولانا بان لا تفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك باية مسألة من المسائل لتعزيز

مركزها على حسابها . وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونلد الذي صرح مرة وهو في بور سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها في أثناء تناول فنجان القهوة » ما كاد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراماً بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعاً فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبهاً وتعنتها شيئاً بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها .

وفي عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فاتخذته السياسة الانجليزية ذريعة لقضاء لبااتهم في السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصري ليس له وجود في الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللوبي في خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التي لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت محاكمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلاً مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعنى السياسة الانجليزية ذلك وقد نالوا امانيتهم وقضوا لبااتهم؟ والآن وقد اختلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعماد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نتدهور ونتقهقر؟ ان الموقف جلي والحالة

لا تحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التي
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون
التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في
حقوقنا لا يصلحان أساسا للتفاهم . وما قيمة تفاهم لا يكون بين الند والند
والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليزان التفاهم الدائم لا يكون
الا بتحقيق أمان المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء
المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر ممن يتربع في كراسي الحكم
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فلينعم
الساسة الانجليز النظر في هذا وليشجعوا بوجودهم عن نصائح
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ما قطعت بريطانيا على نفسها
من الوعود المقدسة للبعلاء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فهلا عادوا ادراجهم
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانها القومية بعد
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؟ ان الوقت لا يزال فيه
متسع فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان
المرصوص وتلاشي الخلافات الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

المصريون على العرض بينما الغاصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .
لقد عينا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع
البيئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه في
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقضي عنها اقضاء ويوكل أمر
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقي أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا
والمال هو روح النهضة القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال
في تركيا فضلا عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءا كبيرا من تفاته واهتمامه فما لبث أن
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من
الاغلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة
وتتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوهدة التي أوقعها فيها
تخاصمهم وتبازمهم . نقول بينما كان يجري ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيدا عن الضوضاء والثرثرة فإذا به قد وضع خلسة الصخرة التي تستند اليها مصر اذا عصفت بها الاعاصير وتلوذ بحماها ان عبس لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .
فهذه الرجل مهما أمعن في الفرار من الشهرة اذا بآثاره تم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوى . وبحسبنا أن نسرد عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتمثيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يل نخر مصر . فاذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذى أصبح كالغرة في جبين النهضة المصرية .

ولسنا نحن وحدنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ - لكثرة اشغاله - ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدّ جد البحث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موفقا في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلكوه غير هيايين ولا وجاين . يميناً

اتهم تخير جماعة أنجيبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد
مصر. فالى الأمام يطلعت انت وذراعك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله
رفعتا اسم مصر عالما بين الامم وقدمتا لمواطنيكما فى خلال الأزمات
الاقتصادية من المساعدات ما سيبقى مذكورا لكما بالفخر المقرون
بالحمد والشكر. ومادام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن
يفخر به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه
المجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من
قلوب القراء ارتياحاً واغتراباً. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
وربما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب
العام فيها.

وفضلاً عن الفروع الكثيرة التى ففتحها البنك ولا يزال يفتحها فى
داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندوم بجوار الأوبرا
بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لعمر ك خير
اعلان عن مصر وابناء مصر.

فترجو النجاح لذلك الفرع وترجو أن يلحق به فرع آخر فى
عاصمة أخرى فهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته
للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المغفور له
السلطان حسين كامل



محمد بك طاعت حرب



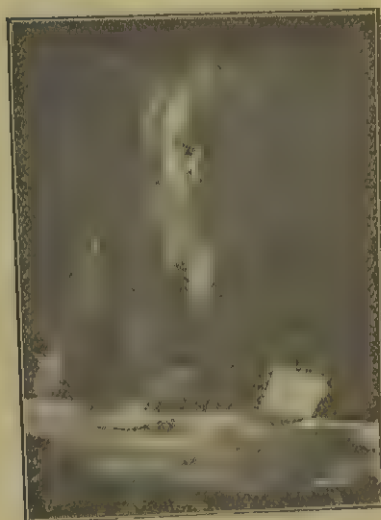
فؤاد بك سلطان



المغفور له محمد سلطان باشا
رئيس مجلس النواب في عهد الخديو توفيق باشا
وهو والد السيدة الجميلة هدى هانم شعراوي

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذي ذهب به
الى مصر تفجداً للوعود التي قطعها اسلافه في الوزارة ، وانه سيبادر
بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) متى استتب النظام في
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غراي» - خليفة «مستر غلادستون» - يلوك لفظي الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لا يمد ثمة - بديل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان إنجلترا نظراً الى انها ابشت في مصر تلك المسدة الطويلة توطد النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تجح في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها - ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التي يزعم انها لابد واقعة اذا هي جلت عن وادي النيل !

وبالرغم من سكوت اشباع «السير ادوارد» البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من المصنفين في صفوف الاحرار الانكليز والاسكوتلانديين تأبي معدهم أن تسيع مثل هذا الطعن السيادي ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المعيب في دعوى الشرف التي يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا تربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما، وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في غنى عناو عن مساعدتها وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل. أفلا يجدر بقدماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه - ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجمعنا بمحكم المصريين رغم ارادتهم ؟ فان قيل إن وجودنا عاد عليهم

في الماضي بالفوائد العظمى وان استعرازا في بلادهم لا يسد ان يعود عليهم في المستقبل بأكبر الفوائد ، أفليس من المدهش اذن انهم ينظرون اليينا بعين البغضاء والكرهية ؟ واذا كنا حقا أتقذناهم ولا نزال ننقذهم من الفوضى فلماذا يتشبثون برحيلنا ؟ بل ما الذي يجعلنا نعاملهم في سبيل نظام سنننا لهم - لا بصفة الاصدقاء - وهي دعوى طالما ردوناها - بل باعتبارهم شعبا مغلوبا على امره فنلغى حرية صحافتهم ونمنكث الوعود التي كررناها لترقية نظمهم حتى افسدنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادي وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفي والسجن كما كانت الحال في أيام العصور المظلمة ، لا بل صرنا نعتبر مطالبهم لنا باحترام وعود الجلاء التي قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم - اذا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندي ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافي لما يعتبر لغزا غامضا . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزيا فقد اتخذ هذه البلاد وطنا ثانيا له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرئ في عروقه الغيرة على سمعة انجلترا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى في ما لجهته للمسالمة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشك ان يتطوح بها في طريق غير شريف مخوف بالمخاطر . فالكتاب عمل فذ وضعه عقل فريدا حاطا علما بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر
باسم المصالح المالية على شؤون أوربا وتنذر إنجلترا بالسقوط الامبراطوري.
فالكاتب يعزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شيء الى جهل شعب
عامل كالشعب الانجليزي وقصر الوقت الذي يخصصه لدرس شؤون
شعب آخر وهما سببان يدفعانه في النهاية الى وضع ثقته التامة في رهط
من الوزراء وتوليهم النظر في مصالحه الخارجية وهو لا يكادون لا يقلون
عنه جهالها. وهو يعتقد ان الشعب الانجليزي لو وقف على تاريخ التصرفات
السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان
يظلموا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذي قيل انه عاد على مصر بسبب
الاحتلال البريطاني، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم
الرسميين في البرلمان لمؤازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار في شيء.
وانى لأراني مدفوعا لمشاركة المؤلف في اعتقاده واعتذاره عن
جهل الشعب الانجليزي ومن بينه الوزراء. فاني لأذكر جيداً كيف
أن هذا الراديكالى الطيب القلب «السير ويلفر دلسون» عند اطلاعه
في صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول «السير سيمور» تطلق
قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب في ذلك الاعتداء
- على كراسية صغيرة عنوانها «نهب المصريين - قصة شائنة» لخص فيها
مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ما جاء في الكتب الزرق عن ديسية
القرض الذي دفع حكومتنا الى القيام في وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها - قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسة نشرت منذ شهر لما رضى «المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف» وهو قول حق. فان الكراسة طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع. وكانت نتيجةها ان اثار تائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين - ومع ما أحدثته هذه الكراسة من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد ان أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف رحي الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطئها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لها مراراً وقد اتينا عليها في آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيرد اليهم.

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفذت في خلالها الكراسة المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا النفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم. وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي أتت عليها الكراسه وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديها أو نقضها الى هذه الساعة حتى انى لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة - وزارة «المستر اسكويث» - خلا اللورد مورلى «على ما يحتمل» له قل الماسم بكيفية تدخلنا في مصر.

وانى اعتقد أن « السير غراى » نفسه مجهول جهلاً مطبقاً تاريخ
الاحتمال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خالياً من وجود عضو
انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه
الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتمال . ولعل السير تشارلس
ديلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه
لا مراً قد التزم الصمت . وهناك شخص آخر قد يرشع ان يستطيع
الكلام فى الشؤون المصرية هو المستر جون ديون وهو ليس
نائباً عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم
الذاتى .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسخت
فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بملاقاتنا
بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلاً عن أن الكلمة النافذة أصبحت
الآن للأشخاص الذين يهتم من الوجهة المالية بقاء احتلال انجلترا
لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضى كانت
ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل . وأولى هذه الخرافات
وأكثرها ذبوعاً هي أن ظهور انجلترا على المسرح المصرى كان بآدى .
ذى بدء عملاً من أعمال الخير المحض ، ففى مثلاً لم تكن مسئولة عن
وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الإفلاس والخراب ، وانها منذ
ذلك الحين نجحت نجاحاً طردياً فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في نزاهتها الرسمية ، وان الرخاء الذى تتمتع به مصر
راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن فى بحبوحة من
العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول
« السير غراى » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما
يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصرى الحاضر والى سلبية الامم فى
نكران الجيل .

ويحتمل جدا أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما
ذكرناها هنا . ولكن ايمانه هذا لا يحملها حقيقة . واني أرجو ان يفيد
هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلا . أما فائدتهم شخصياً
اولى من عدام من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى
مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكرامة المنسية ويعيد الى
ذاكرتهم الخطأ الاول الذى ارتكبه انجلترا حيال المصريين بصفتها
دولة تقرض القروض توطئة لاستعباد مدينتها اعتداداً بسلطانها الحربى ،
ويكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالى الحاضر . أى انه يخولهم
فرصة نادرة — بلا احتياج للتعقيد فى الوثائق الرسمية التى لانهاية
لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر المالى فى خلال الاربعين عاماً
الماضية . واذا كان يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بسد ان
طال أمد تخدير الضمير الوطنى وتناقضه عن سلسلة أعمال العنف الجنائية
بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفى ظلمتهم اللورد كرومر وهو أقلمهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يجحد القراء في هذا الكتاب ما يتماق شرفنا القومى
ولكنهم سيجدونه اهدى لهم من خير دور بما اعانهم على ان تسترد ضمايرهم
ما فقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن
يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى
حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانهاج سياسة أخرى
هى أدنى الى قواعد الشرف والانصاف - فاني احسب انه لن يخيب
الخيمة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة
مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى
وانى ليمرنى ان يقترن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل
المالية مما لا تسيغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر
فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية
يجيز لى ان أعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب
بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى
الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بياناً بالخرافات الرسمية الزائفة التى تداع بين الجمهور مما
فنده الكاتب تفنيداً تاماً .

أولاً - ان مصر قبل تدخلائنا فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة
فى بحار الجهالة لا قانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقطنا اليه ظروف خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتمال كان بالرغم منا وذلك لاسباب أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر !

خامسا - انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا لماليتها كانت تنطوى على الفزاهة وان النجاح المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم !

تاسعا - اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاشرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فن الميث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات خرافة واحدة يمكن ان يقال انها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بينما معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أولديه الوقت الكافي لتتقيد نفسه برأى الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشئ الكثير من تلك الوثائق في الكتاب الحاضر . واني الفت نظرا لعضء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التي أعقبت إلغاء صندوق الدين وخصوصا الفقرات المتعلقة بالعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية في السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس . وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة في الخاتمة نص التقرير الشهير الذى وضعته لجنة الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراى زمنا طويلا على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد ان يضحى به في ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبى عليه حكمنا على طلب المصريين للحكم الذاتى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيتنا بل ربما كانت اغرب ماجاء في سلسلة التعميمات والاكاذيب التى امتازت بها علاقاتها بمصر في خلال الاربعين عاما الماضية . هذه هى فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة

أخري في هذا العالم الا بسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية التي يوقعها الجدل العائر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلاني البحث اهدي الى الغرض . وقد لاثخلو من فائدة الاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادي النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه ايضا خرافة تفتوى على شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لادرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحري آخر) لوقعه على أخصر طريق لنا الى الهند ، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التي تملك نفورا على البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس يرتاب أحد في أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط ، فليس من المعقول وقتئذ أنها هي أو النمسا أو ايطاليا . مع ما هن عليه من طموح تجاري وحلف سياسي . لا يكثر ثن بموقف مصر السياسي

(١) لقد غيرت الحرب العالمية مذهب اليه صاحب المقدمة من الاراء العرب

أو أن يسمحن يبقائها في قبضة انجائرا وهي أكبر من ينافسن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعمل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنعت الفرصة الملائمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنسا وان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهلنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها . وأقل احتمالا من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاحتلال أو ما عس حقوق تركيا في مصر بصفتها جزءا لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاستانة الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالملاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن نتظر صيرورة مصر ملكا لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من يهمل أمر مصر أن ندعها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بان نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلفور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي تري فيه تركيا أو الدول الاوربية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذي لا تستطيع فيه قواتنا الحربية إرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد لبث القوم في زمن اللورد كرومر اثني عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين الى أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حجتهم في ذلك أن ماتنعم به مصر من السلام والرخاء المادى وما تتمتع به من العدل في ظل القوانين النضائية ومن حرية صحفية ووجود نظم تشبه النظم الحرة ولو من بعيد - كاف لابقاء الشعور الوطنى في صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أى دولة أوربية ولو كانت مع السلطان نفسه ! وقد بلغت الثقة باللورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة الحربية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكدمر سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندما اندفع اللورد

كرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر اخدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التي كشفت الستار عن الحقد المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتى جعل يلح في طلب قوات أخرى لتعزبز الحامية التي كان يشير في سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعى الذى زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التي قودتها الانسانية المتمدنية ، ذلك أنه لاحق لنا في وادى النيل حتى ولا حق الفتح نفسه . ومع ذلك فانا لانزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أتم أصفاء مع المصريين وندعى أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخديو أو ضيوفه . لعمري إننا قد نرغم على الجلاء في ظروف شائنه كالتي يجهد « السير غراى » نفسه لتحاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدم أنفسنا بتلك العبارات انبراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمدده سيجيق بنا .

على انني أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التي نخدمها بتشبثنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لأنجلترا في وادي النيل فائدة تذكر اللهم إلا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التي يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استثمارها . وانك ترى فرنسا وإيطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من إنجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض مئات الرعايا الملططين خللا وادي النيل بتاتاً من الانجليز . هذا فضلاً عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للام الأخرى . فلا يسكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزي واحد . فتشبهنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يدور بالفوائد الأعلى شريطة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونفرون أصحاب المصارف والمقاولين وسمايرة الشركات فقط . أفن أجل هذه الشريطة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذي لا يحسب ؟ لعمري إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدنانير لا توازي هذا الثمن الباهظ .

ملحوظة : وإنني أردف هذه المقدمة ببذمة من أشهر الوعود التي قطعها باسم إنجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان للاحتلال من الوجهة القانونية والأدبية . وإنني ألفت إليها أنظار القراء ممن قد يقعون في التشكك عن استيلاء القضية بحذافيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجحون من التكتك بمهود قطعت منذ ثلاثين عاماً فقد تفيد الذكري في وخز ضمائرهم .

وعود إنجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما ترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب فرمانات السلطانية العديدة... انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان إنجلترا لا تبني قيام وزارة مشايعة لها في مصر لان حكومة جلالة الملكة لا تقدر ان وزارة كهذه لا تقوم الا على تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مالا حد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » في البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت اقرتها فرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدوائية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة.

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دوفرين وممثلو الدول العظمى الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتعهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق
بينهن من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء
من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص او أية مزية تجارية لرعاياها
عدا الامتيازات العادية التى يصح ان تشترك فيها رعايا الدول الاخرى » .
وفى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب
الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المغفور
له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتى
اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها
غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريةهم بحال ما
بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى
من الدائرين » .

وفى يوم ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشاراس ديلك »
فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الملكة بعد تخليص مصر من الطغيان
العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) ..
ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي
أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ... فنحن لانرغب
مطلقاً فى أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل نفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم . . اننا لا نريد فقط أن تظل
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في
سبيل ترقيتها ترقية منطقية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نعد
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة
أبنائها الا بحسب ما تقتضي به الضرورة القصوى (كذا) . أن واجب
الشرف ليحتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصه صادقة لمبادئ
النظم الحرة التي نفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في
مجلس العموم بما نصه :

« ان في استطاعتي الذهاب الى أبعد من ذلك الحمد بأن أجب
حضرة العضو المحترم الذي تسأل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالاً
دائماً : بأن من الامور التي لا تقبل الجدل اننا لا ننوي بتاتا القدوم على
عمل مثل ذلك العمل والا كان منافضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة
وأرائها منافضاً لليهود التي قطعناها لاوروبا وأستطيع الذهاب الى أبعد
من ذلك فأقول انه منافض لآراء أوروبا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة

١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) ما يأتي :

« لقد قلت اسأل من سألتني عن موقف حيال المسألة المصرية أن
لانية لنا أصلاً في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين وأصدقاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية ما من الأمن الآراء أو أن نقيمهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم .»

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة في سحب جنودها من مصر حتى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالته أن يكون بناء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً .»

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ ما نصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية .»

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها ما نصه .

« ان وادي النيل لا يمكن ادارته من لندن . فأي محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وفتنة بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا في ظروف شائنة واما الى الشروع في ضم البلاد نهائياً . أما لو قمنا بالحد الاوسط في النفوذ أفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم في ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فانهم لا يعمدون أن يعلموا أننا من جهة أول الامم الاوربية اهتماما برفاهتهم وأنهم ومن جهة أخرى أننا أزهد الامم في أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر ساطعة من شأنها اثاره النفوس واحفاظها أو القضاء على سيجيتى الوطنية والحرية اللتين نفاخر بانمائهما حينما نزلنا».

وقال في الصفحة ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .

« ونم نظام آخر لاغنى عنه لجعل النظم السالفة الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة».

وفي الرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال مانصه .

« لو أن المهمة التي عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شئ لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تنضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الاراضى المنزرعة فيها وما يترتب على ذلك من تماظم الدخل وبالقاء الرق والسخرة

جزئياً ان لم نقل كلياً وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . وفضلاً عن ذلك فان حكومة جلاله الملكة قد وعدت بانها لا تنحو هذا النحو . »

وذكر في الصفحة نفسها مانعه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظاماً نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نيائنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لاوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلي . »

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الأوروبية الأخرى لتدرك تماماً ما تضره الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهي مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنهم أصدرت واحتفظ بها لعلها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد ومواثيق . »

وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بما يأتي .

« ان الشك والارتياب اللذين يخامران بعض الناس سيدهما رغبة بعضهم في احتلال مصر احتلالاً أبدياً وضماً إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية معارض فيها أشد المعارضة ولا تقبل بحال ما الاشتراك في أي عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقيعه . نعم نقاوم ذلك كله لأنه مناف لمصالح إنجلترا ويخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جديدة وفي ظروف عصيبة . وهي وعود اكتسبتنا ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والخرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها ، فنل للوعود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة نوجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الغم ولهذا فأننا نسحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدرج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبدل وسعنا لأن يتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها « اللورد غرانفيل » وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر إلينا كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم نفوسنا البتة ... بل نريد — وإني أتكلم بلغة يفهمهم الناس — أن نهبط لمصر أسباب النهوض ، ومتى ضمننا لها النظام ووجدنا

فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها تثق
بمدله وبره ونظام قضائي يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستنيرة وإذا
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا
ما فعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبتنا .

وفي رسالته ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة
١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمي وقنشد علي أنه لا يخشى من هذا
العمل على السلم والنظام . »

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس
اللوردات بما يأتي :

« لم يبرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا
هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن
تكون لنا يد فيها . »

وفي يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ صرح « اللورد سالسبري » في
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية على مصر لان حكومة جلالة
الملك طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب

صديقي النبيل في ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قل إنه تعهد ما برح مائلا أمام أعيننا ... فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن وجودنا في مصر الذي لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذي أثار في نفوس رعايا الساطان شكوكا لا مسوغ لها في نياتنا .

وفي يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٦ صرح (اللورد سالسبري) في مجلس اللوردات بما يأتي .

« ولا مندوحة لى عن الرد على صديقي النبيل الذى يطالبنا بأن نحول مركزنا في مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا في مصر هي اقامة خالدة - لا مندوحة لى عن ان أذكره بأنه لا يقدر تهما حرمه اليهود المقدسة التى قطعها حكومة جلالة الملكة والتي لا مناص لها من الاحتفاظ بها . ففي مسأله كهذه لا نستطيع التفكير فى أى الطرق اسهل أو أجدى علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذى لا نحول لنا عنه هو الطريق الذى تقضى عهدنا وقانون أوروبا باتباعه »

وفي أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » فى مجلس العموم بما يلى .

« لا يسعنى الا أن أبدي موافقتى ... بأن احتلال مصر هو بمثابة عبء ثقیل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادى النيل بصفة دائمة يكون منافرا لسياستنا التقليدية فى حين انه مناقض لقوانين أوروبا .

ولن اكون انا الرجل الذى يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا واجبا يجعلنا فى حل من التمهيدات والمواثيق التى قطعناها على انفسنا بمحض ارادتنا ... فالأمر الذى لايسلم معه شرفنا من الاذى هو أن نتكرر بتاتاً أننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم وأن نفسر ذلك الاحتلال الذى لانهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية دون نفاذ التمهيدات التى قطعناها .

وقد نص الاتفاق الفرنسى الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ على :

« أن حكومة جلاله الملك تعلن انها لا تنوى مطلقاً تغيير موقف مصر السياسى » .

وذكر « اللورد كرومر » فى تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .
« أن هناك مصاعب لا يمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسى الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ بأن المتعاقدين لا ينويان تغيير موقف مصر السياسى » .

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم « السير الدون غورست » حديثاً اعترف (السير غراى) فى البرلمان بأنه رسمى إفسأله

المحرر السؤال الآتى :

« يقال أن في نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن أسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لا أساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التي كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسى الانجليزى . فقد صرحت في تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسى . ولا يرغب الشعب الانجليزى ولا حكومته في نقض تلك العهود » .

وفي الصفحة الأولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست»

يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية في مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة في الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون في تمجيد اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هى الغاية التى تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر في المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفي الصفحة ٤٩١ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ما وهى قائمة على أساس أعداد المصريين الحكيم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم فى نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القويمة » .

وفي الصفحة ٥١١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست »

يقول :

« أن سياسة انجلترا فى مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسة التى تتبعها فى سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهى تلخص فى تقديم رفاهية الاهالى على كل الاعتبارات الاخرى » .

فهل رأيت فى تاريخ معاولات انجلترا الامبراطورية ضحيقة من الوعود مثل هذه فى قداسنها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد فى زوايا

النسيان !!

-- لانتت المقدمة --

حاشيه للمعرب -- إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التى ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا المرحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد ماليت القنصل الانجلىزى العام فى مصر فى ٢١ ستمبر سنة ١٨٨١ لجلاله السلطان بما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة لاترمى إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطة الخديو .
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

«إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس
لنا أى غرض فى العمل على احتلالها أو ضمها إلينا وكل مانبغىه إنما هو
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان» .

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

« بأنه لم يكن ثمة أى غرض ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة» .
وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى السير ادوارد

ماليت تليفرافاً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :
« ان فى علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أى
تدخل أجنبي وليس لنا غرض نرمى اليه الا صيانة استقلال مصر
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة
جلالة الملكة .سأس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت
تقاليدنا التاريخية الشريفة» .

وصرح لورد دو فرين سفير انجلترا فى الاستانة فى ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانتزاع مصر، والرأي العام فيها يجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الأصلية ، حتى أبدد بهذا التصريح ما يجول بخاطر جلالته » .

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها عسكرياً » .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

« يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون تمت غرض خفى للحكومة البريطانية » ،

وصرح السير تشاراس ديلك وكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى في ١٨ يولية سنة ١٨٨٢

« بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية » .

وصرح المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢٤ يولية سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس لانجلترا مطمع في مصر وهي لا تبغى بأرسال جنودها اليها الا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .
وأرسل لورد غرانفيل الى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافا قال فيه .

« تتشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري فانها ستدعو الدول الى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوتي الى العالم المتمددين أن ليس لانجلترا في مصر منافع خاصة وانما هي منافع العالم أجمع . اتنا لم نذهب الى مصر الا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن انجلترا انقيه الضمير لا ما رب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب الى هذه الدول الثقة بها والعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في نية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوريا وينافى الدعوة الصريحة التى وعدتها إياها .
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء إنجلترا فى الخارج بتاريخ
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أوصاهم فيه :
« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تبرد إنجلترا من كل غاية أو مطعم
شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على
أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« بأن إنجلترا لا تنوى بعمالها فى مصر أن تبسط حمايتها عليها أو
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لا تنوى إنجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه
الضرورة وهى تؤمل أن تعود إليها الحكومة الاهلية بمد قليل ولا
حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها إليها وانما هى
توغب فى أن تعيد مصر المصريين » .

وصرح مستر غلادستون فى ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس
العموم بما يأتى :

« أنقص عدد الجنود البريطانيين الى ٢١ ألفاً منذ ٤ نوفمبر . وليس

الاحتلال الا و ق ت م ا و ستضع الح ك و مة الان ج ل ي ز ية ش ر و ط ه ع ن ق ر ي ب
بالاتفاق مع الح ك و مة الم ص ر ية .

و ص ر ح الم س ت ر ج و ز ي ف ت ش م ب ر ل ن (و ا ل د ال س ي ر أ و س ت ن ت ش م ب ر ل ن)
ف ي م ج ل س الع م و م ف ي ١٩ د ي س م ب ر س ن ة ١٨٨٢ ب م ا ي آ ت ي :

« إ ن ي ل ا أ ض ي ع و ق ت ي ف ي ت ك ذ ي ب م ا ي ن س ب و ن ه ل ل ح ك و مة م ن أ ن ه ا
ت ن و ي ب س ط ح م ا ي ت ه ا الد ائ مة ع ل ي م ص ر ل أن م ث ل ه ذ ا الع م ل ي س ب ب ال ا س ف
الش د ي د خ ل ف ن ا إ ذ ب ه ن ك و ن ق د أ و ج د ن ا أ ر ل ن د ا ج د ي دة ف ي الش ر ق . و ل ا
ر ي ب ف ي أن ن ا س ن ج ل و ع ن م ص ر م ت ي ا س ت ت ب الن ظ ا م ف ي ه ا . ا ن ن ا ل ا ن ر ي د
أ ك ث ر م ن أن ن ض م ن ل م ص ر ال ا م ن و الس ع ا دة و ال ا س ت ق ل ا ل . »

و ج اء ف ي خ ط ا ب الع ر ش ل ج ل ا لة الم ل ك ه ف ي ك ت و ر ي ا ع ن د ا ف ت ت ا ح
ال ب ر ل م ا ن ال ا ن ج ل ي ز ي ف ي ١٥ ف ب ر ا ي ر س ن ة ١٨٨٣ م ا ن ص ه :

« ن و ك د ل ل د و ل أن ن ا س ن ف ذ ج م ي ع ال ا ت ف ا ق ا ت الد و ل ية ال خ ا صة ب م ص ر »
و ص ر ح الم س ت ر غ ل ا د س ت و ن ف ي م ج ل س الع م و م ف ي ي و م ٥ م ا ر س
س ن ة ١٨٨٣ ب م ا ي آ ت ي :

« ا ن ن ا ل ا ن ط ي ل أ ج ل ا ح ت ل ا ل م ص ر ا ل ي م ا ب ع د ال و ق ت ال ذ ي ت ق ض ي
ف ي ه الف ر و رة ب و ج و د الج ن و د ب ه ا . و ل ا ر ي ب أن ه ن ا ك أ م م ا أ خ ر ي ل ه ا
م ن ال ح ق و ق و الم ص ا ل ح م ا ل ا ن ج ل ت ر ا ف ي م ص ر ، و ال ح ك و مة ال ا ن ج ل ي ز ية
ل ا ت ع ت ر ف ب م ص ا ل ح خ ا صة ب ه ا م ن ف ص لة ع ن الم ص ا ل ح الع ا مة ال ت ي ل ل أ م م ال م ت ح ف رة
و ص ر ح م س ت ر غ ل ا د س ت و ن ف ي م ج ل س الع م و م ف ي ي و م ٩ أ غ س ط س

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلاً في ضم مصر اليها إذ أن عملاً كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وعرّح السير تشارلس ديلك في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصاً على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »
وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبة له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ ما يأتي :

(ان إنجلترا لا تبني بأي حل ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا أعد هذا العمل منها - على فرض وقوعه - خرقاً لسياستها ولما اشرفها . وكفى أن يكون ضدها تبرص ، وضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن نجلو عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لمسيو وادنجتين سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تمكير السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب العالي حيدة مصر على القاعدة
المعمول بها فى حيدة بلجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة
١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الانجليزية تتعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح
وقتشذ بأن جلاءنا لا يعكر لامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقلة
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما » .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما
فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومة البريطانية عزمت عزما أكيدا على الجلاء عن مصر
لاسباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة
١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون فى منشوره الانتخابى الصادر فى يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل
أبدأ ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير
مسمي ، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تمويض عما بذلناه في
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، وليعلم كل انسان ان السياسة
الانجليزية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل في شؤون مصر »
وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقا لنصوص القانون الدولي ، وان عمالها
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تنفق فيه مع الباب العالي على صيانة
حقوق الحديد وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية للسيود ومجتن
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعباراة الآتية :

« انكم تخطئون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا ننوي البقاء في مصر .
اننا لا نرجي بقاءنا فيها إلا لنتنظر اليوم الذي نجلو عنها فيه بشرف .
ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى فى وليمة محافظ لندن فى ٩ نوفمبر سنة

١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال فى مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى

١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتى :

« لانستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الحديد ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل . ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف فى تقريره الذى قدمه الى نخامة البصر

الاعظم فى سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة فى الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل الى ضم

مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن

انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وانى اجاهر بان ذلك منافض

كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعمود انجلترا العاتية وتصر بحمايتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمد انتها كاظاهر الجريمة القانون الدولي العام » .

وصرح السير جيمس في مجلس العموم في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من تبعه انجلترا فيما يختص بما قطعته على نفسها من الموائيق ازاء الدول جمعاء ؟ وصرح المستر سميث في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن نتظر في القريب العاجل جملاء جنودنا عن وادي النيل بأسره » .

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدي رغبتها في الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهود انجلترا الدولية » .

وقال لورد سالسبري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ في مجلس العموم :

« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالاً أبدياً والا نقضنا موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مدة إلفظ لندن في ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بأنه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها
حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم
فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفتدتنا أن ندرك ذلك الفرض قريباً »
وخطب السير تشارلس ديلاك فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا اتعهدت بالجللاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة
ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن
مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر
الحكومة الى النزول عن هالجولند والنخلى عن الهوفاس فى مدغشقر
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيث » .

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته
فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وصرح لورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية لمسيو وادنجتن
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي اكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها ازاء مركز مصر الشرعى »

وصرح لورد كهرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« ان ارسال جنود الى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير باى جال مركزها الدولى » .

وصرح لورد روزبرى فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتى .

« ان تعهدات انجلترا ازاء مركز مصر الدولى لاتزال واجبة الاحترام » .

وصرح السير هنرى كبل بانرمان فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بان :

« احتلال انجلترا لمصر لم يكن الا مؤقتا وان دوام بقائنا فى مصر

لا يكون الا نقضا لمعهودنا الرسمية وسبباً لاحتقار الشرف البريطانى فى نظر أوروبا » .

والقى السير تشارلس ديلك محاضرة سياسية فى ١٤ اكتوبر

سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« ان من اسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من

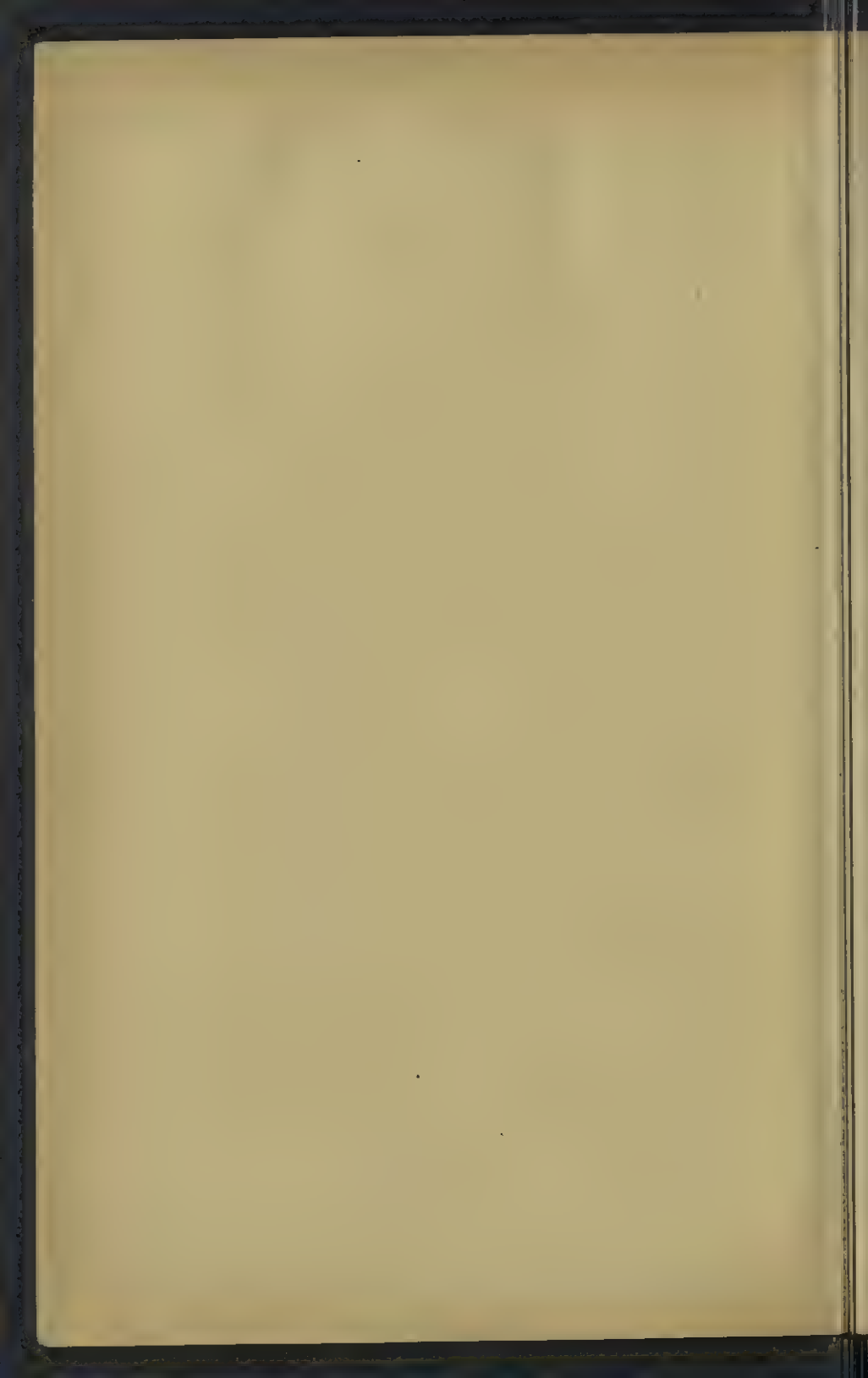
بقائنا فيها ويجب علينا ان نجلو عنها بسلام » .

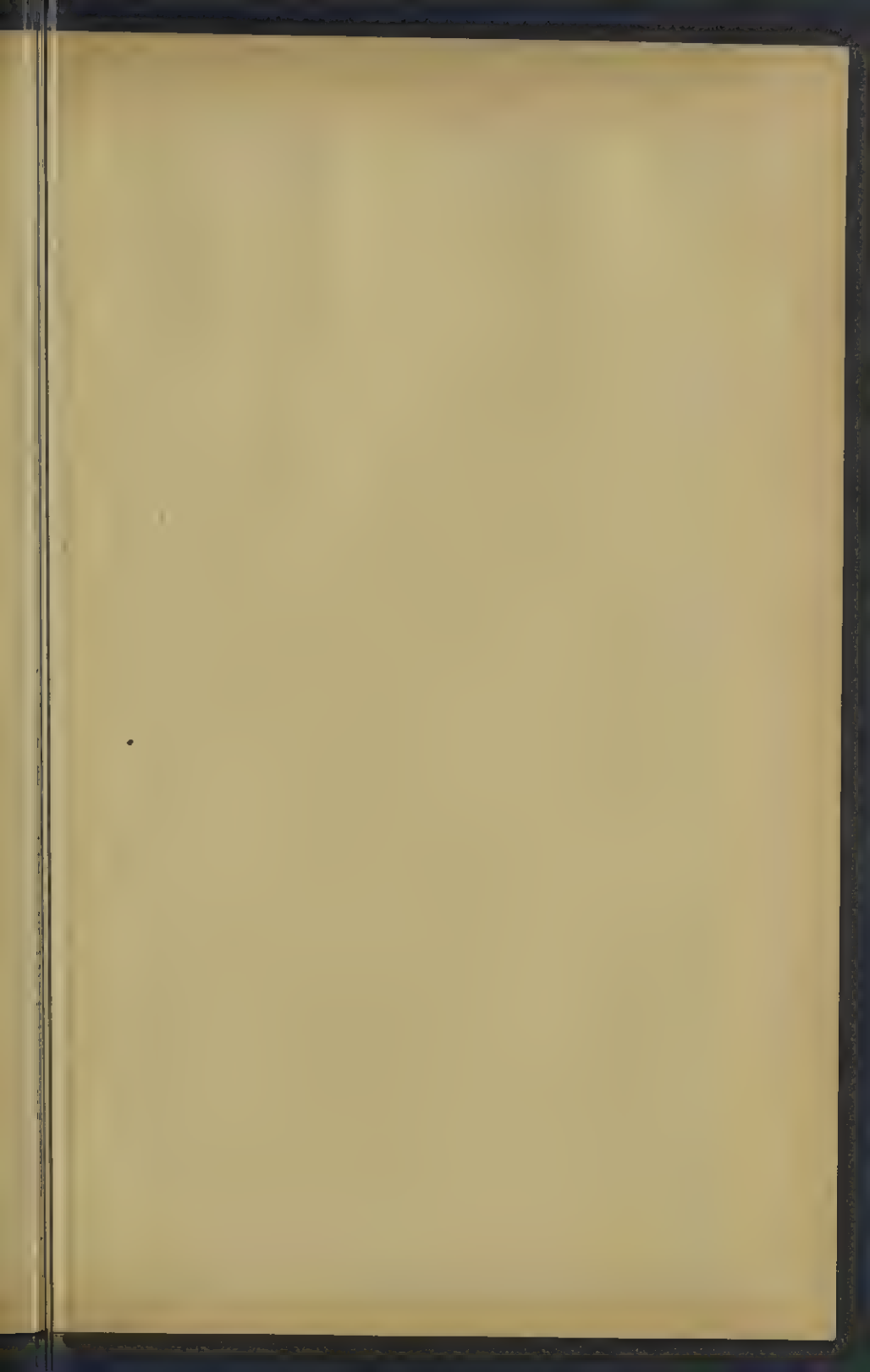
وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بان .

« احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على ازالتها حالا

وارسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى المغفور له مصطفى
كامل باشا من مدينة بياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء
لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح » .
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل
سفير فرنسا في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .
« وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .







الباب الاول

انتهاب مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فرديك هريسون

في جريدة البال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتدىء تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة انجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافياً لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بإنشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهده (محمد على) و « عباس الاول »

وقد حفرت نزع جديدة للرى وأدخلت التلغرافات والطلمبات البخارية لأول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة السويس . ولما طالت الحرب الداخلية في امريكا انتهز زراع القطن المصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يبرء امان حتى ضاعفوا صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً ولم يكذبوا خلفه « اسماعيل باشا » العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغيير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد علي » في الوقت الذي كان عصر المدنية فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابوليون الثالث » — وهي فرنسا (اوفنباخ) و « هوسمان » ، فرنسا المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطناها في كل فرع من فروع
الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذي كان ميالاً بسليقته الى
البذخ ومغرمًا بحب الابهة والتظاهر بالعظمة أن يحتذى حذوه فيصيح
« نابوليون ثالثًا » آخر في الشرق . ولادراك تلك الغاية شرع في العمل
بهمة وبلا كلال فلم يمض الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان في
جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمته
ومطابخه وقد اعجب كل انسان بعبقريته ولهجت اللسان بشدة كرمه .
ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة
دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف
امبراطور النمسا وولي عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد
لبي هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب
السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة
العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التي أقامها عزيز مصر
لضيوفه ومن بينهم تمثيل رواية عابدة لأول مرة وهي التي وضعها
المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة .
ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء
الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلجأ الى الاقتراض
من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقرض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون باديء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون سلطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائبا للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المفقور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحمل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوؤه العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ في المائة، و ١٢ في المائة وقملا بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة^(١). فارتفعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسؤولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة. بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة فعلا في مقابل رهن أطيان الدائرة السنوية. فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تعمل أكبر فريق من الدائنين. وقد احتج سلفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة^(٢).

هنا يتبدى الفصل الاول من مسؤولية انجلترا حيال مصر فلقد امتازت سياسة انجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمخالفة السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا^(٣). ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ الا أن نفوذها القديم ظل متفوقا في مصر

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

(٣) راجع الاوراق البرلمانية «٢٠٦» ١٨٣٩ ص ٦٤ عن اراء لود بالمرسون وجميع

الاوراق الخاصة بالفرمانات الممنوحة الى خديوى مصر رقم ٤ «١٨٧٩»

هذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول المدنية الغربية . ولم يكن هناك شك في أن مصر — فيما يتعلق بطبقتي الاغنياء والموظفين — أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على أرض الفراعنة اعتماداً على سياسة التدخل السامى . ذلك هو السر في مساعدتها للخديو على التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذى جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفه وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر^(١) بل قنعت بصيانة وادى النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التى حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية^(٢)

ففى الظروف المشار اليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى الحكومة البريطانية فى تلبية نداء الباب العالى ومساعدته على التخفيف

(١) لقد كتب «المريستون» وقتئذ ما نصه : « نريد تبادل التجارة مع مصر والسفر اليها دون تحمل عبء حكمها . . . فلنترك تلك البلاد بواسطة تجارتنا وانكسار انهمج عن غزوها » راجع حياة « بالمريستون » فى الجزء الثانى ص ١٢٥ بقلم « المستر آشلى »
 (٢) « نشرت اليمس فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ خطاباً «للدستور ديسى» جاء فيه : « ان سياسة اجليسا منذ القدم ترمي الى الحافىة بكن مواله على الحب موجودة بين مصر وركيا وهذا تحول دون ان يكون لفرنسا اى نفوذ فى القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بتذكير الخديو بان من واجباته اطاعة
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت
نفسه . ولكن كان نفوذ الجهات المحبذة لعقد القروض قويا في وزارة
الخارجية بحيث أن نداء الباب العالي ذهب صيحة في واد . وقد استطاع
اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانيا بارشاء السلطان نفسه
لان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد يبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه
بل على أن يحصل ايضا في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باطلاق يده
اطلاقا تاما في موارد الامارة الخديوية سواء في مسألة القروض أو
المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد أسرع السير هنري اليوت السفير
البريطاني في الاستانة فصرح (١) « بأن ماثله نائب السلطان في مصر
من استقلال الادارة الداخلية لقيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في
وسمه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التي
تقتضيها الاعمال التي تدر الخير على مصر وتكفل نمو موارد البلاد العجيبة
التي يجلس على عرشها »

فبجرة قلم واحد تحول بهذا فرمان ما كان يعتبر حتى الآن ديناً
خاصاً على الخديو الى دين على الحكومة المصرية . أما ان هذا التحول
تم بعلم الحكومة الانجليزية ان لم نقل بتشجيعها فأمر يجب أن يتذكره
أولئك الذين يدهشهم نكران المصريين الجميل وعدم اعترافهم لانجلترا

بالفضل في ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية انجلترا اكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها في سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان يديهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شرائهم لاسهم قناة السويس ، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج دائره سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل ملاك الاراضي الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ قائدة دائمة قدرها ٩ في المائة لكل من يكتتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو ما يعرف بدين الرزنامة . على أنه لم يمن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة الى المال لسددهم دائنيه ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه (او اسهم مصر) في شركة قناة السويس وقدرها

١٧٦٢.٠٦ سهما من مجموع ٤٠٠.٠٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع
ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة
الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة
١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد في
لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ انجلترا لانه
كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالربح
الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ في البورصة الآن
٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال
الامة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في انجلترا
وقتنئذ من أتحمي باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة
أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشارك الحكومة الانجليزية في
عمل تجارى خاص بأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية .
ولكن السر في هذا العمل الذى لانظير له يمكن ادراكه من الاطماع
السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر
بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علقت ككيرة صحف مدينة
لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفة بقولها :
« ان الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الاخرى سينظر الى هذا
العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظهره. انه لا اعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها من المستحيل أن نفرق في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام يزعمه الاحتلاليون أخيراً من أن تدخل بريطانيا في مصر كان «أمراً قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومته الى النهاية فلم تذعن له الا تحت الضرورة القاهرة ونزول الحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل (١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانهايار الامبراطورية العثمانية مالياً ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل اتمام صفقة الاسهم بستة أسابيع تقريباً أي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «مصر الحديثة» جزء اول من ١٣٠ «أن السياسة البريطانية حاولت جهدها ان تلتقي عن عائقها عبء المشكلة المصرية . ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسي فمصر كان مقدراً لها ان تقع في أيدي الانجليز . وفضلاً عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في ذهابهم اليها بينما لم يحفل البعض الآخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة . اما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الاستانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه تقدماً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة » . ولما كانت هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها الذئبة الصادرة من البنك العثماني الامبراطوري الخاص بالدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت نتيجته أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اففال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة » . وفي الواقع مضى اليوم التالي وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بان مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان مالياتها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقبل عن مالية تركيا خلا . والآن وقد أعلنت تركيا افلاسها فقد كان يخشى ان تحذو مصر حذوها والا فاذا عسى أن يصنعه اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدهشة ما بين سمسة وخم ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بعد هذا الاعلان باسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربيع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء اسهم قناة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معا . بيد اننا نعلم جميعا أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الاقل ، لان الدول الاوربية لخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزا حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

ولكن اذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل في الشؤون المصرية .

وكما هي العادة في كل المشروعات الاستثمارية اتخذت الامور المالية اداة الاعتداء . فانه لم تمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتها في بورصة لندن حتى بادر الجنرال استانتون قنصل

بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو -
منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء مامين بالنظم المتبعة في مالية
حكومة جلاله الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى
التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة^(١) ثم كرر الطلب نفسه
تحريريا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان
على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون
لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسي الذي رسم للامم
في المصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد الدول »^(٢) ولم يكن
هناك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق
أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا في
نظارة التجارة التي انشأها الخديو حديثاً وللذين رضى الخديو عنهما تمام
الرضاء^(٣) وكل ما يستوقف النظر في هذا الطلب الجديد هو أن
الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعياً في تلك الظروف.
ومع ذلك فقد مرت ايام ثلثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية
على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان خفيفاً بعض الشيء ، فبدلاً من
أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ
يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استاتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر ماك كون عضو البرلمان الى « التيمس » في ١٧ ابريل

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر « بعثة خاصة تنظر هي
والخديو فيما يآله سموه من النصيح فى الشؤون المالية » (١) وكان هذا
الرد خطوة واسعة الى الامام فى ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب
اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل
تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربي أغفل الاستشارة
واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين .
فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة
فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكلت اللجنة
من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما
بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربي
للمستر كيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطابا شرح فيه تاريخ الطلب المقدم
من الخديو والبواعث التى حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلا :
« بما أن نجاح الادارة المالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماما على
الحكمة فى حد التزاماته ونفقائه كما يتوقف على ترقية موارده
أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة
السيد المطلوبين وساطتهم . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى
التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة
جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريدتها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة في أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة في معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقر أهذه الرسالة الرسمية الالهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إتمام ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربي يلح في وجوب حصر البحث في نفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفان طوعاً أمر ناظر المالية اذا باللورد دربي يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها في مجلس العموم^(١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد^(٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » فى ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد

٢٣١ سنة ١٨٧٦ من ٩٣٩ وما يليها

(٢) راجع التيمس فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦

ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ. فانه
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم
القناة فابتاعها^(١). هذا هو الحق الذي لا ريب فيه فقد أبرق «الورد
دربي» - كما رأينا في يوم ٢٧ نوفمبر الى «الجنرال استانتون» يخبره
برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضى علي
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط، وكان هذا دليلا على ما بين
هاتين المسألتين من الارتباط. فشراء الاسهم كان عملا سياسياً أرادت
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال «البعثة» من ناحية انجلترا
الاسمياً وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير
صنيعتها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها.
نعم ان الورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية
التي اقتبسنا منها العبارة السابقة «أن يحرص على الا يطلع عليها (أي
الحكومة) بنصح بشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون
مصر الداخلية فوق ما ينبغي لها»^(٢). ولكن هذا طبيعي فانه لا يصح

(١) المناقشات «البرلمانية» لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢

(٢) مصر رقم ٤ «١٨٧٦» ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التي حملت الحكومة على ارسال البعثة
في مستند رسمي قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد
دربي في هذه الرسالة عيها بالتلميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل
الاعمال ^(١) فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق
مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سموه فلا يفوتك أن تتصيد



المسيو فرديناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد ^(٢) . ثم ختم
الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلائها ضرورة لزويدك بالتعليمات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) ص ٣

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لانها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك
وبعد نظرك »

ولقد قر في نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة
لندن تملكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف
تشاجر مع الخديو وحزم أممته عائداً الى إنجلترا دون أن يتم
مهمته ^(١). وبعد ذلك بأسابيع عادت التيمس وقد وقفت على أسرار
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصه :
« والنتيجة أن لا شيء اضمن لسلامته - أي موقف مصر - من
أحداث تغيير أساسي في الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن
تتفق مع دائئنها على خير من الشروط التي اتفقت واياهم عليها . فالمسألة
اذن كيف تحوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال في هذا
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للإرشاد
الانجليزى ، وانه سيعهد الى إنجلترا بادارة مالية مصر ، وانه سيتحول
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لا بد لذلك من علاقة بين

(١) المقالة المالية في « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس تمت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده دليلا ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على اعتماد انجلترا الان تقوم بادارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لارشاد انجلترا» ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين نهزأ بهذا الاتصال وتعمده أخفى ضروب التضليل (١) فانها كانت شديدة الرغبة فيه وقما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقه ما يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومة الفرنسية . فلما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستر كيف بتفقد حالة المالية المصرية وقبل فعلا ما عرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية « مستشارا انجليزيا » هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لادارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد انه لم يسمح باكثر من ذلك ، أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى نذبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهاره اخلاق . وقد كان السبب

(١) التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت التيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسلم به أن الخديو لم يكن يدرى بالضبط ما جاء من اجله » المستر كيف « وقد استولى عليه الغضب الشديد عند ما عرف ما اتجه له ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التنقيب فى شؤون مصر

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

في أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باسترية » وصلته معروفة بشركة المصارف الانجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الايرادات ودفع « الكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « الدوق ديكازيه » وزير الخارجيه عرض على « اللورد دربي » بصفة رسمية أن تعمل الحكومتان جنباً الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس ^(٢) . ولكن لورد دربي تجاهل هذا

« ١ » قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الى ثلاثة أنواع سائرة وثابتة ودائمية . فالسائرة جاءت من اعمال عم لا اسماعيل باشا ولم تدفع أجورها نقداً بل بقيت دينا عليه والثابتة عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف لاوروبية ب ضمان ثبت لدخل بعض مصالح الحكومة مثلاً . والدائمية عبارة عن ديون مصرية بحتة عتدها اسماعيل باشا عند ماتمتر عقد القروض السائرة والثابتة ومثل ديون ارضنامه الذى اسلفنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه ترتاح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لاصلاح ماليته على أهبة السفر الى مصر^(١). وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاقتناعه بان ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصرى لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصالحهم أن يضاف الى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية.

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسى الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع «اوتريه» أو «باستريه» اذ أن ذلك الاشتراك لا بد أن يؤدى الى هبوط قيمة الاسهم التى بأيدي الانجليز^(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن «الورد دربى» فى يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك فى المشروع الفرنسى بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) من ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف من ١

(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما^(١) ثم شفع ذلك بقوله « اذا عرض مشروع عملى بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فان حكومة جلالتهام تعيره اهتمامها ». فكانت الحكومة البريطانية - كما أعلن « المستر دزرائيلى » فى مجلس العموم^(٢) « لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبه رسمى ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة^(٣) . ولكن هذا الرأى لم يصادف ارتياحا لدى الخديو ولذلك آثر اهمال المشروع كله . فسر المليون الانجليز مسرورا كبيرا لهذا الاهمال ويدل على ذلك ما كتبه جريدة ال « ايكونوميست »^(٤) اذ قالت « اننا ليسرنا جدد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . لان نجاح أى هذين المشروعين يودى الى أواخر العواقب وحسبك أنه يودى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى اتفاق أربعة ملايين من الجنهيات خشية أن تصبح اسمهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية » .

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد . فان الحكومة الفرنسية

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٠

(٢) المناقشات البرلمانية المجلد ٢٢ سنة ١٨٨٦ ص ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من الجزء الاول من كتابه « مصر الحديثة » فى رواية تاريخ المفاوضات التى جرت بشأن المصرف الوطنى « ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كتابهما مندوبا ، لكن اللورد هرو لم يشأ التدخل فى شؤون مصر الداخلية وادى ان يسيين مندوبا انجليزيا » حقا « ان الدقة فى الرواية لمن الزايا العظيمة »

(٤) نقلته عنها جريدة التيمس فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق المالىين الفرنسيين في مشروعاتهم لم يرق لها أن تخلى
الجو كله للانجليز بل بارتت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر
هو «المسيو فيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو
على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمة ريب في أن تلك الفعلة
كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر.
فقامت قيامة اللورد دربي واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون»
بأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما ينصل «المستر
رفرز ولسن» الى القاهرة عن الاقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً
لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون» بأنه سينظر بسرور
تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً
إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣)

يبد أن «المستر ولسن» على أثر وصوله جعل يباح في إيجاد لجنة
مراقبة مالية في مقابل توحيد الدين كله ونقص فائده. أما «المسيو
فيليه» فإنه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القرايطيس الفرنسيون
بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون في هذا المشروع
إنشاء المصرف الذي كان سبب الخلاف في المشروع السابق واقترحوا
بدلاً منه تأليف لجنة تتفرغ للدين العمومي وحده على أن تعين أعضاها

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٧٦ ص ١٣

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الإيرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أبرق حالا يطلب تفاصيله^(١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وإنما سيقصر عملها على تسلم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميالاً الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربي الخديو باعترامه نشر تقرير «المستركيف»^(٢). ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان «المستركيف» لم يسمح له بالتنقيب فى مالية مصر والوقوف على أسرارها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخديو فقط. ولكن الحكومة الانجليزية همت بنشر ذلك التقرير بحجة واهية هي أن الجمهور ياحف فى الاطلاع عليه وليس يحق أن معنى نشر التقرير فى ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٥

(٢) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو علي هذا التهديد أشد احتجاج قائلا « ان المعلومات التي أعطيت » للمستركيف « كانت سرية بحتة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلاتها على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزي (لمسندوق الدين) أصبح كل بحث في مالية مصر ضاراً به أي الخديو لا محالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر، ذلك انه عند ما سئل المستر دزرائيلي في مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستركيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع في نشره وانما الخديو هو الذي يعارض في ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستركيف لا يبعث على الرضا. وقد ظهر أثر ذلك القول في الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء. فلما أحس الخديو بخرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر دزرائيلي قائلا (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقتة بأن المستركيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعله أن نشره يبدد شكوك الجمهور التي لا مسوغ لها. ولكن سبق السيف العذل.. فقد أبى الجمهور أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد. المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من نخطر بالمنزلة التي ملح اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل ماعاق به اسماعيل باشا المستكين على هذه الفعلة الحقةرة التي أتمها الحكومة البريطانية أن من «تم حفر قبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مناصاً من الاعتراف «بأن بعثته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعد على الاقتراض» (١)

واذ ذاك لم يبق أمام اسماعيل باشا إلا أن يعلن الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف». وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تمجيلها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه (٢) «لقد تسببنا في سقوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم تدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلاً أن يرسل الى وزارة خارجيتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليمجز عنها لولا تدخلنا - انه لو فعل ذلك لما وسعنا إلا أن نقره على تقريره» (٣)

(١) المناقشات البرلمانية لهنسار المجلد ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ وص ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) قارن هذا برويه لورد كرومر ذقن في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» «لقد هرب قبيل جالون آخره اذمة ان ديرة اسماعيل باشا اسبقة مالية البلاد لا بد أن تؤدي الى انهيار مالي عاجل و آجل . ولقد وقع لحدوث في ٨ ابريل اذ حل الخديو دفع سندات الخزينة . ولم يشر لورد بكلمة واحدة الى الدور الذي فتمت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهيد كتابه « ان أول مراتب لحط في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة »

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «المستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر (١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية. ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وشغ مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسعها أن تمنى في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى «المستر كيف» وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير « جورج الليوت » وكان ضد المسمو « باستريه » في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم (٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعني بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول . . اكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ من ١٢

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ من ٦٥٢ - ٦٥٣

اداء جميع الفوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس تمت ما يحول دون نموها ورفيها كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تتقلب على ديونها وترضى جميع دائئتها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذى لم يكن يقبل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بعد ما رآه من غدرها . فقبل المشروع الفرنسى وأصدر فى ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتمطى تعويضاً قدره ٢٥ فى المائة أى تقبل بسعر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة - لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان ردها السنوى ٦٨٤٠٠٠٠ جنيه

ولعمري لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لالمصريين الذين أصبحوا مكافئين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة^(١) ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هنية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لذررايلى » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير فانتايل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك^(٢). فلما وصل اليها وجد ما كان منتظرا من قبل لاذهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تنيلهم تمويضاً قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذى سيبلغ ٩١ مليون جنيه. ثم انه وجد أن مندوبى صندوق الدين ان يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمسر الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى نائب مجلة التيمس المالية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه الفائدة تبلغ ضعف ما يمكن أن تحمله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة

(٢) برقية من باريس الى التيمس لى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس بحديثها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر »^(١). وهذا يدل على أن الانجليز لم يكونوا يقنعوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للإرشاد الانجليزي. ثم كتبت هذه الجريدة التي هي لسان حال رجال الاعمال في لندن تقول^(٢) (لا بد من احد أمرين . فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد إليه يد مساعدتها علناً نظير قبول سلطتها الخامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلي) — كتب « اللورد دزربي » في يوم ٢٦ مايو الى « القائد استانتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لا يسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين »^(٣)

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهاتما الامران العاليان اللذان صدرا في مايو ، وهماي ثلاث من الحكومات الاربع اللاتي طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبن الدعوة فعلاً ، وهما قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس في ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس في ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ من ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما بدا لهم. وهنا اشتد التعلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالنوا في الاحتجاج على « مساك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانهاالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذى كان يراد تعيينه « مستشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسف مله فؤاده (١) « استحالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعن الحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا في التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها واذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها أى لانجلترا من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطيس الانجليز على الاقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيل غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

(١) التيمس في ٥ يونيه سنة ١٨٧٦

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التي قام بها «الاييرل دربي» الى «الدوق ديكاويه» - وزير خارجية فرنسا وقتئذ - كانت كافية لوضع المسألة بحذا فيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الاييرل دربي» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لأن المداد الذي كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استانتون» لم يكن قد جف بعد - لذلك ظهر أن لا بد لانقاذ الموقف من أن يدعن الخديو ادعانا طفيفا للمبدأ الذي تشبث به الانجليز وأن يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ما ذلت الصعوبة بظهور «المستر الذي أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الاعضاء البرلمانيين عن دائرة ذوى الاعمال في مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً في وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريلينج وغوشن الذي كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح في إمكانه أن يعمل بصفة

(١) برقية التيمس من مراسلها الباريسي بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح إنجلترا السياسية من غير أن يقيد حكومته بقيد مامع أنه ينفذ رغباتها. لهذا قبول تعيينه بالسروور والاتباج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على العدول عن مشروعهم الاول والاستعاضة عنه بآخر. فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض المعطى لحملة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة. ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنوية وهو خاص بالخدو- في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة. وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ في الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريلينج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك علي أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي الى ٥٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وفائده خمسة في المائة وهكذا كان مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بلغ ٦٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي.

هذا ما كان من حيث المالية. والضمانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على الخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسى في مشروع المستر غوشن الذى أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخططة السلبية التى ظل الخديو متمسكاً بها الى الآن . ولم يكن المشروع فى ظاهره يدعو الى الريب أو يثير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستغناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذا أمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب فى الادارة المصرية وبذا أصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخى المهارة فى الظروف الملائمة - غرزه تدريجاً الى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القرايطس الفرنسيين هللت البورصة فرحاً وابتهجت ابتهاجاً لانظيره . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القرايطس واقسم فيها « أن يحصل لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبة المسيو جوير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوي الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المسألة المصرية مما علق بها من الادران والاوزاخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة (المستر غوشن وحاشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عليها بمساعدة أى فرد انجليزى يزعم السفر الى الخارج ولسكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علماً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوما ما (٣) اما « المستر غوشن » فبدلا من ان يسير دفعة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس فى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات الرئاسية لهنارد الخلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ص ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذاً للخطبة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التعضيد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجبين الى يومنا هذا لا يعرؤون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امـد مقاومة « اسماعيل باشا » لحملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للعديو مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد نصحاءه الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا في اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعتمد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر غوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انموذج حي لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين مارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخطبة التي تقضى بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فمن الحق الموافقة على تسوية اساسها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى ٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة فعناء الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب وهي الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أُنذر الخديو بانه اذا اقر تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة عامة وهناك ما يحتمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة عن تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة . وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل التيمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها انتقاصاً بليغاً ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو لو ترك شأنه لرأى بحكمته ... الامفر من قبول المشروع . ولكن الفريق الذي ظالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى جدا ولزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في البرقية التي نشرتها التيمس يوم ١٣ نوفمبر اهتمت شركة روتر المفتش بتهمة « الافتراء على الخديو والتقول عليه بأنه باع مصر للمسيحيين محاولا بذلك تهيج الشعور الديني ضد الاجراءات التي اتخذها غوش وجوير » . وقد أصبح من المألوف لدى محبي الصيد في المساء المكر من الاوربيين أن يتهموا بالتمصب الديني كل شعب اسلامي شور على مشروعاتهما الاستعمارية

الخديو» (١)

فلا غرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد ». وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوباً فيه ولعمري ليس ادعي الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش » (٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاه للتنزه معه ذات يوم وهناك أو عز بقتله . وفي الحال طير مراسله الصحف نبأ سقوط « العدو للإصلاح » واططر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعى بعثة غوشن جوير بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يبق في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوئ الخديو لم يؤاخذوه على فعلته هذه أو يشيروا اليها وهم هم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتشجيع على اى

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مهما كان تأفها . (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك
الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتي ارتفعت الاسهم
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف . وكتب مراسل التيمس الى
صحيفته بلهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبرهنا بمثابة خاتمة
نظام عتيق ... فان الباشا كان زعيم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين
السخنط الى ازدياد النفوذ الاوربي ومقاومة كل تقدم للمدنية في البلاد ...



المستر دزرائيلي

فسقوطه - وهو الذي قالوا عنه انه وضع مشروعا معارضا يعتبر بشير
النجاح « وفي الواقع لم يمض على الجناية اسبوع حتى ارسل الخديو الى
«المستر غوشن» والمسيو «جؤير» يخبرهما بقبول مشروعهما (٣) واذ ذاك

(١) لم يشر النوردر كرومر في كتابه الا اشارة واحدة الى هذه الحكاية
(٢) التيمس يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . خطاب مراسلها الاسكندري
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر أمر الخديو بالقبض على المفتش وفي يوم ١٨ نوفمبر قبل
مشروع غوشن جؤير رسميا

اصبحت « المدينة » حقيقة واقعة في وادى النيل وهنا تبوأ أنجلترا
وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم
لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجنة الهامدة وتلطخت ثيابهم
بدمائها (١) ولعمري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق
وبالعنف تغلب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى ص ٣٩ — ٤١
حكاية مقتل المنتش كما سمعها من السير ريفرز ولن . والقصة كما رواها السير ريفرز تلخص في
أن الحدبو أمر بقتل المنتش خيفة أن يكشف لمستر غوشن والمسيو جوبير ما أتاه الحدبو من
ضروب الفس والتدليس والتلاعب في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريفرز ولن
ليس بالرجل الذي تنتظر منه أن يروي الحكاية . لا تجز فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية
التي عقدت للبحث عن السر في اخفاق التسوية التي وضعها « المستر غوشن » و « المسيو جوبير »
ومع أن السر كان مملوسا — لأنه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تدفع ٦٦ في المائة
من دخلها السنوى لسداد ديونها — فإن اللجنة حاولت تلمس سبب آخر فاخترعت عبارة التلاعب
في حسابات الحدبو . ان أى انسان يكلف نفسه عاء مراعاة البراهين الموجودة أمامنا الآن
سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشعر بأن القتل — ان لم يكن باهزام مباشر
من الممولين — فانه على الاقل نتيجة ضئيلة على الحدبو . وان الايساز المريب الذى كسبت
به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لا مفر من ان يثير الشكوك في كنه تلك المفاجعة الغامضة .
وقد علق الكولونيل تشاراس لونيغ على كتاب اللورد كرومر في صحيفة « سندی ستار »
التي تصدر في وشنطون فقال « ان الكاتب — الكولونيل لونيغ — يعرف شخصا أن اللورد
قبيان (التنصل العام الانجليزى في القاهرة) ارسل الى ولاية الامور في لندن تقريرا بتفاصيل
المفاجعة . في مصر أما الشخص الذى عاى اليه اللورد قبيان الجريمة فقد رقى الى رتبة الفرسان
وانهم عليه باق سبر . ان الواجب يقهى ان تعرف شخصية القاتل وه — هذا لا يكون الا بنشر
تقرير اللورد قبيان

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نثبت هنا ما خطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهرا للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يقرنوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجائزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت دعاية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله في ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار بأعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثلا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى في خلال

(١) هذا الشاهد هو نفسه مرارا في التيمس الاسكندري ٦ التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ وقد أصبح فيما بعد الدغدو للحدود

(٢) راجع ما كتبه المسيو مولهال في صحيفة «الكونتيمپورارى ريفيو» عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان « المالية المصرية » ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورنى بعنوان «مصر والتدخل الاجنبى» ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الارباك المصرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف في عدة مواضع .

اثنى عشر عاما - تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرعى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وانشىء من الجسور ما لا يقل عن ٤٣٠ بما فيها « كوبري » قصر النيل الذى ظل أمداً طويلا يعتبر من خير جسور العالم واسست ميناء الاسكندرية وانشئت فيها وفي مصر وابورات المياه اسقاية الاهالى وبنيت أحواض السويس ونصب ١٥ فئارا و ٦٤ طاحونة لصنع السكر وتكريره وادخلت اصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن . ولقد حدثنا من يوثق بروايتهم من اهل الاحصاء (١) ان تلك الاعمال العمومية العظيمة وحدها بلغت نفقاتها ٦٤ مليون جنيه . وقد أمكن بسبب هذه الإصلاحات تحويل مليون وربع فدان من أرض بور الى أرض زراعية انتجت وقتذاك من الحاصلات ما قيمته ١١ مليون جنيه سنويا فى حين أن إيجارها لم يتجاوز ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الاراضى الزراعية فى مصر من ٤٢٠٥٢٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ - وهى آخر سنوات حكم سعيد الى ٤٢٠٥٠٠٠ ر ٥ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى عزل فيها الخديو اسماعيل باشا . وليس هذا كل ما عمله اسماعيل بل ان الواردات زادت فى خلال المدة نفسها من ١٧٩٩١٠٠٠ جنيه الى ٤١٠٠٠٠ ر ٥ جنيه كما زادت الصادرات من

(١) راجع ما كتبه مولهاى ص ٥٢٩ وما بعدها

٤٥٠٠٠ رء جنيه الى ١٣٨١٠٠٠ رء جنيه . هذا فضلا عن أن عدد
الاهالى زاد من ٤٨٣٣٠٠٠ نسمة الى ٥١٨٠٠٠ رء نسمة . ولعمري
إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب
يصفونه زوراً وبهتاناً بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً فى جهات أخرى . فقد أدخلت
على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢)
عدة اصلاحات « لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان
النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل
كبير وطراً عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع
على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان
مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكاً للأفراد اشترتها الحكومة
ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن .
وفوق هذا وذلك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت
المحكمة المختلطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب
فى كثير من الامور الواقعة فى « دائرة القانون المدنى » ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتب « المستر ليون قنصل امريكا العام فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه
« مملكة الحديو » مانصه : « ظالماً قيل بطيش ورددت الالسن بطيش أيضاً شفوياً وكتابة
ان الحديو اقترض نحو ٩٠ مليون جنيه لائس . سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين !
وهى دعوى ظالمة وطائشة بقدر ماهى كاذبه ... فالحقيقة التى لاتزاع فيها هى ان ما أدخل من
التحسينات على المشروعات العامة التى ابتدأت وتمت فى مصر فى خلال الاثنى عشر عاماً الماضية
كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »
(٢) هو المستر « ستانلى لين بول » فى كتابه « مصر » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية بعقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلجج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبية ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ما تقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعاليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التي اشترت ثمانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة لافى مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «المورتي» ص ١٠٨ من كتابه السالف الذكر
(٢) هكذا قال «المورتي» في ص ١٠٨ من كتابه السابق . راجع أيضاً محاضرة المستر فرانسيس كوب التي القاها في «جمعية الفنون» ونشرتها «التيمس» في يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اذ قال «هناك عمل عظيم سيقى خالداً الى الابد في تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده»
(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ يقول «لتسد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا مما يستوقف الانظار اعجاباً وسيبقى ممدوداً كذلك في كل بلاد العالم»
(٤) راجع أقوال المورتي ص ١٠٤

من أنفُس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ (١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على ما لا يقل عن ١١١٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة ولل مجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود - لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكري في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٤٢ شخصاً فقط (٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والمدعو على السواء .

بل ان التيمس (٣) وهى الدأعداء الخديو اعترفت - في الوقت الذى طالب لها فيه الاعتراف - « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشاً في عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد المادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه . . . كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زادت قوة انتاجها زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بذورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة
من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان نتذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم
اسماعيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذى ساقه اليه
اسرافه. المالى والحقيقة التى لا مناص من الاعتراف بها هي أن الخديو
مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط
بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لانفاق المال. ذلك أن
أمثال هذه الاصلاحات سواء كانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها
الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها، لهذا كان من الخرق
فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠
مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى
ثمارها الا فى الاجيال المقبلة. والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى
تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال .
لهذا هي تعاني من مساوئ النظام الذى استدبرته بقدر ماتعاني من
مساوئ النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير
والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهي فى الوقت
نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل فى تقليد المدنية
الغربية (هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة لحقيقة لاريب فيها . فان «اسماعيل باشا» كما حدثنا السير «صامويل بيكر»^(١) حاول في وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو اذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلا وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو اخراجها عن حدودها . «فالستر كيف» نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكترائه في سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ «لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركتها فيه الممالك الجديدة الاخرى» وقد ضرب المثل «بالولايات المتحدة» «وكندا» ثم قال بصراحة مانصه . «قد لا يوجد في مصر باسرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صحب ادخال السكك الحديدية في إنجلترا» وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الخديو المالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدكم^(٢) مانصه «مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم ترد في زمن من الازمان الحديثة كزيادتها في عهد اسماعيل باشا كما ان حركتها التجارية لم تكن انشط مما هي عليه الآن

١ راجع «الفورتنلي ريفيو» عدد نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص ٥٣٧ بعنوان «اصلاح مصر»
٢ راجع مقاله المستر ماكوان عضو البرلمان في كتابه «مصر كما هي» سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع مقاله «المسيوليون» في الكتاب السالف الذكر في الفصل التاسع عشر اذ دحض الفرية التي ذاعت وقتئذ من ان مصر كانت على حافة الانقلاس .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا
ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السير) جون فاوول «مهندس الخديو
الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١)» انفقت مصر في خلال
العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب
ترقيتها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها في المستقبل ... وقد يقال
ان هذه المشروعات تمت في وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد.
وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس في استطاعة أحد ان
ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى. وها هو آخرهم «السير صامويل
بيكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً
مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه
كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور
العظمة المقبلة» .

وبالاختصار «كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة» عند القيام
بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان
يقال انهما وحدهما سبباً لخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا»
الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر
كيف» بحق «جهل الشرق ومواربه وتبذيره واسرافه» .
ولقد انهمز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه للتمس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٥٣٩

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش انهم
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكره الا عرضاً ؟

ان طمع الخديو وتروده واعمال السفالة التي اتاها الممولون
الاوربيون سارت جنباً الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان نقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ أصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون
جنيه - عدا الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها
لم يتجاوز ال ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد
طريقاً الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او
كمكافأة او غير ذلك من النفقات الكمالية (١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي
تعين على الخزانة دفعه سنوياً بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧ في المائة
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة أصبحت مسألة
لصوصية ونهب مالى لانظير له اللهم الا فيما حدث في تركيا . وكأنما
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو ، اذ
مالبثنا ان رأينا المضارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ راجع تقرير « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « وهاال » في الفصل الاول من كتابه
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم تزيد عن ٥٠ مليون جنيه ونصف

« الانجاءو ايجسسيان » تنشأ بفتة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفوائد فاحشة .

ولعل اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (١) . فقد جعل مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة الاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ١٢ مليون جنيه كضمان ضد الطوارئ . وليت البنك اكتفى بذلك بل انه بعد التمهيد والوعيد ارغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو مادفعه البنك فعلا عند شراء تلك الاسهم ١١ فلا غرو اذا قام بين الانجليز من يغار على سمعة بلاده فيكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « ان هذا الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجائيزي الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفي رأسه فراراً من العار عند ما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة التي جرت على ملايين عديدة من البشر بؤساً وشقاء لا نظير لهما »

فهذه الوسائل الغريبة التي لجأت اليها المالية الحديثة هي السبب

(١) تقرير « كيف » ص ٨
(٢) راجع ما كتبه « مجلة فريزر » عدد يناير سنة ١٨٧٦ ص ١٢ بعنوان « تركيا ومصر والمسألة الشرقية »

الاول في الحالة التعيسة التي وجدت مضر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات — عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك — تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خبط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالى الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة — إلا أنها لا تؤدى وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة»

وانا لتتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تنحط فقط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته — مها كانت عديدة — « لم تنشأ الا عن الشروط الفادحة » التي أرغمه جماعة المالىين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يستنتج الانسان من أقوالنا هذه اننا

تجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاوائام الافاعي
أن ينسابوا في تلك المبلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها،
وانا لشديدو العطف على الشعب المضرى الذي لا يذكر اسم ذلك
الخديو حتى الآن الا مقرونًا بالسباب واللعنات ولكن نمت فارقا
عظمايين أن يعتبره المصريون سبب بلوام وبين أن يصمه المليون
وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنها أفك بين . « انهم يعرفون جيد
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا مصر علي حافة الخراب . هم
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار النفقات المليون (١) .
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرقهم
الاتجار بضعف اساعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه
سلمهم أو تعهدوا باقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل
اثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعهم في أوروبا . فثلازادت نفقات
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

(١) هو المستر ا . ج . ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » في « مجلة فريزر »

الذين بنوا مصانع تكرير السكر ووابورات المياه (١) الخ الخ .
 فعظم مستشارى الحديدو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا
 مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرايين
 طواعتهم ضمايرهم فضلا عن كل ماتقدم على تكوين عصابة لارغام الحديدو
 على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره
 نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الحديدو وشركة قناة السويس
 يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان حفر تلك
 القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية
 والاقتصادية واشدها خطرا عليها . فضلا عن أن جفرها كان عديم
 الفائدة بتاتا لمصر - نظرا لموقعها الجغرافى فى ركن سميق من اركان
 البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها
 ضررا بليغا بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها
 القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس (٢) . وقد تظل الوسائل
 التى تمكن بها المسيودى لينبس من اقناع سعيد باشا بالمواقفه على

(١) راجع كتاب « موهال » ص ٥٢٩ وما بعدها وما يثبت على الدهشة والاستغراب
 ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت فى كثير من الاحايين دليلا على «اسراف» اسماعيل
 باشا « فقد حمل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور نشرته « مجلة القرن التاسع عشر »
 فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الحديدو ومصر » حلة شمواء على الحديدو بمناسبة موافقته
 على ١٣ مليون جنيه لمد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها فى الواقع كما قدرها جابه لم
 تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط واسكن «المستر ماك اوين» فى العدد التاسع من المجلة نفسها رد
 على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست الممالك
 الوحيدة التى زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤

ذلك المشروع المشنوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠.٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوأ الا ريكة الخديوية حتي الغي هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين نقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتحويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ و٣٠٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديداً وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوربا المتنورة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتي» بتحكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

(١) راجع ما كتبه «المستر ماكوان» في كتابه ص ٨٩

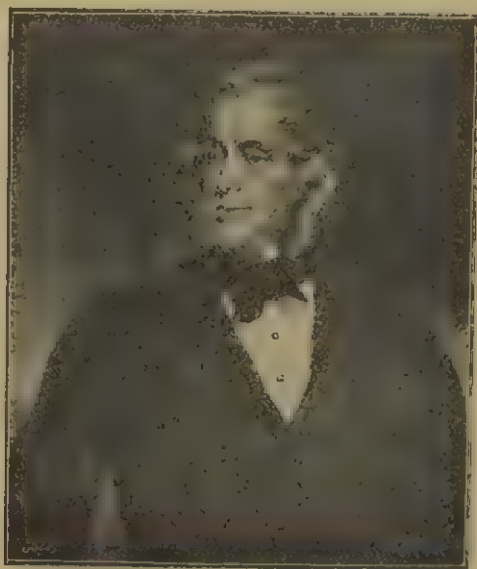
(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٣٢

من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات غاصة بمالين وكلهم على استعداد لاقراضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم لكنهم بقدر ما كانوا متزلفين متملقين له جبا في الاستفادة منه اصبحوا مهملين وقحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول». وقد رأينا «المستر كيف» نفسه يشير في تقريره الى ما عسي ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عاجز عن تسديد المبالغ التي اقترضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة. فقد قال (١) «ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهي التي لم تعد على الخزانة المصرية بجليم واحد». أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو - في رأى «المستر كيف» - ان لا يمتدح بتلك الديون الكمالية التي ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطواريء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذي تقبله موارد البلاد. (٢) وربما جاء عمله هذا مطابقاً لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان في الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة في المستقبل. ولا ريب في ان

(١) راجع ما كتبه سابقاً ص ٢٣

(٢) كانت «التيمس» نفسها ميالة الى هذا الرأي كما تدل على ذلك افتتاحيتها يوم ٥ ابريل

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلاً أو آجلاً مسوقاً الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بعد سنوات قليلة قضاء مبرماً على كل ما عمل من قبل من اعمال الاصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجةه ايقاع البلاد في الفوضى المالية



اللورد بالمريستون

والادارية . ولكن دائية كانوا أكثر حرصاً وتيقظاً . انه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم مقدماً في الماضي بخسبهم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة أقاموا الدنيا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرى ذلك المرعى الوخيم وبنهج تلك الخطة الابعساعدة نفريمشون الآن في اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يومياً على أبواب الوزارات في لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصالحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم (الخديو) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات الفوائد الفاحشة التي لو كانت في انجلترا لعدوها الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كملت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلننظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



(١) راجع مقالها بعنوان « مصر المقيدة وغير المقيدة » في عدد ابريل سنة ١٨٨١ ص ٣٤٥

الفصل الرابع

حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ وقدرها انسان وعشرون شهرا - هي التي تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية المالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجانب لم يخرجوا من العمل جهرة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتا واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تفض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعدده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص «المستر رومين» القاضى السابق فى جيش الهند الذى دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقباً عاماً للدخل بجانب «البارون دى مالارى» الذى عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حثت فيما يختص «المستر جير الدفتز جيرالد» أحد موظفى ادارة المالية الهندية - دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيلاً للمراقب العام فى وزارة المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلاً عن انها لم تفكر حتى فى ان تحيل على الاستبعاد المناجور بارنج (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذى قبل فى نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المندوب الانجليزى لصندوق الدين بمرتبة سنوية قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التى وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا فى ذلك العهد كانت حملاً ثقيلاً على شهوراتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد فى دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وماهى الا أيام ختى قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يفاير دفع فى ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزاً قبل حلول ميعاده رغماً من الكساد العام فى الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التى كان الفلاحون يرزحون تحتها . على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفي الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضي الامر الالتجاء الى « الكرياج » لحل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين النزيهين اذ قال (١) « جيت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمعت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعد حلولها » واحسب ان من الخجل ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط . مرضاً بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ في المائة فقط . وعندى ان اعفاهما من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثماً عظيماً في حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسده الفلاحون بصدر رغب بل سيبقى بعد تسديدة مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لارضهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيمس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع ارزاق اولئك المساكين واعانتهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجلت هذه الروح نفسها في ادارة المالية عام ١٨٧٧ . فللحصول على « كوبون » يوليه اقتضى الامر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة . فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم رفعهم رسوم الكمرك في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك - ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدعى

« المسيو بلان » المعروف في أندية موناكو هو مبرج بإنشاء دور للمقامرة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تبين أن هناك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على كرك الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحول جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن اتزع القوم من فلاحى المديرية المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شيء على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . وإذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحفيرة - وهم يعملون صباح مساء لملء

(١) راجع ما نشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٢) راجع محاضرة « المستر فرانسس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار». وبعثاً حاول الخديو اقناع الدائنين باستحالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقيا بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاعتصاب^(١) ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعينهم الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال»^(٢) أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. والى هذا العمل أشار القنصل الانجليزي العام وقتذاك بقوله^(٣). «لقد دفعت مصر في خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه. وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد. ولسكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها. هذا فضلاً عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التي يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الادارة قد اجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكس ما للمستخدمين من متأخرات. بل ان مراسل التيمس^(٤)

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و٧٣.

(٢) في المجلد الاول من «مصر الحديثة» ص ٢٤ تفني «اللورد كرومر» بمجهوده وجهود زملائه إذ قال «ولا ادعي صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالي ذلك الوقت. ولكن كانت لنا جميعاً صفات مشتركة. فقد كنا جميعاً أمناه مخلصين. واعتزمنا القيام بالواجب الى اقصى ما استطاعتنا»

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و٧٣.

(٤) «التيمس» في ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧

الذي كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «إسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لأن يحذر «المستر رومين» «الاي نسي الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الانتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أي قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «غوشن جويير». وفي سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فيفان» الي حكومته يخبرها (١)، «بأن الخزانة أصبحت خاوية علي عروشها. وان مرتبات الجنود وموظفي الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطفالهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها أصبحت مشلولة».

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٥٤٣.٠٠٠ ر جنيه في سنة ١٨٧٧ ما لا يقل عن ٧٤٧.٣٠٠ ر جنيه الي ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهاً لادارة شؤون البلاد (٢). وما وافي يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميعاد دفع الكوبون فاجل دفعه الي اسبوعين. وقد أصبح ظاهراً لكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا يعملهم هذا « يقتلون
 الاوزة من اجل بيضها الذهبي » فصار من المحتم ان يعدل مشروع « غوشن
 جوير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم
 تبين « للمستتر رومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبء الذي
 القى على الاهالى بموجب هذه النسوية أثقل من ان يحتمل فكتب
 مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التي يدفعها الفلاحون فاقت
 كثيراً مقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا
 الرأي . فان الماجور « بارنج » — خادم الدائنين الامين — كتب في
 الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع
 رأى « المستتر رومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم في
 العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى
 الذين تمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها « المستر
 رومين » ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا
 والهند نفسها الى ان وصل الى هذه النتيجة وهي « ان الضرائب
 المصرية اذا قورنت بضرائب البلدان الاخرى لا تعتبر ثقيلة أو فادحة »
 ثم زاد على ذلك قوله « ولست أتردد فى ان أقول اننى وزملائي لايسمنا
 الاعتراف بمدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من
 حقوقهم أو بذل تضحيات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

« المستر زومين » يصف حالة موارد الإيراد في مصر وصفاً حقيقياً^(١) وقد خيل الى « الملاجور بارنج » ان تمت مخرجا آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينيير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوربا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولى عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولعمري لقد كان الاقتراح فى منتهى الوقاحة لان مصر كانت لاتزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتنقيب فى شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تعجل بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التى دعت الى تقديمه . فقيل كل شيء ينبغى اهمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون فى التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر^(٢) ذكرت لمندوبها فى باريس فى أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المهم ان تقرأ فى ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتراف الخديو بأهمية تلك التدابير التى تركته وجها لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الامناء » . فقد قال فى المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٢٥ مانصه « فلو ان الخديو نجح فى اكتساب ثقة هذه الشرذمة من الموظفين الاجانب وتمكن من حلهم على مساعدته لما كان ثمة مجال للشك فى بقائه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته » فانظر الى عظم الثقة العظيمة التى كان فى استطاعة « الملاجور بارنج » وقتئذ ان يبعثها ! اما بخصوص « شرذمة الموظفين الاجانب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عنان السماء وقتئذ من « ازدياد عدد الموظفين الاجانب ذوى المراتب الضخمة » راجع الخطاب المنشور فى « التيمس » من القاهرة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٧

« أن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لا تستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان ما يدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط - لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



اللورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام النسوية المالية التى وافق عليها « ومن هذا يتبين ان المراد بايجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جوبير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إرادات إضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمهداً لتلك الغاية أذيع عمداً ان الخديو ووزرائه أخفوا جزءاً من الأيراد المطلوب للاسقاط لمصلحتهم الشخصية^(١) بل بلغت الجرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليبين للقضاء علة المعجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان أسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندري إذ قال^(٢) « ان يتنا به متاع تزييف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » يتضح من هذا ان الفرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين ووالهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولي على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذي بدء الاصفاء اليه واسكنه وافق في النهاية على شرط الاتجاوز للجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

« ١ » مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذي ارسل « لتيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
« ٢ » « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

علمهم يحدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الأدنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهو اؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفى ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب فى انه طالما اعاد الى ذاكرته فى تلك الساعات الحسيرة نصائح المفتش بالا يسمح لافاعى الاوربيين بالاقتراب من ادارة البلاد . ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل . وقد قال المستر غوشن بلهجة التهديد فى التيمس (١) « اننى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنا بدأ يظهر بفترة فى التفرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حلیم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرض الخديوية والذى عاش فى الاستانة شبيهه منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بلا ريب رضى المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان فى الامكان تنفيذ تلك التهديدات القائمة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعا حاسما . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلا افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

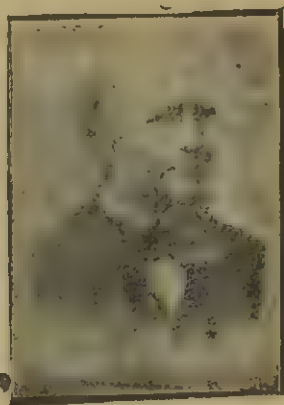
(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطالب حملة القرايطيس . فاصدر فى ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عالياً بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - فى نظر الانجليز والفرنسيين « غير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتمدها الى القيام بعمل تحقيق رسمى سيؤدى حتماً الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض » (١)

وفى الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين والبؤساء كما كان الحال فى الماضى كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل فى خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول فى سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطاً فاحشاً . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت المجاعة اطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذا ذاك خرجت النساء باطفالهن هائيات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى فى طلب بلغة من العيش حتى اضطررن فى كثير من الاحيان الى التزود بما كن يلقينه من فضلات الطرق وحقائنها .

(١) راجع برفقة « التيمس » من « باريس » يوم ١٥ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فدان امدم وجود الماء مما أصاع على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠.٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم الامراض الناشئة عن انفاقة كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كاه فان الخديو ما كاد يطلب



الدوق دى كازيه

تأجيل كوبون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وعبثاً حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين على الاقل . لان معظمهم كاد يقتله الجوع . وحذرهم بلهجة المصدور الذى يكاد يمتنع من شدة الكرب باثـ « لن يكون مسئولاً عن المواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص ٧ .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس » السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على حافة المجاعة لفضيحة أكبر وأخطر من تعطيل صندوق الدين نفسه مؤقتاً » ومع ذلك يقولون زوراً ان الخديو لم يسم لسكب ثمة تلك التركة من المواطنين الاجانب الامناء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر رومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت لهويشات حملة الاسهم . ولكي تضمن وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابتقت في الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصات الثمينة فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضعه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون في مواعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارئ تصويره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جوعهم فادى ذلك الى افقار بعض المديرين ورحيل الاهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع كوبون شهر يوليه في ظروف مشابهة للتي سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما استطاع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « التيمس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨١٩

(٢) « التيمس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاءهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها
الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومتها
اجاب على هذا بكل انكار قائلًا «ان الدائنين ينبغي ألا تمس مصالحهم بسبب
حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه غير
«أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه
يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بغير علم - على خراب
الفلاحين خرابا تاما وهم هم مصدر ثروة البلاد وعقدي انتماع عشر الانجليز
مسؤولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على
ما حل بالمستر فيفان فلم تقع كلماته هذه وغيرها مما سبق ان
فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه.
اذ لم يرض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهرا حتى استدعي لعدم
كفاءته مطلقا للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم

وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في
الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اغتنمت الدوائر السياسية فرصة
تأليفها للنسائل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على
مصر وطفقت الصحف «نجم» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة
فكتبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولنا واحدنا الامة التي تنطلق الى وادي النيل. اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية. فمن بدء حكم محمد علي... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر. لذلك لانستبعد ان ينظروا بعين الغيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر» وكان هذا بمثابة مجس للتنبؤ بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلي تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة. فمثلاً رخص لمراسلها السكندري ان يختم وصفه واراد مصر الزراعية بقوله (١) «ان هذا الوصف — سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذي يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكة» كذلك رخص لمراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢). «ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح. فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اننا لرتاب كثيراً في امكان استقامة

[(١) «التيمس» يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) «التيمس» يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا في مصر ... نعم ان احد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيلة باخراجه من هذه الورطة .

وقد تبين على أثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسعى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين إنجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً العدول عن الاقتراحين وعزت إنجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجاني فرنسا من أجلها » (١) فاخفاق إنجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جدية تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصري وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة التشبث بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تتطرف في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغبا

(١) برقية مراسل « التيمس » الباريسي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الاكبر في اللجنة لتظهر للخديو أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تتكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «والمسيو دى لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة في آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة في ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب إنجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة^(١) واستبدل بالسير « ريفرز ولسون » الذى سبقت الاشارة اليه في بدء المتاعب المصرية وكان « السير ريفرز » لا يزال موظفاً في مصلحة الدين الاهلى بمرتبة ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه في اللجنة كان نقضاً شائكاً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام في الشجار القائم بين

(١) راجع كتاب « السير ويليام بتر » المسمى «تشارلس جورج غوردون» من ١٣٩ - ١٤٠ اذ قال « فتعيينهما - أى «المسيو فرديناندى لسبس» و «الكولونيل غوردون» - منذ كان بمثابة ضمان على ان عملهما سيكون بحيث لا ياتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو ان الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حلة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهافتن على الفريسة المصرية . فقد أرسل الخديو في طلب الرجل الوحيد الذى كان في امكانه اقاذا عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسمح غوردون الا ان يقلل راجعاً فيخفى نفسه في مجاهل السودان مدة هامين خزين بعد مآراه من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موظفي الحكومة الانجليزية لأآرائه وغضبه بأجوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذئاب الصحف في مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده في القصر والفتنات الباشوات والمندوبون والقناصل وعصابة السياسيين في القاهرة ممن ألغوا الصيد في الماء المكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولاً المرتبات المتأخرة لموظفي الحكومة .

الخديو ودائنيه أو على الأقل بحملها من يقبلون التوظيف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادئ ذي بدء ان تنكر ان « في نيتها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة أن التعيين كان ضروريا « لنتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١)

ومعنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية اتركيا التي تمهدت إنجلترا بالدفاع عنها (٢) ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في مجيئه في المرتين شخصا خصوصا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره « (٢) » .

ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكلمة النافذة نعم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو المسيودي بلينيير ولمكن الماجور بارنج كان قد آمن جانبه وإذ ذاك وقف في بداية الطريق فلم يكد

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

يمخطو خطوات قليلة حتى جأرت الجالية الفرنسية على بكرة أيها
بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيحة (١) وقد بقي «المسيودي
لسبس» ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجبولة مما أدى الى اقالته .
ومن ثم انتخب «السير ريفرز ولسون» رئيساً للجنة وبهذا اقلعت
السفينة مراسيها بعد انتخاب مجاريتها من رجال يركن اليهم بين تهليل
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

(١) راجع « مستندات ومنتخبات من الصحف » نشرتها الجالية الفرنسية في مصر
سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوربية والثورة الاولى

في شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه (التمهيد) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لا سيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغير محدود وانهم فضحوا كثيراً من المخازى التي كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفوضى التي امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق في تقريرهم كما هي ثم عرضوه على الخديو وأذاعوه بين الملأ بقصد التنديد بالفضائح واستئزال السخط عليها . ولا ريب في ان كثيراً مما ذكروه كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التي تقع يومياً في ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة - لمادهشنا كل هذه الدهشة لتغلغلها في حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها في ظل حكومة استبدادية حرة بالا يسرف الانسان في التنديد بها أو أن يتطرف في الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمع لبعض لجان أجنبية بالتعمق في بحث كثير من أسرار

الدولة لظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في أعين الجمهور بمظهر لا يشرف أو يبهت على الفخار . فالقوضى التي لوحظت في مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن تعهده بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث « ان من الناس في هذا العصر من يتمجلون السكال المطلق في كل شيء »

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعبلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكأنهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوربا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الامم ليست الا شيئا يسيراً» على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطراً كبيراً من هذه الخازي والفوضي - ولعله شر ما فضحه أولئك الاعضاء الفيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب. بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك السكلى والجزئي وساعدت على تفشى الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأسرهم جوعاً واما يعيشوا عيشة قلقة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة. والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يعترها أحيانا من نوبات الصراحة إذ قالت (١) «ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن ترزح تحتها في الاشهر الاخيرة والارهاق الذي نزل بالفلاحين هما محور التهمة الموجهة الى الخديو. وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولاً عن كل ما حدث. لقد كان حتماً عليه أن يجد الاموال لاداء ما استداناه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الاتجاه الى الطرق التي تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغي أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس ». يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩

الفاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان في الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق في أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتعلوا المعاذير للخديو بل ليقوموا بالحجة عليه ويظهروا للملأ مساوىء حكمه



المسيودى بليينير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخديو» عن سلطته الاوتقراطية - لالمثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن - بل لوزارة كانت في الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم إليها السير « ريفرز ولسن » كناظر للمالية . وقد طنطن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما فتى يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاول في سبيل المسؤولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال أوتقراطية الخديو بأوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شيء من الرماد في أعين الرأي العام الاوربي ولهذا هلت الصحف لذلك الوصف وجمت طنطن .

ثم شفعوا مطالبهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان في طبيعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنية ومساحتها ١٣١٨٥ر ٤٨٥ر فداناً فقط بل يسلم أيضاً أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٤٣١ر ٠٠٠ كل ذلك في مقابل مرتب معين يخصص للقصر وللأسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٥٧ اذ قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهار . فكان من الميت والحالة هكذا التبسط في وضع اصلاحات نافذة على الورق قبل اصلاح الحال الرئيسى في النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقيد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر ادخال مبدأ المسؤولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندرى فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « نوبار باشا » بتشكيل الوزارة « التى قال « نوبار » انها متهمكأ أنها وزارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

«بالسير ويفرز ولسن» - فقد قال «يتساءل الناس من أين جاءت
لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصة. ومن الجبلى انه لم يمد من المستطاع
الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخدو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١). فاللجنة مصممة على ان
تعيد لمصر - «وللفلاحين المساكين» أو بالاحرى لحملة القراطيس -
كل استحقاقاتهم الماضية والمقبلة. لان الفكرة كانت متجهة - وهذا
هو ثاني «الاصلاحات» - الى رهن تلك الاطيان ليتمكن قضاء الديون
السائرة التى تجمعت أخيراً وقيمتها ٧ ملايين جنيه بواسطة المبلغ الجديد.

وقد أشارت « التيمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه كاتبها الباريسي حديثاً عن « الفلاحين للمساكين » فقالت « ان من دواعي الاغتياب لدائني الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنوية لن تبقى بعد الآن في منزل عن ميزانية البلاد ».

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ماطلبته اللجنة في الوقت الحاضر على انها كانت لانزل مشغلة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والماء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت في الواقع « عبئاً ثقيلاً على دافعي الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » (٢) ولكنناو غرضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما في أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفعة الادارة من يدي الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شئ لمصلحة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلمهم دموع الماسيح في أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التي

(١) « التيمس » في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) راجع « تقرير عن النسوية المؤقتة للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لفداحتها واسهنا في الكلام عنها . وكان وقتئذ في مصر ما يربى على الـ ١٠٠٠ و ١٠٠ أجني لم يشتر كوا بلميم واحد في الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للتجار بالمواد المهربة مما قضي على إيرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقترح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ، كما أنها لم تفه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم كل الغنم وعلى البلاد الغرم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ و ١٦٠ شخصاً . وفي سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جرى بما لا يقل عن ١١٩ أجنيبا حشروا في سلاك الخدمة الملكية حشراً . وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت الامور فيما بعد في هذه السبيل من مء الى أسوأ . غير ان توريد الموظفين الاجانب في الفترة التي نتكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

تهدئة حينئذ إلى الوطن ولتمويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج
تأديته إلا إلى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في
طرق الحكم أن أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوي مرتبات
ضخمة لاعمَل لهم الاقبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً
إذ قال (١) « أن كثيراً من محبي الهجو من السائحين يجدون تسليمة
كبيرة في عدد المستخدمين الأجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين أن مئات المستخدمين
الوطنيين لا يستطيعون أن يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع
لهم منذ عام أو أكثر مع أنهم قاموا بخدمات جليلة نافعة » . نعم إن هذه
الشكاوى يرجع عهدها إلى زمن أبعد من ذلك بعد تبرع الوزارة الأوروبية
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل « التيمس » كتب
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « أن التذمر من جيش الموظفين
الأجانب الذي جرى بهم لإصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠.٠٠٠ جنيه سنوياً - في
مقابل الأعمال التافهة التي يقومون بها . لعمري . إننا نعجز إلى الهاوية
بسرعة بالرغم من السائحين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين » (٢)

(١) « التيمس » في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) « التيمس » في ٥ أبريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال. فهناك مثلاً دولة فقيرة تنفذ فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. حفيه جيء بهم للتربيع فى مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما يستخدمون من أبنائها - وهم الذين تنوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طفيفة تحرض على الاختلاس وتغرى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المراتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديرة باثارة غضب المنصفين وخليقة بالاصلاح الحقيقي !! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة مر الكرام واكتفت بأن تقول فى تقريرها الثانى « ان الدائنين لا ينبغي أن يطلب اليهم بذل توضيحات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التوضيحات المعقولة التى فى وسعهم » (٢)

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً . فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطيايه ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٥٠٠ ر ٢٠٠ فدان (٣) ولكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذاك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) التمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) راجع « التقرير عن التسوية الموقته للحالة المالية » ص ١٢

(٣) كتب مراد التمس اسكندري فى يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٧٨ يقول « على أثر اذاعة هذا التماس ارتفعت أسهم الموحد والناثبات بطريقة مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من شدة الفرح . فم تحس عشرة أيام حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بنطا . ومن الغريب ان التاريخ لا يذكر شيئاً عن فوج « الفلاحين المساكين » على أثر اذاعة هذا التماس

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون .
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جديدة كما كان ينتظر .
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أكان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآئته وملكه من تلك
المناعب المنفضة التي تعجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل المشروع
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل
الوزارة متعهداً بالآل يعمل عملاً الا باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس
الانجليزي الفرنسي . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى
ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العاميين واحالة
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فعمضت انجلترا على هذه الفرصة
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكنايتها ومنحت «السير ريفرز» اجازة
بعامين يقضيهما في مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً في منتهى الوقاحة وطلبت
أن يكون لها كرسى في الوزارة يخولها صوتاً حاسماً في الشؤون المصرية
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضبط يسرق
تفاحاً - الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تقوى سوء أو عرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبرق
«السير ستافورد نورنكوت» وزير المالية في الحال الى السير ريفرز ولسن بمنشئته على هذا النجاح
الباهر . «التيمس» في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية على «رجل فرنسى محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظائر الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر» (١) وكان هذا ضغناً على ابالة . فطار له لب فرنساً حنقاً وعصفت بها عاصفة الغضب الى حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الحديدو مقاطعة تامة وان تغفل يدها منه اذا أبت انجلترا أن تطيها ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التياترية» وقذفت حمها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدما جد الاسف للخراب الذى تعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت فى النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «المسيو دى بلنير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصالح البريد ماعدا فرعها فى الاسكندرية . وكانما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحاقانية وثانيتها نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد النمساويين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لأوروبا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارئ تصورها . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان رأى العام الاوربي لانهم طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بمخافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوروبا في الواقع ما كان يعنيها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان ما لا يقل عن ١٢٣٢١٠٠٠ جنيه انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخللت وضع اتفاقية «غوشن جوير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنوية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسي في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذي لا سبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذي هلمت فيه صحف لندن وابتهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته يشير الخلاص لمصر - فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب» فقل لى بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد في مثل تلك الظروف العصبية؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس. وكان «السير ريفرز» قبل تربعه في منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٥٠٠٠٠٠ ر. جنيه مضمون برقع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسمى لتخفيض فوائد الدين بل يمدل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد في مجلس العموم بشجاعة وايضاح «بان

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس الياربي يوم ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ اذ جاء فيها «ان الجماعات المالية الكبيرة التي تحمل كثيرا من الاسهم المصرية والتي تتعهد لها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاخير بهم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التعهد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر الفوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرومر يقول في المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» ص ٧١ اذ ليس تمت شك في ان وزارة نوبار باشا تمثل قضية التقدم والمدنية»

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينفروها على الجمهور. (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كوبون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون واربع من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكملة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القارئ انه عقد بادىء ذي بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس السكوبون تماما. ولم يكتف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية وتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسد شهوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ ما لم تعف الدائرة السنية. المرهونة الاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائنى الحكومة المخصوصين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ من ٨٣١

(٢) راجع الخطاب الوارد لاتيمنس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) التيمس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية. (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من
 الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري
 الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان
 الوجه البحري ان الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله
 الآن بنفس الوسائل الشديدة التي كانت متبعة من قبل ». ولعمري ان
 ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت
 الفلاحين في منعطفات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضي
 واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لدوابهم والنساء
 حليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم
 بقضايا نزع الملكية والواقع ان حالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم
 السبل وسدت في وجوههم المنافذ حتى ان أسلسهم قياداً بدأ أينما يسمع .
 وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه في شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد في
 القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا
 لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب
 الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء
 وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ بخصوص المدعو كبير أحد الدائنين الخصوصيين
 وهو الذي بعد ان ضاق ذرعاً وضع يده على صندوق الخزينة وأنى أن يسلمه الا بعد تخليص
 حقوقه . ولكنه أرغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا — كما أعلن رسمياً —
 « بخلاً بالاوامر العالية التي تجبى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وانه لابد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون ابريل . وأصدروا امرهم باقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضمني هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلاً بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلا عن انهم كانوا منظمين ولديهم ما يكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدل على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين في طغيانهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيفان عرض الحائط » (٢) وقرروا اقالة هذا العدد الهائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان «نوبار باشا والسير ريفرز ولسن » ذاهبين الى مكنتيهما اذا حاط بهما لفيف من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الخفية من مركبتيهما وساقوهما الى نظارة المالية

(١) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنشورة في التيمس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « الخزاة » الى اسماع الخديو حتى نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وامر الضباط بالتفرق . واذ رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما مستمخص به . فانه دل على ان الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يمشى جماعات متباعدة فانه لن يضمف امام الاستبداد الداخلى أو الخارجى . فان هناك الجيش المصرى أو بالاحرى ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العبت ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ما شعر به الضباط كان يشعر به الشعب على بكرة اييه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس — وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بحملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فخواها ان الشعب العسكرى المذكور كان في الواقع من تدير الخديو . وقد زعم انه يستمد في روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة^(١) . وقد أقر « السير ريفرز واسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه^(٢) . وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه و برقية « المسيو بلويتز » الغربية^(٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفعا تاما^(٤) . بل إن كل شهادات

(١) التمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

وص ٦١٥

(٣) تأييد الرواية «السير بر فرز» اقتبس «المتر باشت» في كتابه الانف الذكر ص ٨٣
شهادتي عراني باشا والشيخ محمد عبده . ولكن عراني - كما يقول هو نفسه - كان متنبيا في
الارباب عند حدوث الفتنة وكل ما قلته الشيخ محمد عبده هو أنه يؤيد أقوال عراني . والارجح
أن كلا منهما إنما كان يردد الاشاعة التي اخذت تنتشر فيما بعد والتي بادرا بتصديقها بسبب
حقدهما على الخديو . على اني انورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالاعتقاد في الطعن على
اسماعيل باشا اعترف من ناحيته بأن كل ما يقال عن اشتراك الخديو في الفتنة لا يخرج عن
الحدس والتخمين وكل ما يستطیع ان يتهم به الخديو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديثة -
المجلد الاول من ص ٧٨ الى ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « يؤم أعداء الخديو ان له ضلما في المؤامرة وهذا ما يامل تساهله مع المسئولين عن القتل . فان صح ذلك فقد أقدم فعلا على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضياع عرشه والسكن مملوكه في يوم القتل الاول ينفي هذه التهمة في حين ان ما نشأ عن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع ان لهم مرتبات منقولة ليبر سخطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ . وقد كتب مراة الشمس في القاهرة ما ياتي :

« أن مطالب الجيش قد أهملت إهمالا تاماً بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة. وقد كانت نتيجة هذا الإهمال أن أ. عناصر الدولة خطراً قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ. وعشياً ندد المستر قيفان بمحاكمة الرأي للقبائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته. ولكن القوم لم يهابوا بالذلة وارتأبوا في ذلك الخطر ثم أنهم لم يدعوا للجيش مرتبته. وأخيراً قرروا تسريح الجود والضباط. فكانت النتيجة حدوث يوم الفتنة ١٨ فبراير (الشمس في ١٠ مارس سنة ١٩٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفقنة » كما فوجيء بها « نوبار باشا » والسيرديفرزواسن « وان « اسماعيل باشا » كان جاداً عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان

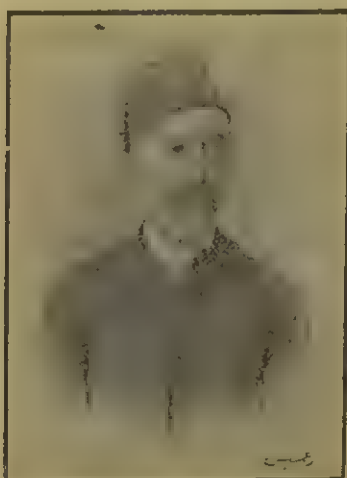


نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروأ أو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته
للإجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعداً
مستولاً عن الامن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد
مناقشة قصيرة سلم «المسترفينيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الاشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعنى أى تغيير فى النظام » (١)
وفى الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند
تشكيل الوزارة « المسئولة » ألا يتدخل الخديو فى الادارة وألا يحضر
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه فى نفس الوقت أن « يشترك »

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣٤

مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفييان» إذ قال (١) «ان الشيء الذي تريده حكومة جلالته هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكترات والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وتقوذه وتجاربه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة في دائرة حقوقه الشرعية» أي أن الخديو — الذي كانت له كلمة



الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الابتعاد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاخفاء دسائس النظر الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم في مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال !! وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسؤولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار - لاعلى رئيس الحكومة « وعلى هذا لزم خطة الحياد وأطلق
لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الراى العام
المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير به النظر الى صعوبة حكم البلاد
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد
بدون الخديو . فان النظر اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلاً من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا انحوت الامور من
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة « فترتب على ذلك أن
أظهر كل من «المستر فيقان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة
«نوبار باشا» استعداداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات المصوتين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بتاتا. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شابا محايدا لا ينتمي الى



المغفور له توفيق باشا

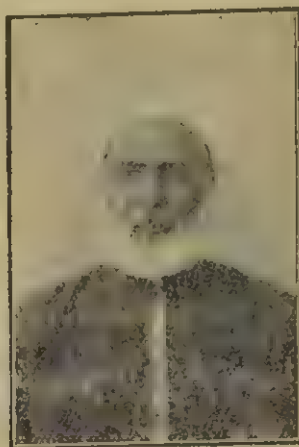
هؤلاء ولا الى هؤلاء - رئيسا لمجلس النظار وظل الخديو بميسدا عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطراً. فالملحظة التي أبدتها مراسل التيمس وهي أن أوروبا لا يعنىها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادده في مصر اذا سددت الكوبونات في



المفقور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين. على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساد في مصر يعنيها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لاوروبا ان من الخطر بمكان أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لا بد أن يؤدي الى أوخم العواقب مهما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت هذه الفتنة عين الانجليز وهم الذين لم يكن يعنيهم شيء مما يجري في وادى النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجا شديدا ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصاحبة حملة الاسهم . ولا ينبغي انهم هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبغي أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويمربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأذنب الظن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملهوسة بحيث لايسع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلي حالت بينه وبين قيامه بماتقضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون في الحال وان تعاد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التي يعمانها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك في مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الاكباد واعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شيء بالاشباح (٢) فما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذي أصبح فيما بعد دعاة الاحتلال (٣) ، من خطبة مؤثرة «ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يؤدي عنها فائدة تقدر بـ ٧ في المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغي لآنجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد ماراته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندري فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسي في الخطة التي

(١) انظر مثلا مقالة التيمس الافتتاحية في عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) من خطبة الكولونيل الكسندر في مجلس العموم (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد

٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨

(٣) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظر يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الادارة تنتقل رويدا رويدا الى ايدي الاجانب واقفلت المناصب العالية في أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لا تزال للمصريين اما سيدهم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجريء الذى قام به الضباط لم يفتح عين اوربا لحسب بل فتح عين مصر أيضا فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية في جو مغمم بالسخط والتذمر . فلا تسلم مما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اقرؤا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدته بالمعونة في نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب في حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان « اسماعيل » باشا هو الذى دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضمطه (٣) . ومما يدعو الى العجب حقا أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يلمحوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ ١٨٧٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) اللود كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدرجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذي خلف «المستر فيفان» في القاهرة في نفس الوقت الذي رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعي ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التي التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذي دبر فتنة ١٨ فبراير . ففي كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون في موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يدرون دفة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة في تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة وحالوا دون عودة استبداد الخديو الذي كانوا يمدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن في نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لاسبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضي قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه مراً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد الكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفان» بصفة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لا مناص من هذا التخفيض اما عاجلا واما آجلا بل شيع فعلا أن « السير ريفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعا لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لغاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تتمخض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى تقص نفقات الحكومة تقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخديو وأسرته ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم يبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لرأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطبق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى المشربة . فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائهم من الضرائب

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر فى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولعل زادت لجنة التحقيق برياتها المجهود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها « طبعاً لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم فى الوقت الذى يقوم فيه الدانتون ببذل تضحيات جديدة ؟ (انظر تقرير الخ ص ١١)

اعفاء تاماً دائماً. وليس هذا المقام مقام البحث فيما إذا كان هذا الترتيب حكيماً أو غير حكيم فانه مهما يكن من أمر هذه الهبة فان الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما إذا كان اصدار هذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التى قطعها الدولة على نفسها. ولعمري لقد كان من القحة ان يطلب الى الخديو ان يحنث بوعده لرعيته ليفى به للاجنبي - وناهيك به من اجنبى ا ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس طالما رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عند ما اتفق ان كانوا هم أصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد .

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقترح الغاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد ذكر القارىء ان هذا القانون يعنى اصحاب الاطيان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على اطيائهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة فى اجل معين. وقد اقترح القوم الآن الغاء ذلك التخفيض وكانت حجبتهم فى ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذى ذكر فى الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهد هذه . وان من المستحيل الآن ان تثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل التيمس فى القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان
 اللورد « ادوونديتير موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس
 العموم بعد الفناء قانون المقابلة لمدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن
 البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشطر الاكبر
 من مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك
 ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) .
 وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري ينشر صحيفته
 « بالاموال الطائلة التي دفعها الملاك » وطلب تمويلهم بسخاء (٢) .
 واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو
 يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . والفاية
 التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر -
 هي ان تفرض السخرة على الطبقات اليسورة سواء اكانت هناك
 حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون في نظير
 بدل يدفعونه . ولمرر ان هذا النوع مهذب من انواع السلب
 والاعتصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

(١) المناقشات البرلمانية لهنارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣
 (٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت في كتابه الانف الذكر ص
 ٤٤ « ان مشروع . . . الفاء نظام المقابلة الذي لو تم لكان مصادرة اراضي تبلغ قيمتها
 ١٥ مليون جنيه ، اقلق بال كل ملك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد ينالهم على يد الناظر
 الانجليزى اسوأ مما نالهم على ايدي سابقه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه الانف
 الذكر ص ١١٧ وما بعدها - فانه يبدي عدم اكرتات بقرائه الفاء التزامات قانون المقابلة .
 وما اشوقنا الي ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا ما يشبه هذا العمل .

الى اغراضها (١).

ولقد كان متوقفاً ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات الزمعة الى اثاره الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطاً وثيقاً. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لابد من عمل. واليك ما فعله. كان «محمد علي» قد انشأ مجلساً من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمند الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك. فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات. ومع أن النواب هم في الاسم متعجبون بواسطة الاهالي الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع. فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة. فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام. واذا كان المجلس لا يزال منذ الشهرين السالفين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر باجراء عملية الانتخاب. وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال الاخرى التي تتلوه وهي تتضمن استبدال الوزارة الاوربية بوزارة وطنية مسئولة واصدار قانون مالي جديد يحل محل الامر العالي الخاص

باتفاقية «غوشن جوير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك المشروع أولاً وآخره سخرية الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به. فاتهم زعموا أن هذه التوبة الدستورية التي انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادي. أما القانون المالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تخدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢).

واننا وایم الحق لا آخر من یظن الخیر بأولئك الملوك الذين « ینحون » شعوبهم الدستور أو ان نعزوا اليهم نيات حسنة. فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك یوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتمطيله عند سنوح الفرصة الملائمة. وهذا ما أشادت اليه « التيمس » بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال « اللورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها

٣ « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولم ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث تغيير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة واخلص « قال شيء الذي يحدث عادة في مثل هذه الاحوال هو أن الملوك بعد أن « يوجدوا » البرلمان لتخليصهم من الورطبات الوقتية التي أوقعوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجهًا لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والنضال الشديد - مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الامر كان كذلك في الحالة التي نحن بصدددها ، وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الاسم هيئة نيابية ولكن نظام الترشيح الرسمي الفرنسي أصبح متبعًا الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أنني لم أسمع مطلقًا بانهم عورضوا أو قدمت ضدهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النيابية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظًا كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصري مزاياه في بحث المشروعات التي ترمى الى اصلاح النظام الزراعي والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

١ « التيمس » في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المستر ماكواي في كتابه « مصر كما هي » في هادش من ١١٨ اذ قال « لقد صاروا - أي النواب - أكثر استقلالًا وأصبحوا هاملاً نائماً في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على نفعه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة المعقدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي ولبس هذا بالامر القديم الالهية » . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانتهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطب خطبة صافية سداها الادب ولحنها الوقار أثني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلنهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولمكنه عجز عن ان يمثل دور « أوليفر كرومويل » فقد أتى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضد به الاعيان زميلهم « ميرابو » في ملعب التنس في « فرساي » في أحد للمواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان المصري مالياً انعقاده وطلب ان يكون النظار على بكرة ابيهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومستولين أمامه عن ادارة دفة الاعمال أي ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المسئولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقة .

فن هذا يتبين ان البرلمان المصرى الذى أوجده الخديو « اسماعيل باشا » لم يكن الالعبه التى طالما جدثونا عنها . ولقد كتبت « التيمس » فى سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومى ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى أنها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاءها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصرى لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفى الواقع فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون فى ذلك العهد - بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء فى أيدي « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين فى أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاحضاً لحرمة التاريخ وقلباً صريحاً للحقائق . ومع أنهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزده فى كل ما يقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا فى الوقت نفسه ينفضونه جد البغض ويعتبرونه السبب الرئيسى فى خراب ديارهم حتى أنهم بعد الانقلاب الحكومى فكروا فى خلمه (٢) . اما الى أى حد كان الخديو مبنوضاً فعلاً فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد للدفاع

(١) افتتاحية التيمس فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عرابى باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت مقودة على خلم الخديو أو قتله فى فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السرى ص ٤٨٣

عنه عند عزله ومناذرتة للبلاد بل ان كثيراً من الاهالى فرحوا سرّاً بجد
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا»
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه
بسهولة بأن تقف أوربا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر
ببال أوربا لانه لم يك شيء في الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب
المصرى ورفاهيته.

ولا نظننا نستطيع الخوض في مشروع الخديو المالى بنفس هذا
التأكيد والتثبت فان التعهدات التى قطعها على نفسه - بالرغم من اقتراح
تخفيض الفوائد - كانت لانزال فادحة. ومع أن بيت «روتشيلد» كان
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين
السائر فلقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه
على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القرايطيس والدول الاوربية
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد. كما اننا نعرف أيضاً فيما
يختص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قد دفعه
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو نقداً^(١) وان بعض أولئك الاغنياء
أظهروا استعداداً لرهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد^(٢)

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التيمس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بمحذا فيره بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لامسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولوجهت اهتمامها الى تنفيذ التمهيدات التي قطعها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سافوا . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالي خيالي محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمنتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن ننوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالا الى التفريط في حقوق الممولين الاويين ولكنه كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقيماً صريحاً الى حد جملة يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتما الى كارثة بل الى ثورة . نعتي بذلك الشخص « المستر فيفيات » فنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائهم واقسى المرائين من دائئنها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما شفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في انجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً ما لفت نظرهم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع السكوبون . ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضولياً » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعمه الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جمل الخديو كالصفر على يسار العدد وإطالما ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيباً من الحكم ونصح بإبعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفاً لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) راجع الخطاب المرسل للتمس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) ان الورد كرومر كان « بنى المستر فيفيان عند ماتكم عن الفناصل العموميين الفضوليين الذين يتشدقون بارهاق الملايين لصاحبة حمة القراطيس » راجع مصر الحديثة المجلد الاول ص ٨٤

المبارات الجافة في صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تحقيق الفوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا مدار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز» ولسن « من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلا عنه المستر « الذي أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من «السير ريفرز نفسه» في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبته في شد از «السير ريفرز ولسن» في شروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لتحرير شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحدو

(١) ان خطاب «السير ريفرز ولسن» « للمستر بلنت » راجع التاريخ السرى ص ٤٨ الذي أتى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله لعظيم الأهمية . فقد قال فيه « ان كريبي فيفيان » هو السبب بل هو أكبر محرض على افعال العمل بذلك الاتفاق بقتة مع ان التعليمات المرسلة اليه بصفة خاصة كلفته بالسر على حمايته . ولقد انحاز الرجل الى صف الحدو رأساً لالسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالرعونة والفرور » راجع أيضا المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أخبرنا اللورد كرومر في كتابه صفحة ٩٦ ان «السير فرانك لاسلز» صدرت له التعليمات ببذل مموته الودية « للسير ريفرز ولسن » في سائر معاملاته مع الحدو . وفي موضع آخر نرى « اللورد كرومر » - بعد اسباب طويل عن السياسة الفرنسية وتشد روصفه ايها بأنها « شديدة الحرص على مصالح الدائنين الاجانب » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى قضية الفلاحين المصريين »

وأمرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص العبد القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذي استباح لنفسه التنقيب في تفاصيل الإدارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد إدارة دفة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاد كل مواردها - يعان أن مصر عاجزة عن القيام بتمهدياتها وينبغى اعلان افلاسها ! فبئست هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس ! وما أحرأها بأثارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطع من الفحم بكل ازدراء وامتهان ! ! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلنت بحق (راجع كتابه الاله الذكر ص ٤٤) « ان الملايين النسيمة من الجنهات التى دفنها « روتشيلد » نفذ مظهرها في تسديد الطلبات المستعجلة ولم تخفض الضرائب بحال ما أو تخفف الطلبات بل استمر استعمال السكر باج في القرى بشدة وغلظة أكثر مما كانت في الماضى وقد دخل عامل جديد . . . فقد أول بانه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع فنصل السويد في القاهرة وقتئذ الى حكومته تقررأ مهماً وصف فيه الحالة قال في سياقها : « ان الطريقة التى اتبعت الى الان في تنظيم المألة المالية تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . فبصرف النظر عما اذا كانت ديون مصر لمصلحة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق المطب بين الذين أقضوها القودد بالربا العاشر أو استفادوا فوائد عظمى على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تعهداتها . ولكن تمت بونا شاسعاً بين هذا وبين الزعم بان الاهالى والبلاد يجب تخفيفها تخفيفاً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يمتثل الانسان الاهالى متساهلين مع الحكومة بحيث يصح انقال كواهل الفلاحين بالضرائب البادحة وتخويل الدائنين حق بيع الفلاحين ومساكنهم لقضاء لباياتهم . ان مصر الان بمثابة ضحية كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضحية للحصول على ديونهم تراهم في هذه الحالة لا هم لواحده منهم الا العرف والامتصاص كآتهم نسوا ان من المستحيل أن يحمسد الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فيحجة ان سداد الديون ينبغي أن يقدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية لا تنفيذ ونرى المستخدين يتمتعون في اذال اليؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المتثرة النافعة ممطلة ودولاب الادارة واقفا » « مصر رقم ٢ سنة ١٧٨٩ من ١٧٩٠ وما بعدها » تلك كانت شهادة شهود البيان الاجاب ! !

فاه به ناظر المالية الاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لاشئ اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاتى



محمود باشا سامى البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعة من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريقك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثلى

(١) راجع الخطاب المرسل الى التمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعلنهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالى جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاجبارهما باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتهما وصدر الامر العالى الى « شريف باشا » - وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالى بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متفلفلاً في سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان شروعهما المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتمطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في أعين الشعب والذى اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالى بهذه العبارة . « ينبغى أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » .

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومى » الشهير وهى تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصاة الدسائسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أبى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التيمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع كتاب اللورد كرومر الفصل السادس

النبيل بأن شوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انتقام
أوربا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقي الذي قامت به فيما بعد . بيد
اننا سنرى ان المدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأي



المسيو فريسنيه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

الانقلاب الحكومى

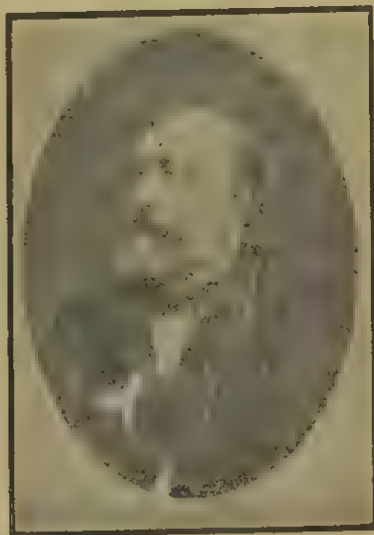
ربما كانت الحوادث التي امتلأت بها الاشهر الثلاثة التي تخللت عزل الوزارة الادورية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالعظة واملاها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن ترد القصة التي في تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد في خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما شوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » في سائر أنحاء أوربا . فهنا كان كل شيء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فن وزارة أوربية تهتم بالكنوبونات الى لجنة دولية تشتغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان المنافسة السياسية بين انجلترا وفرنسا أصبحت وكان لا وجود لها . ففي وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى :

فكان الشعور الذي ظهر في أول الامر شعور غضب وتذمر .

ثم ان اسماعيل باشا - كما تدل على ذلك التصریحات العديدة التي

فاه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوزميين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان ارتفاع الخديو بهذا الحق واسقاطه الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب في القاهرة شبه اضراب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية الغاء منصبى المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر روبين وزميله الفرنسى باعطاء

(١) أعان وزير المالية « ان المستر واسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية هتسلود المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها^(١) والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوهما الموظفون الاجانب الاخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين^(٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضا وجدوا الفرصة فيما بعد لاطهار تذرهم . فان شريف باشا عند ما أعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ريفرز ولسن » نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضا لم تدفعه الوزارة السالفة^(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحها في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد^(٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧

(٢) « مصر الحديثة » لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣

(٣) التبعين رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٥٩

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض
الخدّيو بعد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوربية لم تجزم انجلترا
عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان
فرنسا ابت بتاتا الاصغاء لمثل تلك الالهانة . لان كل ما كانت تطلبه
هو خلع امما عيل في الحال وان يكون الاحتمال احتلالا مشتركا ولكن



اللورد دوفرين

السفير البريطاني في الاستاه

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من الساسة الانجليز في اى مقابل
مهما كان خلايا . وقد رفع هذا الفريق صوته بشدة محتجاً على استمرار
التدخل في الشؤون المصرية مطالباً بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع
وزرائه الوطنيين على اتقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

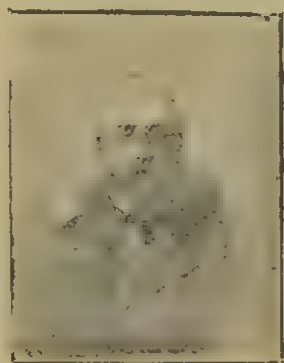
عجيبة تقول (١) «ان الحكومة لترتكب أشنع غلطة اذا هي حاولت أن تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لمجرد الرغبة في عدم الافتراق من فرنسا ان نندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير مiale للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وخدم وان تغيير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي تم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر - هو ان تتحاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها - ولا يطالب بتحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاغها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شئ تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجملت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل في شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة . وفي سياق مقالة افتتاحية عقدتها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعي في مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التي لا تقتصر في نظر الذين يطالبون بحلعه ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هي نكثه أو تهديده بنكث العهد المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود العيارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بايماز من حملة القراطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أطلب المستر لا سبيل في « وصف البؤس الذي نتج عن صرامة الوسائل التي اتبعتها الحكومة المصرية في حياة الدحل » و أكد اللورد سالسبرى أن « اسماعيل باشا » لم يستخدم تلك الفرصة الا في تجديد عهد الارهاق والقسوة الذي كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ ورقم ٣ (١٨٧٩ ص ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير الفصلية « مجموعة التقارير الفصلية رقم ١ (١٨٨٠ ص ١٩ - ٣٠ » . ويظهر ان بعض أولئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فارسلوا تقارير طيبة . فشلا قرر اثنان منهم في الوجه القليل — وهما مصريان — بأن حالة الملاحين « في رخاء » الا أن المستر بورج وكيل القنصل في القاهرة ذبل هذين التقريرين شك الملاحظة السديدة وهي « ان وكلي قنصلا في الوجه القليل هما أعميان لسوء الخط ونظراً لهما تحت رحمة كاتبهما فارى مقابلة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر » — ومعنى ذلك اذا كان له معنى — انهما لو استطاعا فهم التعليمات الصادرة اليهما فهم صحيحا لكتبنا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آمران الاعنياء والفقراء يكادون بما ملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظا المستر بورج بطريقة مبهمة « ان المعلومات التي استقيتها من مصادر أخرى تشير الى أن الاعنياء كانوا بما ملون على الدوام بطريقة تدل على المحاباة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك نحو الاثر الذي قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور. وستسنع لنا فرصة أخرى فيما بعد لنرى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الاحايين لتسهيل النفوس واثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة فشلا شائعا في ادراك الغاية التي كانت ترمى اليها. وقد عادت التيمس الى الضرب على نعمة الاستهزاء



السير درومند ولف

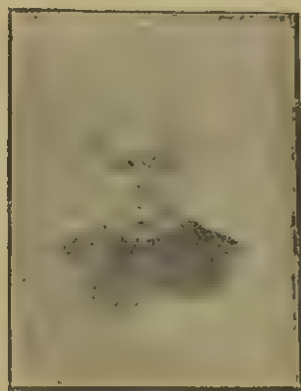
بدعاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائني مصر يكادون على ما يظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذي يهتم بالتغيير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوغ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القديم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لمنصة الحكم » مصر الحديثة المجلد الاول من ١٢٦
(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسماعيل وأكثرهم إلحاحاً في نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أسابيع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون إنهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها. على أن المهد ليس بعيد عند ما كان هؤلاء الأشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه «

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لهى أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد. بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة المدوانية متى كانت فرنسا تالح وقنشد في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر. فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما مادامت انجلترا واقفة في طريقها. فأصبح جل ما تنصبو اليه أن تمنعها من ادراك هذا المركز. فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تحتل تركيا مصر. ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بحثة مع انها كانت في الواقع سياسة يملها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركتين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحملون برؤية الراية الانجليزية تحقق على اضافة النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المسترجون برايت

الذى استقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكندرية بالقنابل

على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنيمته باردة بأيدي انجلترا . نعم جاءت الرياح على عكس
ما اشتهاوا حتى الآن . ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس
وضوضائهم والى نفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد
حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فإذا يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور
الذي أطلق قتاله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها ، من
الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا ؟؟ وهو
نفس ما أشارت به التيمس وطالبت باتباعه وهي بطبيعة الحال تنطق
بلسان الدوائر المطاعة . فاصبحت السياسة الجديدة تلتخص في هذه

المباراة فليست حيلة القراطيس! فقد كانوا السبب في أن إنجلترا أخطأت ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب الآن لنهيج سياسة جديدة ١١

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم العدوان التي كثر أنصارها في إنجلترا وهي السياسة التي عملت بها الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالهجمات الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساوىء التي امتلأ بها عهدهم في خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى منهم من تلك الحركة الوطنية التي كانت لانزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال ان نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الاحوال من الامر والنهى . فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عدة علامات تدل على الحياة والنشاط

(١) التيمس يوم ١٩ مايو سنة ١٨٧٩

مانزل بها حديثاً من الهزائم في مراکش وهي هزائم ما فتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بالمعارضة الشديدة من الرأي العام الذي ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فجأة ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكلة المصرية. والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) « ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل في شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لاحيثية له كل همه الاحتفاظ بالسمار الاوراق المالية من الهبوط الى الغد ». واسكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة « اسعار اوراق مالية » لانها اضطرت الى التصريح في مقام آخر بان تدخل السلطان « ليس في مصلحة الدول الغربية عامة وانجارترا خاصة (٣) »

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا في الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه في شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى اهل روتشيلد في باريز وتمكن من ادخال الذعر في قلوبهم وحملهم على ان يطلبوا الى بسمارك ان ينقم لهم (٤) وطبعاً لم يطعم السير ريفرز المستر بلنت على

(١) راجع افتتاحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس في ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس في ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع التاريخ السرى لاحتلال بريطانيا مصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فانها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالقراء يذكرون انه كان لا يزال مستحقاً على جماعة روتشيلد نيف ومليون جنيه من باقى القرض الذى عقده السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بسمارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً واحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض المستحق عليهم في الحال قبول طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها وزارة ولسن الساعاتى ولما يكن هذا الانجود ادعاء
 اختلقه آل دوتشيلد فقد كانوا يفتخرون به كدليل على انهم
 شريف باشا انما هي لذلك يدعى بالباشا لانه من زعماء
 المذكورة . نعم كانوا يعنون ذلك كما هم زعماءهم ولا يكون
 بدون مساعدة السيد وزير ارضى انهم اذا اراد دفع على القرض
 فان اصحاب الدين السائى لا يسمونهم من ان معتمد من رعايا
 المانيا والنمسا فلا مناص من ان يندرجوا تحت الحكومتان بالتدخل لحايتهم .
 تلك هي الوسيلة التى دفعت بسببها من الظهور على مسرح المسألة
 المصرية وهو ظهور نجم ان تؤدد غنى فرحاته لانه كان يعلم انه
 لابد ان يؤدى الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يؤدى
 الى تخاصمهما . وعلى ذلك لم يحزن يوم ١٧ مايو حتى قدمه الى الخديو
 احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التى ارادت
 الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائى وطعن بالامير
 فى ارضائهم وارسلت المانيا فى راس السنة مذكرة الى كل من حكومتى
 فرنسا وانجلترا تخبرهما « بانها لا تريد الا مجرد الدفع عن مصالح رعاياها
 المالية مع ترك المسألة نسبية الى المصالح الوطنية » (١) فاستأنفت الدهشة
 على الحكومتين المذكورتين . ومن بعد هذا خصوصا لان
 المطالبة باداء كل الدين السائى كان من حصة فرنسا وليس الانجيز

(١) راجع خطاب مرسل التمس السكندري يوم ١٢ يونيو ١٨٦٦

(٢) راجع الخطاب المرسل من مصر من ١٩ يونيو سنة ١٨٦٩

والفرنسيين وم الذين ارادوا الانفراد بالغنيمة . وفي الحال رفع مراسل
التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل
الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على
المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للشغرة التي
تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما
بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت
بين انجلترا والمانيا وقتذاك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف
باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في
يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر العالي المالى وان الدين
السائر سيؤدى بأكمله وان فوائد الدين الموحد ستترك تسويتها للدول
العظمى نفسها . ولكن هذا الاذعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد
سالسبرى بعد ثلاثة ايام اصدر التعليمات الى المستر لاسلو بان يقترح
على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت الدول الغربية
نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهى ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما الشغرة المشار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و ١٨
يونيه . في خلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة رفضاً تاماً اعطاء أى معلومات
عن سير المفاوضات مفضلة مواجهة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فن حزب
الاحرار لم ينكر مطلقاً في طلب تأجيل المجلس لمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس الباريسي يقول « قبلت الدول
العظمى اذعان الخديو في هذه النقطة ولكننا أشرناه بان تنازله لا يعتبر علاجاً اسوء الادارة
وتهديد موارد البلاد العمومية وارهاق الفلاحين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) » فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعي لدى السلطان فارسل في يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدى فتىلا أعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش في منفاه الى آخر ايامه . وقد أدركته المنية في الاسكندرية يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاته الى الاسكندرية في نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا في القاهرة لتمثيل رواية « عابدة » وهي الرواية الملاحنة التي اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامراتها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية في ذلك المساء مجرد صدفة ام مظاهره اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشماته فانها كانت ادل على لؤم السياسة الاوربية وخستها أكثر مما دلت على تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذي يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دون

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ ص ٩

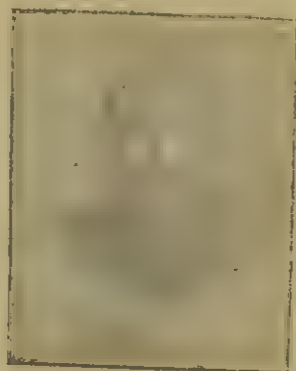
(٢) من المستطرف أن تذكرى ضوء الحوادث المتقدمة ان الحاكم حكمت في ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وحيد بك بالجس شهرين لسكتابة مقال احتج فيه على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . فالى هذا الحد أصبحت ذكرى الخديو مقدسة في نظر الاحتلال بعد أن أماته في الماضي ١٩٠٩

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذي يعتبر
 أنموذج الكمال - ولت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان
 أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف
 حياة الخديو فلولا ومن عزيمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ
 عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقيحه أمراً
 لازماً لتبرير ماتوالى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولا تقذ استقلال
 بلاده (١) على أن الكاتب النصف لا يستطيع في الوقت نفسه أن
 يسهب في لومه على تلك القلطة الاساسية الموبقة أولاً لان الرجل قد
 ذاق الامر من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطاه فإذا
 عسى أن يكون جزاء المالىين والمرايين الذين أوقعوه في أحاييلهم أو
 جزاء الحكومات التي ساعدتهم على اقتناصه حياً ؟ وقد كتب السير
 جوليان جولد شמיד بعد خلع الخديو بعدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر
 تأثير حملة القرايطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) في يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت التيمس تقول « لنا كلمة نقولها انصافاً لمصر
 وماليها فاللقاد النضاب ينبغي عليهم الا ينسوا حوادث معينة . فالجرب المهلكة أثرت في موارد
 مصر . وجاء هبوط اسعار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقري
 فقد استنزف موارد ما بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبالرغم
 من جميع أسباب الفاقة هذه فقد حافظ الوالى يولاء على نهدياته . . . مع ان الحرب في تركيا
 هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عثماني في تركيا ان يتملل بما عليه من الواجبات نحو دولته
 عن دفع الديون الأوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر في ص ١٤٤ من كتابه
 اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة التي غير ذلك من التهم التي
 لا يؤيدها التاريخ النصف

(٢) التيمس يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتنقيب في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضعها
وبينت كيف يدفع هذا السكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل .
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخفف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما
أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير ولسن
هذه الديون . . فيخلق بداعى مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهي لو
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جير

سفير روسيا في الاستانة

بدلاً من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرضه أوائلك الدائنون
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالساً على عرش مصر ولسكان
المصريون بلا ريب في حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم . هكذا
حكم الشهود العدول المعاصرون في قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

جدير بأنظار النظر فيه خصوصاً لأن الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من
 أنصاره الأتباع . بل إن الشمس تسير - التي غيرت رأيها طبعاً في
 هذه المسألة فيما بعد - في ذلك نهجكم عند مدافع السير ستافورد
 فزرت كوث ووزير الداخلية ريتشارد في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه
 بحجة « أنه كان ضاراً بالبلاد » لا لاجل هذا القراءيس بل لانهذا البلاد من
 الشواضي « فقدت » (١) من مطعماً في ذلك على قوب وقوع
 التوضي حتى لو افترضنا أن حملة قراطيس المصرية عوملوا كما
 عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الأمريكية
 الجنوبية « ثم قالت في مقال آخر (٢) » « فذ تساءلنا لماذا حدث هذا
 الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فتنادى أماننا إلا جواباً واحداً
 يعتبر بمثابة اعتراف لم لايل من سلطان عظيم يزيد على مر الايام »
 فهذه الاقوال يصح أن تكون تعليقاً على ذلك ، الانقلاب الحكومي
 الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته
 الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم
 الثبات والقرار في سياسة إنجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما توجهت اليه
 فيه الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل
 ٧ ابريل - أي قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) الشمس يوم ١٢ أغسطس ١٨٧٩

(٢) الشمس يوم أول أغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبهما يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتهما محصورة في عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان في النية منح المراقبين



الجنرال ولسلى

صاحب موقعة التل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلهما - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر المتصرفين في أمورهما فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بانصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للمهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضا الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ الاجنبى بكليته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها أن تعلن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك هو خير وسيلة » لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهنائها (١) وقد أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم تقل انه كان مضرًا . وان منشأه لتحوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إرهاق الفلاحين زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضفط الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اننا قضينا بالمواطبة على الدفع فى المواعيد المقررة وبهذا تناضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الا. وال فاننا لم نحرك السنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن مبيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشمر بالافلاس - هو وحده الذى دفع الدول الغربية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى إيجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة في البلاد ولا نرانا نشمر شيء من العطف على سوء استعمال الحكومات الانجليزية نفوذها لصحة الدائنين وبحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدري تدخل من الخارج»

ولكن هذه الأقوال لم تكن سوى صيغة في ود في وقت ازداد فيه شره حملة القرايطس في القوة بمدنيهم حرب في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تفقد ما اريهم ونقض أوطارهم دلا من عنايتهم بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن لفصل العام الفرنسي في القاهرة وهو الميسو تريكو كان ميلا للحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السوء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه الجهودات أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلحا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لجملة على اسقاط الوزارة والقضاء لبرلمان وقد كان لهم مأثر دونه في يوم ١٨ أغسطس رفض باشا الشريعة على مشروع الدستور الذي عرض له عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استمر شريف باشا وحده في نفسه تسلم الميسو تريكو مراً من حكومته بنموذج من فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . فذلك هو السبب الذي تأخذه عادة غيره أوربا على الإصلاح الذي كانت تأثرة باعتبارات

الربح والمكسب.

وطبعاً كان استبعاد الخديو معناه في الواقع استبعاد الممولين الأجانب (١) فإن توفيق كان كما قدمنا ضيفاً . وقد تقرر أن تكون الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية في أيدي الأجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن نفوذهما لا يسرى على الإدارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على « البعث والمراقبة والتفتيش » لا يعزلها الخديو إلا برضاء الدولتين المختصتين (٢) وقد كان ذلك أول العهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وسعت إليه فرنسا وعاوز فيه أولو النظر والبصيرة من السياسة الانجليز . فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين الذين عهد إليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيودي بليينير من جهة أخرى . ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك . واجتناباً لما عسى أن يحدث في المستقبل من الارتباك

(١) يقول الثوردي كرومر في ص ١٤٥ من كتابه « عن اعتبار اسم نيل كان ايضاً بالقضاء على حكومة الفرد المظلة في مصر .

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان على الفاء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر في محله وكان
أهم ما جاء فيه المادة الخاصة باتقاص الجيش إلى قوته الأولى وهي ١٨٠٠٠
جندي والمادة التي تحظر على الخديو عقد قروض جديدة - اللهم إلا
ماتقضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء
الدائنين - ومنعه عن النزول للأجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضيها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد انجلترا في حين أن التقييد الخاص
بالامتيازات والأراضي كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل
فريق من الآخر ما كان في اعتباره أهم ما في الأمر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المرافقين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر
واكن الماجور بارنج وزميله لم يتساما مهم اعمالهما الا بعد ذلك التاريخ
بفترة طويلة . لانهما كانا متفنيين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة
القراطيس والاتفاق معهم على برنامج العمل ومن ثم كانت التاريخ المصرى
المره ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من
اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النياية . فقد تقرر ان تخفض
الفائدة على الدين الموحد وان يدفع لحملة الدين السائر جزء من ديونهم
بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية
الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر فى عهد اسماعيل
وزارته الدستورية عملا استبداديا لاسبيل الى احتمال اصبغ يعتبر الان
ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبرون
نوفبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقفت دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » ص ١٥١ الورد ك و مر هذه
القرارات بلهجة تنم عن الارتياح اذ قال « اند سوتا — » « الحكومة المصرية » اذا كان يجوز لهم
عقد القروض لتفيد نهدياتهم . ولم يكن هناك محل للربح نوع الرد ددا كاردف الجزية مستجيلا
فن الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن « فئدة الدين الموحد »
(٢) الورد ك و مر فى الجزء نفسه ص ١٦٧

الحال لتنقيح الامر العالى الصادر لفوشن جوبير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم فى تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين فى آخر العام سوى مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بمباراة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه فى شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان لحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات اخرى اتخذت « لتنظيم » الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى العشوية - وحما امران أديانى الماضى الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المسؤولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخر يمانع فى هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا فى الحال بامر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الجديدة »

(٢) التيمس يوم ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب المرسل « لالتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الابيض (١) ولا جدال في انه كان يراد بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر في عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عاليان ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على المسعودي بليزير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا عم الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه في معرض التهديد امام الخديو الاسبق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبغى الان نرى ان مرتب الـ ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل في سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً في مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقوقه في العرش والتعهد بعدم النزول في الاراضى المصرية. ولعمري الحق لقد قام الخديو أشرف قياماً بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى في الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للدسائين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون في كراسى الحكم حتى قرروا إلغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين طالما طعنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدين والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا في المرتب

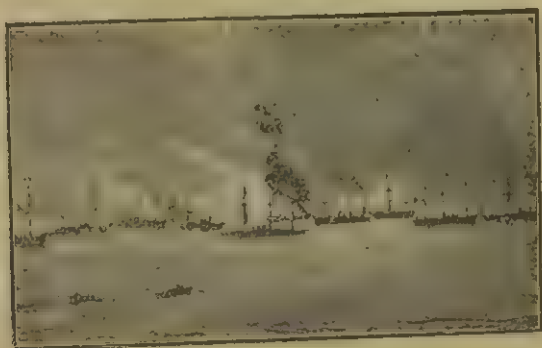
(١) برقية روتر المنشورة في « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلیم باشا ان یحتج لدى بعض الحكومات الاوربية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ینتظر . فلم یسعه الا ان یصبر على أحكام القدر وینشد مع شیلر - اذا كان یعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدی المغربی عمله فلیذهب المغربی حیث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جدیدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالی الاجتماع للنظر فی مالیه البلاد فی حین ان الدول العظمی أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤید قرارات اللجنة ایا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها فی أوائل ابریل ولم یمض سوى ثلاثة أشهر حتی فرغت منها وضمنت خلاصة ابجتها فیما یسمى « بقانون التصفیه » الذى صدر به أمر عال فی يوم ٢٧ یونیه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القلیل وهو ٥٠٠ و ٥٦٧ ر ٨ جنیهات وحددت فائدة الدين الموجد بـ ٤٠ ٪ فی المائة مع اضافة ١ فی المائة قسط استهلاك فیكون المجموع ٥ فی المائة بدلا من ٧ فی المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضیین وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو ملیونی جنيه سنویا . وكتبه ویض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة فی جمیع الاحوال فی استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان یستخدم الزائد من الإيرادات الحرة أحياناً فی هذا الغرض حتی یكون

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيهه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٦٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيهه و اضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر. وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٢٢٥٣٠٠٠ ر ٢٢٥٣٠٠٠ جنيهه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والمواني والتلفرافات والكمارك وايراد اربع من المديريات



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض في مطالبهم. وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيهه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيهه .

من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذي اقترحه اسماعيل . بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى يادرم اسل التيمس الاسكندى
 - الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جوير -
 في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة
 القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك
 العمل يكون « قاسياً وعميم الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال
 في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تبنى اسماعيل صديق باشا في سنة
 ١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في
 خلال الاربع السنوات اللاحقة وظل اسماعيل على الاريكة الخديوية
 ولكن حملة الاسهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »
 ولم يمتنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطلبون
 وانهم بتعتهم واصرارهم لا ينجحون الا في تخريب البلاد واتضيع آخر
 فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن
 أن يقابل بغير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت
 مستهجة فقد كانت جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديراً منخفضاً
 لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .
 ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً
 لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوايها نحو ٤٣٥٠٠٠ ر

(١) التيمس بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٠

جنيتها وتركت للادارة مبلغاً يعادل ذلك المبلغ على أن تخضع منه الجزية السنوية للباب العالي وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بعض دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



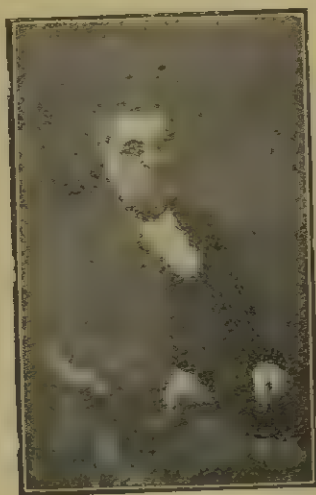
فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل « التيمس » الاسكندري وقتئذ بأن « كيف وفوليت وغوشن جوير وسائر من سبقهم من النطاسيين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية » الى أن قال « واني لاظن أن المرافيين رغبة منهما في ارضاء لدنيتين قد ضربا المجاعة على الادارة » (١)

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لاسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد مهما عظم ثمنائها الى الشفاء بعد الضحك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردها المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لاتجنيها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأديماً واجتماعياً بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فالها كانت السياسة التى قررت حكمة أوروبا المجتمعمة اتباعها . ولما جعلت - انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً - أى عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضحاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلاً سياسياً عظيماً لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى نتكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مدامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرین المستيئسين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

المعب فيها والا قبذت نبذ الخذاء الخلق
والى جانب ماسلف وافق بقانون التصفية على الفاء قانون المقابلة
وفرض ضريبة على الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة
الف شخص وإذا ذلك رأيت اللجنة أن تخصص سنويا نظير ذلك بنحو



السيو سانت هيلير بارتيلي
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية

واحد ونصف في المائة من رأس المال الذي دفعوه أي ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر في نظير
ذلك أن تجبي الضرائب على أطيانهم كاملة . تلك كانت الطريقة التي
عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم
وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هي ان الاموال التي

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فانها ظلت الى ان احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهدا الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال باثني عشر شهرا وذلك لمودة الحكيم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة القواطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ اتسج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نصف و ١.٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٧٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف - طبعا بعد نفاذ السهم « ان لم نزد الفائدة لأولئك الذين كانوا يستحقون اموالا بمقتضى قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢
(٢) راجع التقرير التمهيدي « ص ٤٩

الشديد وفعلا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلافة واثنت أطيب الشاء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها (١) « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما وقد انعدم استعمال الكرباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعيدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تمكن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها » وان « المرايين اصبحوا لا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لنوا الأصل له » وان « الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لانهم لم يمثلمها منذ سنوات عديدة » . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة الاشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك
القناصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات
السياسة . فان اللورد كرومر تقنى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨
بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من
البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في
المائة او اكثر» التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للرايين (١) كما
ان السكر باج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام
اعين الشعب بان الغاء السكر باج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى
نفس اللحظة التى كان المسترماليت ومرووسيه يسطرون تقاريرهم الخلابه
كان مراسل « التيمس » الاسكندرى يوالى تقده لتقرير المراقبين عن
سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الذين كان
يتسلم كل منهم مرتبا سنويا قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان
يوجه المراقبان مهمما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية . ثم قال
في آخر تقده « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين
ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد
شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات
سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسمنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٨٩ ص ١٧
(٢) « التيمس » بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهناً بها دائن عمومي اكثر مما يهناً بها فلاح مصرى» (١) ونم شاهد آخر هو «المستر فليبرز استوارت» عضو البرلمان الذى لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة «نزيه» و«بعيدة عن الغرض» عن الفوائد الجلية التى اصاب مصر من الحكم الاجنبى وخصوصاً الانجليزى . فقد كتب الى «التيمس» فى ابان الثورة العرابية فى الوقت الذى كان من الضرورى ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التى نحل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبى بالحكم الوطنى فقال: «لاول مرة فى التاريخ الحديث أمكن الشعب المصرى فى ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذى عاناه فى القرون الماضية . فقد أصبحت المدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مذهشة عهد الرخاء والطمأنينة فى الجهات الريفية» (٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف «المستر استوارت» أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضى واذا ذاك كتب يقول (٣) : كثيرأ ما زرت مصر فى عهد المراقبة الثنائية وقبلها وفى استطاعى ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاصل ظل موجودا فى عهد المراقبة الثنائية . فالضرائب الجائرة التى كانت جبايتها مرتفع المسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التيمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) «التيمس» بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

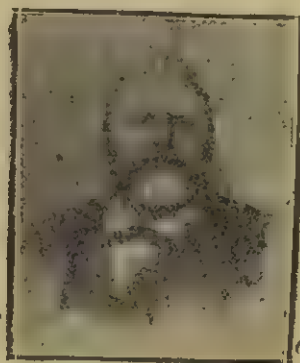
(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفي خواص شؤون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواقبنا اصلاح البلاد « وانا لنترك للقارئ الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأ عنه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان المبدء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهارك قوة الشعب جملا دور النقاها مؤلما وبطينا ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاها . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في طي النسيان وتفشت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر بلنت في كتابه « التاريخ السرى » ص ١٢٨ — ١٢٩ « ان نظام المراقبة الثنائية عنى فقط بالمالية فام بفكر مطلقاً في أى امر آخر وكان الفلاحون وقشدا يزلون بمحكمون بالكرياج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان أصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكها تنزع منهم تدريجاً ... ولم يك تمت اثر في ذلك المهد لشيء يشبه الرقي الادبي تشجعه الحكومة كلا ولا أي تحسين في النظام الادارى

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد
الدائن فيما مضى سلاح زع لملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



السيو سبلر وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تجيز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً. وكما ان ادخال القانون
الانجليزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان أملاكه
أصبحت تعتبر ضماناً قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تخويل
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه. فكانت
النتيجة هي عين مارواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما
يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضى تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كانت ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠.٠٠٠ ر. منها ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للمرايين في الارياف والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكمت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حثتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعاً التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاتته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالرقابة الشنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذللك كان رأى « مسيو بيو » مدير مصلحة الطب البيطرى في مصلحة الدومين كاذ كره « مسيورايير » في كتابه « سياحة زراعية في وادى النيل » ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعنى ان ينفق في وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيمس الاسكندرى في اغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي « ان نذكر ان فلاح اليوم أصبح غارقا في الدين اكثر مما كان عليه في أى زمن في الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤدى الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب » .

وكذلك فيما يخص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صوري خاق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم في الوظائف الحفيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه في سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جي . بهم من الخارج وحيء في سنة ١٨٨٠ : ٢٥٠ وفي مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيها سنويا (٢) وكان ذلك في وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفقت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص *

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ جنيه وثانيا لان « الحكومة المصرية لا تلبث بدون اوائك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والاعمال الهندسية الخداعة » (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر مالت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الكمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهذاتبتين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولم يتسلموا مطلقا مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايفلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبني حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوربية . فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧

(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تنهج هذا المنهج المفسرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمري كان محالاً ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوى مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولعظمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوغ بها اللورد دوفرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب في سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التي أدت الى الارتباك المالى الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هي عادته تعليلاً مخططاً انه قال « ان سنة ١٨٧٩ هي أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تثمر هذه المراقبة ثمر ايد ذكر وقعت الحوادث التي ختمت بالثورة العراقية » فلقد رأينا ان في تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخراً سيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد في سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما ينبغي ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ م ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ م ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس في حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه في سبيل حماية مصالح الحكومة ضد « المضاربين الخونة » وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحموده بطريقة تنافى دعوى اللورد دوفرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التي تعجز الحصر وبالمقاوالات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين . من ذلك ان شركة انجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذي طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التي بناها محمد على والتي كان في الامكان الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جـل بيع الملح احتكارات وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضماناً لمصالح الانجليز الذي يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنسين الى خمسة وعشرين سنتيماً . ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم البالية لان ذلك في مصلحة شركة المغرب الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع « مستندات ومختارات من الصحف » سنة ١٨٨١ (وتوجد بالصحف البريطانية)

في اعطاء القارىء فمكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دوفرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعا عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونفى بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائنا من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص إما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه اثارة هذه المسألة قائلا: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلبا للنفى في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون ما يما واحداً منكم لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى أنفسهم يدفعون اموالا جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تفضلت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرض في المدن من الضرائب كضريبة الفرصة وعوائد المنازل وبدل التمة في الاعمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهلالي الوطنيين ليعتصروا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضي وفي الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠.٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين في الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الثنائية . فلم يكن سوى تكملة لحكم حملة القراطيس الذي اول ماخيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاما فحسب بل انه اتخذ شكلا سياسيا واضحا . وقد كتب علامة القانون الدولى المسيو دى مارتين (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملا سياسيا أريد به خصيصا ايقاع الخلل في دولاب الحكومة المصرية وتقييع حكومة الخديو فى أعين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » ص ٢٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السير « تشارلس ديلك » فى مجلس العموم بصفته وكيلا سابقا لوزارة الخارجية فقال « كما تمت مراقبتان ثابتتان المراقبة الثنائية الاهلية التى أسسها « اللورد دوبي » والى « التى أسسها « اللورد سالبرى » فالرقابة الثنائية التى كانت موضع حملات خطباء الاحرار هى المراقبة الثنائية . ففى سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها تدخل التدخل الاجنبى الى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بكل معنى الكلمة (راجع هاسارد « مجموعة الماشات البرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣) . لقد أدت حملات الاحرار على المراقبة الثنائية السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بأكملها

الباب الثاني

احتلال مصر

إذا توزع مركزنا في مصر لمعجزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا
امام محكمة دولية فملينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...
إذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير بتجارتك
طبقاً لتعاليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسي في كتاب « مستقبل مصر »

في
أ
ول
مع
وال
يك
ال
في
ر
لنا
الو
—
باشا
نح
سنة
وأب

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام سنة ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي المزينة ذا نفس طموحة كايه لرأت مصر فيه رجلا يأخذ علي عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان متردداً وضعيفاً فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضاً على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المثل الذي ضربه لنا الجيش التركي حديثاً - ان ندهش لاقدام الجفود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية قفى الشرق . كما

(١) كان توفيق في بادىء الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معارضا في استدعاه نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب والسكنى وقع - كما رأينا هنا - فيما بعد تحت تأثير القناصل ووافق على الدستور . راجع التيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ - سبتمبر سنة ١٨٧٩ (بركات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضاً راجع تاريخ عرابي بقلده في مقدمته كتاب التاريخ السرى للمستتر بابت من ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولا يزالون العامل الاكبر في الحركات السياسية فاهم وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكلافتام تجز وتذبح دون ان تبدى حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



احمد عرابي باشا

في منفاه

صادقا في قوله « ينبغي ان نذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريجور في التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي ما زالت بعيدة عن المراقبة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجاً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وزاوة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الخصوصية هي الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لو ان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم عرابي عريضة الى وزير الحربية شكوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجرى التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان المريضة المذكورة اشارت الى مافي نظام الترقية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحربية عثمان رفقي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب بلات الاتف الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصفري . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابي وأصدقائه في يناير وفبراير من العام التالي (١) على أن نظام المحسوية الذي اشتكى منه الضباط لأول مرة لم يستمر معمولاً به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الأتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت

القنصل العام الانجليزي في مصر

فلم يكده ينتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابي ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد لهجة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحربية وأجراء تحقيق دقيق في نظام

(١) الكتاب الالف الذكر من ١٣٥ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يقرعه . لكنهم لما لم يجروا على القبض على الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طالبوا الى عرابي وضابطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فانهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم باى طريقة خفية . وقد نصب الشرك باحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكه فقد نما اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب يقبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعامه صديق لعرابي في مكان الحادث وطردها ناظر الحربية والقواد الذين كانوا معه في الحجرة وعادوا ظافرين الى ثكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفي الحال اصدر الضباط منشورا شرحوا فيه للجمهور المسألة بمخاديرها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمت مناص من استقالة عثمان رفقي وعين في مكانه (١) محمود سامي المعروف بنزعته الدستورية والذي كان مديرا للاوقاف في وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو المنصب الذي ظل يشغله في وزارة رياض

(١) تجد البيان الرسمي عن هذه الفتنة في مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الناجحة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمته التستر على ناظر الحرية مع انه كان متهماً باساءة استعمال وظيفته اساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامي البارودي

في منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتنا الجيش الى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتنا في أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلاً عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادي وحماة الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فإن الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعلمة الميلالة للتقاليد الدستورية احسنت بفترة انها في الواقع ليست قليلة الحيلة كما توهمت حتى الآن فان لديها في الجيش قوة مادية متجمعة لو امكن استماتها لجانبا الاصلاح الدستوري لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد وذلها . وقد أصبح عرابي وزملاؤه بفضل عملهم الجريء الفعال موضع اعجاب الجميع وبذا اصبح العمل الذي كان يراد به مجرد احتجاج عسكري عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين . وصار عرابي محبوبا لدى الشعب وأصبح يسمى « الرجل الاوحد » ولم يلبث أن وثقت العلاقات الودية بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أي انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سنحت له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة مصر « ومستشاريها » الاوربيين الى مابعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت خطر استعراار التحرش بالجيش فسمعت انهذة خواطر الضباط الهاججة بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم بمراعاة العدل في الترقية . فلم يأت شهر مايو حتي كانت الحالة قد تحسنت الى حد استطاع معه « السير ادوار ماليت » قنصل بريطانيا العام أن يبرق لرؤسائه « بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما

(١) راجع كتاب بلنت الدالف الذكر ص ١٤٣ و ١٤٤

كانت عليه « (١) » ولحسن الحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمنا يسيراً . فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهدمها فشرعت الجواسيس تقتفي خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع ذئب لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته لعرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غلبه الخديوى ورياض . (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أى حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظر . ومن المؤكد انهما لم يفعلوا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خطته الخطيرة . وكان الرجل الوحيد الذي احتج على هذه السياسة هو البارون « دى رنج » فنصل فرنسا العام الذي كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير . لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا - بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاءه وحدث للبارون دى رنج ما حدث للمستتر فيفيان . فقد استدعى في آخر

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ من ٨٢
(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر من ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذا ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاناً من المقدرة على المقاومة قرر في شهر اغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كانتا بقيادة عرابي وصديقه الحليم عبد العال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحرية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للمعصية الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابي وأصدقائه بأن وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذي اصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالي اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيككونون بانتظاره في سراي عابدين وفملاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط الثائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائد ستون الاميريكي وبعض ضباط آخرين

(١) راجع «مستندات ومختارات» التي سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» لاورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية - عملاً بإشارة
كلفن - ليستوثق من إخلاص جنودها . فلما تلاقي الخديو بعراي
كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عراي نفسه فيما بعد (١) وانا لنعلم



السير ادوارد غورست
صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر أخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الأخص سيراوكلند
كلفن الحوا عليه بأن يقتل عراي في الحال رميّاً بالرصاص على مرأى
من الجنود ولكن توفيق خاتته قواه وكان كل ما فعله أن اصغى لاقوال
عراي وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراي تاركاً أمام
المفاوضة للمستركوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بلنت المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٥٠
(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منهما الآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو انتام . وكانت المطالب التي قدمها عرابى منحصرة فى ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات (٢) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى روسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) بأى عقل لورد كرومر البرفرنى « يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد « فتنة عسكرية » وانك لتجد فى نهاية الحمد الثانى من كتاب « مصر الحديثة » جدولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالاننى « تمرد الجيش المصرى مرة أخرى . سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة » وربما كان العمل الذى قام به الخوذا الأتراك بقيادة « وريك ونبارى بك فى يولييه سنة ١٩٠٨ « فتنة عسكرية أيضاً .

(٢) راجع كتاب باب المذكور انفا ص ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض حمل وردت فى وصف تلك الافراح ما : ان لاشهر الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من اشد الاوقات التى شهدها مصر من اوجه السياسة . والى مقتبط لان المقدير احمد تى بروية . حدث بمعنى راسى لم ألق على اخبارها بالمرع والا كنت ارتدت فى فى صحتها . وفى الواقع اننى لم اشهد فى الانسانى ولا اشهد فى المستعمر شيئاً يشبه ما حدث بحل ما . فان الاحزاب السياسية على فكرة انبها . كان القاهرة قد تحدثت كمنهم مؤقلاً نتيجة فى تلك الامنية الوطنية المعجمة لا فرق على ما يطرأ بين الخديو وبين سائر الرعية . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمشبه فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة ان تذكر ان الناس حتى الغريب منهم كانوا يستوفون بعضهم بعضاً فبتملقون فى الشوارع فرحين بمهد الحرية الجديد الدهش الذى طلع عليهم على حين مجرة طبع الجبر ان ليلة خيفة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح الدستوري الحقيقي . وقد عهد عرابي الى شريف باشا المعروف بنزعة الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦ ديسمبر موعد اجتماع مجلس شوري النواب .

ولكن كيف كان وقع نبأ الثورة في أوروبا ؟ لقد وصف السير وليام جريجوري . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة الوطنية . ذلك الوقع في خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد الحكومات الجديدة يعلن عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد في عمرها ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض الساسة وقدح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر في أنفس الجمهور لظهور قوة جديدة في ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديداً قضي على التدابير السابقة قضاء مبرماً وجعل تحديد المركز من جديد امراً ضرورياً لا مندوحة عنه في الغالب . وشرعت التيمس تشير بغموض

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التغلبي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السيد ادوارد ماليت الى الاسكمانية في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعدادده لانتخاذه ما يلزم من الاجراءات لصدد عرابي واتحاد فتنه الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طلي الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بانه « لا يوجد مصري خبير يخالجه أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلازمان الان من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلاكم يجري الآن بالقفايز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكانما كان صبيحة في واد ذلك المنشور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس مال الاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخيص العدة التى يتمتع بها الاجانب بعينهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة فى مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحي عاجلا أو آجلا فى سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيمس الاسكندري اذ قال « ان من العيب اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لاغرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبى فى الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك النية كانت منذ اسبوعين قاصرة على لقيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يجذون عمل الجنود كل التحيز وهم الآن أشد جراءة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه اقوال مبالغ فيها طبعا لان « هدم التدخل الاجنبى » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسى من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبى حائلا دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغي ازالتها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تعاضل شأنها كثيرا - كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كانت من الاعمال الادارية فى عهد

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسهبة ليفضح بها المساوىء التى ارتكبها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح ولبهتدى بها فى ادخال ما يراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها ومنتج عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هى لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر فى اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فنذ خلع اسماعيل لم يدر فى خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة فى المستقبل . ثم ها هى تدايرهم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عساهم يصنعون ؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان منذ عامين يندد

(١) راجع ما ورد فى ص ١٦٤ من كتاب مسر بلنت الاتف الذكر اذ قال : « الآن وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندد بما حدث من المساوىء الشنيعة فى العهد الماضى مثل الجور فى تقرير الضرائب ومخااة الاوربيين على حساب الاهالى فى عهد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الموظفين الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادارة السكة الحديدية ومصحة الدومين الدين أصبحتا فى أيدي وكلاء آل روتشيلد وتلك المضيفة وهى امانة دار الاوبرا الاذرية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه فى العام فى حين ان البلاد كانت فى حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حملة شواءه . على المواخير وبيوت الخمر ودور العناء المنعطة التى أخذت تنشر فى انحاء العاصمة فى ظل الامتيازات واغضبت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار الورد كرومر فى المجلد الثانى من كتابه الاتف الذكر ص ١٦٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : « فى الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستثير حفيظة الاهالى اذ جعلت تعمل على الاوربيين وطريقتهم فى الحكم بشكل يهينهم بالتعصب الدينى الاسلامى » .

بخلع اسماعيل تنديد اشد يدأ وينحى باللائمة على انجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت تحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال اعامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وانشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلاقى معارضة حتما لا من فرنسا فحسب بل من اوربا على الارجح ومن ثم بصير الاحتلال محفوفا بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة انجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال انجلترا وفرنسا لمصر احتلالا دائما وهو ما يقضى قضاء مبرما على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار انجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تبرص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة حبوطا مخزيا ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) راجع خطاب سِر جوليان جولد سميد للتيمس بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمس بصمة خاصة من هذا الرأي مما اها كانت الي عهد قريب تعتبره ضربا من الخيالات

العمل فكاف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة السيوفبار تليمي
سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة
« بحرية » وليبين له « ماتعلقه حكومة جلالة الملكة من الالهية الكبرى
على خطة التهدة والمسالمة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا في الازمة
المصرية الحاضرة » (١) بيدان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد
غرانفيل . فقد صرح للمستردامز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار
على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتلخص في وجوب استعمال الصراحة
المطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار
اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد —
كما اعترف المستردامز في تقريره عن هذه المحادثة « للاتفاق مع فخامتكم
في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من
الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية
على مصر . وقد عارض سعاداته معارضة شديدة في ارسال جنود تركية
الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدى الى تمييز نفوذ السلطان
في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد
غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نفي اليه ان
الخديو قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا
تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

(١) بجد القارىء هذه المفاوضات بينهما في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأساً من ان يرسل السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائد تركيا الى مصر ». ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق علي هذه الفكرة أيضاً بل أثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزى فيعيدان النظام الى الجيش المصرى ». ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركى قد يؤدى الى اجراءات اخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة ». فلم يسع اللورد غرانفيل الا الغاء الامر الذى سبق ان ارسله الى لورد دو فرين السفير البريطانى فى الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركى الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالى بأن لا يتسرع فى امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك فى خلال الخمسة الايام التى اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان إنجلترا اقتنعت بمعجزها عن عمل اى شىء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسى الانجليزى لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها فى المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلاً بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا فى خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذى ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

(١) راجع رسالته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافا مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هى تنظيم الادارة المالية التى يهمهم اويهم انجلترا امرها وانه ينبغي عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لانريد الا فعل الخير لذاته فجدير بنا ان نتنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب ييفضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نقسب في اثاره القلاقل عن غير عمد » وان هذا العويل ليدكرنا بقصة الثعلب المذكورة فى خرافة ايسوب . ولكن عنقود العنب فى هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن تناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هى التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغي ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما ظهرت انجلترا ارتهاياها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة ابل الاعلى للسياسة التى ينبغي اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

(١) التيمس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية لمود عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسمعه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجرأة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظرا لموقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « وبما تحتم علينا الظروف قريباً أن نسير على المبدأ الذى أساسه ان انجلترا مادامت مهيمنة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية فى مصر فى المقام الثانى . » . وهي كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة فى واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك فى حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تدعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة امل ضئيلة أشار السيراوكلند كلفن وقتئذ اليها فى مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهى فى نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلا لنستطلع فيه كنه القوى التى تعمل حولنا وما ينبغى علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

(١) التيمس فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٩

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رأى من الحكمة اخفاءها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر واثباتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على الضباط الحق في تقديم العرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا لا يقولون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور في طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الإعجاب ولكن يترتب الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعميل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسي أن تتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كلند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص من الجيش وقواده امننت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شئ يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة . أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين . علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركياً من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين . وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع جذورها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم . ويوجد ما يحمل على اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر . بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلاً للسفير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجاً الممثل الشرعي لحاجات البلاد الداخلية وبهذا مجرد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١) . ولعمري ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صبح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم . وفضلاً عن ذلك فإنها دلت على فحاشة السير

(١) كتاب اللورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ . وقد أخذت حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً

أوكلند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذي كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة^(١)

وهكذا لم يسع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة في هذه الظروف الا أن تستقر في مكانها مؤقتاً وتترقب ما تأتي به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقراء الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن تفاغله في نفسها كان ماساً بكرامتها ولكن ماحيلتها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولعمري إنه لموقف لا تجدى معه القوة شيئاً .



(١) ذكر النورد كرومر في كتابه الاف المذكور هي ١٨٨٨ « انه كان في استطاعة السيامي انك الاستفادة من ميل احزاب الى الفرق . ولقد كان أهم ما في الامر أن لا يتجدا

الفصل العاشر

وقفة انجلترا بين السلم والحرب

في خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الامور في مصر تسير سيراً هادئاً كان في ظاهره مطابقاً لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الامر استمداه للنزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدني من القائمين بالحركة الوطنية. فمادت الثورة تحمداً نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الاخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في مناصرة القاهرة بصحبة فرقة تنفيذاً لاوامر الوزارة السالفة. وقد غادرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيرة لوداعه بالمحطة. وقد خطب الناس فقضى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح « ماعمله الجيش الذي يتجه نحو الغاية الوحيدة التي تصبو اليها البلاد الا وهي خير الامة (١) ». ولقد حضر الى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الاورط الاخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

الكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أى عداء نحو الاجانب قائلًا إن كل ما عرفه المصريون عن الحرية وممظم ما نالوه منها انما يرجع الفضل فيه للاجانب (١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ماتركه عرابي في نفسى من الاثر باعتمداله في الكلام ورزائته ولهفته السدية - جعلنى أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل العملى (٢) » . وهى حقيقة لا ريب فيها وفي الواقع فان أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وحدهم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى الفيور ليس الا مشاغبا يرمى الى أن يكون كقيصر . على أن عرابي كان فى الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصيا - فيلسوفا خياليا أكثر منه جنديا أو ثوريا سواء بنزعه أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابي قبل كل شىء رجلا خياليا كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذى يقصده الموظف الانجليزى الهندي الماكر بل بالمعنى الاسمى

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢

(٢) راجع كتاب الورد كرومر السالف الذكر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندري في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى المطالب التى قدمها عرابي وقتئذ فقال « ان مطالبهم ليست نورية بحسب من الاحوال . على ان كل ما يريدونه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابي بأنه لسان الحرية العربية الفصيح »

(٣) راجع وصف مستر بلنت له - وكان يعرفه معرفة جيدة - فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث
فيما بعد أن لرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على
عاتقه في أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيدا لرأى عارفيه فيه وهو أنه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خياليا عظيم الثقة بالناس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم
يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن في ظرفين آخرين علي أنه ليس بذلك المشاغف

الخطر الذي مسلأ نفس السير اوكلند كولفن رعباً في الماضي . فعند ما صدر الامر العالى الخديوي« بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابي فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التي حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذي وضعه شريف باشا نفسه في الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن في الحق كان بجانب عرابي . فقد كان عدلا ان يستأنف النظام الجديد الذي قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التي وقفت عندها بسبب تدخل أوربا العنيف . وقد ناضل عرابي عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف لما أبى التحول عن رأيه - عملا بوصية السير اوكلند كولفن - وهدد فعلا بالاستقالة لم يمثل عرابي دور الديكتاتور بان القلجأ الى حكم القوة بل رضى في النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثاني فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش في سنة ١٨٨٢ . فان الخديو كان قد وعد في ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامي - ناظر الحربية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لا تسمح بأكثر

من ٥٢٢.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لا يبلغ عدد الجيش الى ١٥٠.٠٠٠ وتلا ذلك نزاع طويل ينطوى على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش. لو أن عرابي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانتهمز تلك ففرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن انه كان عماد الثورة. الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة أتملة على أمل ان يسدد ذلك العجز بالاقتصاد في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة الوطنية أظهرت بشكل لا يمارى فيه استمداها لانتهاج طريق الاعتدال. وقد توفر شريف باشا في خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامى الذى تحدده سلطة البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده فى أواخر ديسمبر. وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لا يتناول اختصاصات البرلمان البحث فى الاتاة المفروضة للباب العالى ولا فى الدين العام وجميع ديون الخزانة مما ترتب على قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى. فلم يسمح لمثلى الأمة بمناقشة هذه المسائل بل تقرر تركها بتاتا للمراقبين وللوزارة. وقد رخص للبرلمان بأبداء رأيه فى البواب الأخرى من الميزانية بدون أخذ الاقتراع. أما فيما يخص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب بانث ص ١٧٧. فقد كان مستر بلنت نفسه وسطا في المناوشين السير أوكلند كولفن وعرابي.

اعطاء صوت قاطع فيهما بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وخدمهم وضلاعن ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تخمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامم متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسى نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما في الحالة التي نحن بصدددها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط في النصف الثانى . فلا عجب اذا تضرر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطالبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذى لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التعميمات الدولية الاخرى على الاقل . . ومع ذلك فتعلم بيد من ذلك الفريق مايدل على أنه متشبث برأيه هذا تشبثا صحيحا . وقد قال بهذه

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. ففي وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت في الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شيء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول في النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شيء يدل على اتجاه الامور في سبيل حل الازمة حلاً مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفي ٤ أكتوبر عاد مسيو دى سانت هيلير الى معادنة اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس في استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما في الجيش نفس المركز الذي للمراقب الانجليزي وزميله الفرنسي حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلاً منه في أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يجر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركي في لندن في حديثه معه في اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لانرغب بالمرّة في القيام بأجراءات ما ترمح الى الاحتلال الانجليزي أو ضم مصر إلينا . ومن باب أولى لانرغب في أن تحتلها دولة أخرى أو تضمها إليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الاماني الكبيرة التي كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلاً « مرضياً »

(١) راجع كتاب بايت الانف الذكر ص ١٨٠

(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالباب العالي من حقوق السيادة . فما كاد المندوبان تخطأ أقدامهما أرض الاسكندرية حتي خطا لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لأمنيته - الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لديهما تعليمات تنص على بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ماتريده من المساعدة للاحتفاظ استقلال مصر الداخلي كما حددته فرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أي بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حربية لتربط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة ما يشعر به الاورييون في القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل في الامر اذا جد جد الثورة مرة أخرى . ولم ينت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففي نفس الوقت الذي قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلى من الاختلاس الذى يحاوله السلطان اقترح
أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حرية لتخفيف « وطأة الفزع »
وقد ابتهج المسيودي سانت هيلير أبما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة
لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين
بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ماظهر تأثير ذلك التصرف . فان
الجمهور فى القاهرة وفى الاستانة فزع أيما فزع وجعل الناس بعد ما
رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن
معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد
ماليت متأسيا نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله
كيف يفسر للخديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل
المدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه
فى ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة فى الاستانة حساباً
أكبر من تأثيرها فى القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت
تقضى بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . ومالبت
أن اقترح اللورد دو فرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص
فى ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة
مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفى عشية وصول البارجتين
أضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان (١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان يفتتها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملا في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغا كبيرا الى حد أن صار يتفني به القوم صراحة وأن يؤكدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - انهم لو واضبوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان تمت اعتقاد عام بأن رياضاً كان يعتمد على تأييد انجليترا الخاص وان الخديو لم يستبقه في الوزارة الا تفاديا من اغضاب حكومة جلالة

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٥٧ - ٥٩

(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

الملكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام
وزارة مشايعة لها لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم
الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على ملاحدة المعتمدين السياسيين
الاجانب من النفوذ الشخصي لا محالة مخففة على السوا في خدمة بلادها
وخدمة الدولة الاجنبية التي نظن انها قائمة لخدمة مصالحها » وان حكومة
انجلترا تتناقض اسمي تقاليد التاريخ الوطني ان هي رغبت في ان تقييد الحرية او
تميت بالانظمة التي هي وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذي نجد
فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخطة هو ان تضرب الفوضى
اظنابها في مصر » . ولعل القاريء الذي مشى معنا الى هذه النقطة من
الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت في تلك الرسالة نفاق لا مثيل له .
فان رغبة انجلترا ليست في حادث اسقاط وزارة رياض القربية العهد فقط بل
في كافة الاحوال فمذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوير
وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لاوامر حملة القراطيس
متنفذة لما آربهم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث « بالحرية المصرية
والمعاهدة التي هي وليدتها » لعبت دورا كبيرا في خلع الخديو انتقاما منه
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان
ثم لاتنس ان انجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية .
ما ثورة ١٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل في نجاحها الى اى تقصير من جانب
الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلم بالامر الواقع الا باعتباره « كهلة » يستأنفون بعدها تنظيم تداير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر بمره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل مالا قوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان انجلترا من الآن فصاعدا على الاقل ، ستجتنب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة الفوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش النائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنيات سيئات اذ لم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيوليون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من بارتليمي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تمكثت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فأنح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما يقر عليه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد سلطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على اللطابة بمشروعات الحزب الوطنى المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تدخل السلطان ضد انجلترا وفرنسا . فهلا

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه بالاشتراك فيما بينهما لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث ؛ الى ان قال « فاول وأهم شيء هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر ائتحاذا ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا فى نفوس اصداقائهما فى مصر ». وفضلا عن ذلك قد كان من الاهمية بمكان ان تقوى سلطة وفيق باشا « وان تزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبث فى نفسه روح الثبات والنشاط . واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس فى الاستانة وافهام الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لامسوغ له من جهته » . ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد اللورد غرانفيل على هذا الاقتراح الذى يعبر طبيعيا فى نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك . وفى نفس هذا الوقت كان عرابى يساوم المراقبين فى اعتمادات الجيش وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة فى مصر . فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي سيمين بدلا من شريف وان عرابى قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية (١) ان لم يوافقه المجلس على ماطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلاغها الى نهايتها العظمى وكانت هذه كلها مجرد تهويشات ملفقة ولكن اللورد غرانفيل اعارها اهتمامه . فما كاد يقف على اقتراح غامبتيا حتى رأى ان واجبه ان يستفسر من السير ادوارد ماليت عن حقيقة الحالة . وكان رد المتمد البريطاني

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابي ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامي في مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذا كبيرا في البلاد بحيث لا يحتمل ان يفكر الضباط في خلعهم بالوسائل العنيفة وفضلا عن ذلك لا أخافهم الا هارفين الآن ان مثل ذلك العمل يؤدي حتما الى التدخل » (١) .

وربما كان ذلك صحيحا وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيدي الذي اعطته انجلترا اخيرا بانها لا تريد وزارة حزبية ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت في ابداء رأيه ملاحظا ان « الحالة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبارات ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابي موجود في القاهرة لزيارة قريبته المريضة في الظاهر ولكنه في الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السير ماليت رسالته قائلا « ومن المشكوك فيه كثيرا ان يستطيع شريف او يقبل طويلا ان يكون رئيسا للحكومة مادام عرابي متمسكا بمثيل دور المتصرف في مستقبل البلاد » .

ولا ريب في أن هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التي نجمت عن مسألة اعتمادات الجيش ولكن وصولها الى يدي للورد غرانفيل في نفس الوقت الذي كان يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبيا كان له اثر فعال . فقد خطر الآن للورد غرانفيل ان ترسل الحكومتان المختصتان انذارا للوطنيين يكون بمثابة توكيد للفقرة الختامية في رسالتهما

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول « ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان في الخطة التي يحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذاردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لطالب المراقبين . ولكن كان الوقت قد ازف واصبح النكوص مستحيلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبيتا رأى الثاني في خلالها « ان خير وسيلة لمنع وقوع قتن جديدة في مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا في صراحة تامة انهما مصممتان على ان لا نسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكورة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق ياشا وتثبيط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفي ٣١ ديسمبر بعث اليه لورد ليونز بصورة للمذكرة المشتركة التي سطرها غامبيتا لارسالها الى معتمدى الدولتين في القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها في

(١) مصر ارقم ١٨٧٢ ص ٢٥
 (٢) المصدر نفسه

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء» ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدوث ارتباكات سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافي الاخطار التي قد تتعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما .
تم ختمت المذكرة » بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيـد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه » (١)

وقالما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه . فهذا التدخل الذي لامسوع له في ذلك الطرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لاسبيل الى احتمال له وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان مجهوداتها لتوطيد أسس الحكم الذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغريبتين الواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوثبة عليها عند سnoch الفرصة الملائمة . ثم ان تشرق المذكرة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديومع انه ما يتعرض لها انسان وتليحها لارتباكات

غامضة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومتان - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخدو ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويميد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الفرمانات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الخدس والتخمين البعيد في حين انها ياركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من القزع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يحذره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذ ان مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العسكري وتضعف ما نستفيد الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يمكن ان يصادق على مثل تلك المذكرة في الظروف التي بينهاها ومع ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكرة مطولة

(١) « لورد كرومر السكاب الذكر المجلد الاول ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ماتعرض
له المراقبة الاجنبية من الاخطار متى اصبحت للمجاس رأى قاطع في بعض أبواب
الميزانية كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الاجانب المديدون اذا امتدت
الرعاية الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال « يرى من هذا ان الخطه
التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين
في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم ادارتها الداخلية
اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي
تنوى استبقاءها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع
ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط
لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زهما هو غاية القحة
ما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء
سن نظام المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٩ - فقال « وفي الواقع فان الادارة
المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول
ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين
الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يسعها ان تقف
وقفه المتفرج تاركة الامور تبحث وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر
جليا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد
وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا للعلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نياتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)

ومن هنا يتبين للانسان ان مذكرة السير اوكلند كولفن هذه المملوءة خبثا ومكرا والتي ورد في فقرتها الاخيرة من افتيات وخيم الماقبة كمادات الحوادث على ذلك فيما بعد هي التي دفعت اللورد غرانفيل الى قبول مذكرة غامبيتا التي نافض فيها ما صرح به اخيرا وتحمم على انجلترا ان تشترك مع فرنسا اشتركا تدعوها تقليدها السياسية الى تعجبه. وكل ماتمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على ارسال المذكرة في ٦ يناير هو ان الحكومة البريطانية «لا تعتبر نفسها مقيدة بهذه المذكرة وباتباع خطة عمل معينة اذا تبين ان العمل لا يفي عنه» وقد اغتبط غامبيتا بهذا الفوز وأجاب «مبتهجا» بان هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية. (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما شبهوا اللورد غرانفيل لوما وتعنيفا لموافقته على تلك المذكرة لالائها آذت مصر بل لانها سببت ضررا مزدوجا. لمصالح انجلترا ولانها قيدت انجلترا مرة أخرى بوجوب الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لانها عرقلت نمو الحزب الوطني نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد كان اللائون على حق في هذا. فان المذكرة يوم سلمت في القاهرة في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الكتاب الانفي الذكر ص ٢١٨-٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر دوق ٥ (١٨٨٢) ص ٦٥

مما وصفها السير اوكانند كولفن في مذكرته فقد افتتح الخديو
المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان
باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت
يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادث الخديو يوم ٣١ الماضي
فوجدت سموه لأول مرة منذ عودتي في سبتمبر مسرورا ينظر الى
الحالة بتفاؤل تام . وقد تكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء .
المتدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن » (١)
نعم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بموقف المجلس
حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب
بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لاعلاقة له بالدين
العام . ولم يكتم ما يدعو الى اليأس من تسوية هذا النزاع تسوية
مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي
سلمت فيه المذكرة المشتركة «أنه لاينتظر أن يصر المجلس على
طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة
البرق . فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره
«ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله «لقد كان
كل شيء سائرا على ما نهوى وكانت انجلترا تعتبر الصديقة الصدوقة
حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان انجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢

(٢) راجع التيمس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهايها الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعاق بالحملة التونسية - قد عقدت نيتهما علي التدخل في مصر . « (١) أما الاشارة الى الحملة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان يظن أنها تخشى أن يؤدي عطف العالم الاسلامي علي التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب . بيد أن غامبيتا كان رجلا عمليا لا تخيفه أمثال هذه الاوهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر بلنت - وكان واثماً في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فهذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو على التطلمع لمعونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجاس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر . المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد أثبت السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشابهة لهذا الرأي والسكر كل ذلك ظل مكتوماً (راجع بلنت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) ولكن اللورد كرومر كان يعرف حقاً وزارة الخارجية فاقطع هذه الوثيقة وغيرها مما أتت به . هذا . مثل جميع لوسائل التي تلجأ اليها السياسة المصرية للتأثير في الرأي العام ولا ندري كم وثيقة نافذة يثر عليها الا الذين لو أن هذه الميزة التي تمتع بها لورد كرومر سمح بأن يتمتع بها غيره ممن لا يهتمهم ستر مساري ودارة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨



اميراعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الانجليزية لا تسمح بأى تدخل من جهة السلطان في شؤون مصر كما أنها لا تسمح أيضاً للخديو أن ينكث بوعوده أو يما كس البرلمان » وقد أجاب مرابى على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لا جدال في أن السير ادوارد ماليت يمتدح حقيقة أننا أطفال لا نفهم معنى الالفاظ » (١). ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضرباً من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتيجةها النتيجة الطبيعية في أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢). وفي ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من مخبر الآل بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره في الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا وفرنسا وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن في الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لايسمها الا أن تسمك به أشد تسمك لتأمن على نفسها » (٣). وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كولفن حسابه بالمرّة فالفارىء

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٩

(٢) في كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف بليم للتأثير الذى أحدثته المذكرة

(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد للورد غرانفيل « بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تكديراً لملاقاتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية » وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذي ارتكبه باصفائه الى نصيحة المراقب الانجليزي فاقترح - بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا - على غامبيتا ارسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مفزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض في ذلك وقد أبرق للورد ليونز يقول « ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التي ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يهدد المطامع الانجليزية في مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث في اليوم الذي أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففي هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات المتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة في ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

(١) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر ص ٢٨٧

تمام التمسك بهذا البرنامج (الموضح في الرسالة) وبما جاء فيها من
انكار كل مطمع لنا في مصر « كذلك أنكر « ما أشاعته الصحف من
أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالعمونة المادية أو اننا



الامير الای زمیل عراقی علی فہمی

قبلنا هذا الاقتراح» (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في
المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول
ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة عمله الاخير. وقد يظهر ذلك غريباً

ولكنه كان طبيعياً لان الدولتين كانت قد تدخلا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لقيمة له الآن في نظارهما وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدتها لم تكن في الواقع سوى انتعال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر . والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - ما لم يصل الامر الى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر اليها كما ينظر الى الاشياء المتكافئة في المشروعات والقيمة .

ومما يجدر ذكره ان الباب العالي لم ير ضه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفس فأرسل منشوراً الى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا . وكان رد الدول خطيراً اذ قالت « انها ترى ان الحالة الحاضرة (في مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١) . فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد والتي أقرتها إنجلترا وقتئذ تمام الاقرار لجديرة بالذكر اذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



الفصل الحادي عشر

دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة - ووقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبة (١) « ان المذكرة للمشتركة كانت بلا ريب سبباً في تحول مجلس النواب عن المسالمة للحكومة » وكتب أيضاً السيد اوارد ماليت مشيراً الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل للقانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة أبواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الملكة لا تريد ان تمنح المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية ، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بان ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالها لصيانتها» (١). ولمعمرى لقد كانت هذه صراحة طيبة فلما اظهرت الحكومة البريطانية نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح المالية » حملة الاسهم هي كل ما يهمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط لو أن الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية ». فاجاب السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقتئذ ان يناقش في اتاوة الباب العالى ولا في الاموال المتعلقة بالدين العام ولا الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما « مراتب الموظفين التي لم تحددها عقود فلها تكون تحت اشراف المجلس فيستطيع ان يلغى مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً من الموظفين الاجانب في الادارة » (٢). ولقد كان هذا كافياً في نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما يهدد مصالح حملة القراطين ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوال والاخوة والابناء والاصدقاء قد يحرمون مراتبهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه. وفي نفس اليوم الذى كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير ادوارد ماليت كاف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا في هذه المسألة فوصله الرد في الحال بأن غامبيتا « يعارض في اى تدخل في

(١) مصر رقم ١٧٨٢ ص ٤٤

(٢) مصر رقم ١٨٨ ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصري . ويرى « انه يخلق بفرنسا
وانجلترا ان تتذعرا بالحزم والا فان التظاهر بالتردد من جانبا جدير
بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية » الى ان قال « ان



الميرالاي زميل عرابي عبد العال حلمي

تدخلهم في أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت
لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية» (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الاخيرة الى اللورد غرانفيل يومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ما حدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمنى محو اثره باى شكل كان يقول «ان مجلس النواب باق وسيظل باقيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم في كمانتنا ولا يمكن ان يبرره ما قد يقع من العبث بقانون التصفية ... اني اعترف بانى افضل تحويل المجلس ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبغي ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون في طريق الحكم النيابي خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسي هو صك حريتهم» (٢). ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورها من شخص هو مثال البير وقراطية القح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لورد ليونز أن يخبر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية منفقة معه في الرأي.

وتنويرها بفضل السير ادوارد ماليت في هذا الدور نقول انه عمل كل ما في وسعه لايجاد حل وسط يرضي الفريقين بعد ان أبصر ببعده نظره ما يمكن ان يؤدي اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة التي كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعي المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحميدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقا عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « انى أرى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تمخول بمثل المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراع على الميزانية وخصها» (٣) ثم رأى ان يجرب آخر سهم فى كنياته فابرق الى رئيسه بأنه يلوح له «ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقا والتعهدات الدولية وانها تتخذ مايلزم من الوسائل للوصول الى تسوية فى هذا الصدد» (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعيضا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط» ولقد ذهب صبيحة فى وادما انذره اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبعتنا

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٩٤-١٩٥

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعدم السماح للمجالس بالاقتراع على الميزانية ومع ذلك فانه يهيم جميع
الحكومات ان تمتنع كل ما يؤدي الى التدخل وهو ما لا بد ان تترتب
عليه عواقب وخيمة في هذا البلد لو قامت به الدوائن المذكورتان فقط « (١)
ويظهر ان اللورد غرانفيل كان قد استقر رأيه على التدخل المصلح اذا



على فهمي الديب عرابي على الروبي

تشبث المجالس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض
وكان هذا في الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان

الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل
كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر
منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له
فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير
اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما
في ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على
الميزانية الا اذا تقض الاوامر المالية التي انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢)
ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون
الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة
وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس
فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه
وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة
الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا
عملا بمصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص
الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من
الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث
السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التي دارت بينه وبين المستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري ص ١٩٩ - ٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملا دستوريا بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو في المستقبل ومع ذلك فان المجلس قبل المسؤولية ووقع اختياره على وزير الحرية محمود سامي .

ومما تنبئ ملاحظته ان المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع ان هذا الاخير اصبح الآن عضوا في الوزارة وكان قد عين وكيل للحرية في ٥ يناير على ان المراقبين عللا ذلك بقولهما « ان من الاصول ان يظل عرابي في الحكومة لا ان يكون خارجها » (١) وعلى ذلك ادخل عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزير للحرية فقط ومع ذلك فان كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء ان الوزارة الجديدة تشمل الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجمله رئيس مجلس النظار الجديد في الخطاب الذي بعث به الى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة اصلاحات داخلية كت تنظيم المحاكم واصلاح الادارة وادخال تحسينات في المعارف العمومية الخ وأهم من كل هذا وفي طليعته طلب اقرار القانون الاساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في خطابه الى الخديو « ان هذا القانون يحترم سائر الحقوق شخصية كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصا منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائه . ثم انه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلنت على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٥٦١

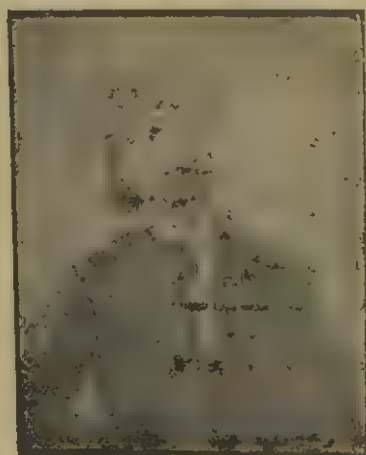
سيتموخي المحكمة في تحديد مسئولية النظار أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين » ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة اجاث المجلس كاية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظار ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفوا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لاتمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل مايعن له من النقد على ماقد يبدى من أى موظف عمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازا زراعيا أو خلافه مالم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب والاصوصية فلا غرو عند مابدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر « في كافة انحاء البلاد وبدأ السير انوارد مالت يندد بسياسة الحكم الوطنى المنطوى على « العداء الاوربيين »

وفي ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلمانى فى ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعاً فى خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شئ يذكر فى سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضى من المساوى الفظيمة أما النظر فقد جعلوا همهم وضع مراق لهم من مشروعات لمرضاها على البرلمان فى دور انعقاده الثانى فقد عنوا بسن قانون انتخابى جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التى كانت سبباً فى شقاء كثير من الفلاحين فى الماضى وراع لانشاء بنك زراعى وغيره وغيره (٢) وكان عربى بصفة خاصة منهم كما فى اصلاح نظارته التى كانت فى شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطاً عظيماً فى جمل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطى المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) اما المجلس فكان من ناحيته منهمكاً فى بحث نصوص المهادت العمومية وانصرصية التى عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

(١) بحمد القارىء النص الكامل لهذا القانون فى « التيمس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠
(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠
(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما فى هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم اتقضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور ونفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب

رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبعث الامر مما أهملت له قلوب « المساحين المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

المسكان « الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمي بما كتبه مراسلو الصحف (١) بانه نشأ عن ارهاب عرابي الذي هدد سلطان باشا ايضا لو توانى في تقديم استقالته . وعبنا جاهر سلطان نفسه بتففيد هذه الفرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرد ناجح » (٢) . اما المستر كوكسون الذي حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت في اثناء تغيبه في نزهة نيلية مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الامانى الطويلة المريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خاتمها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابي رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم في الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابي الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطاني ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكرى فقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوة الانتخابية في ايدي مرشحي الحزب الذى له النفوذ في الوقت الحاضر وهو الجيش » .

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حيله القلق والغوضى في الأرياف »
وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد
اخذوا ينساجون الآن من الائتلاف الذي تعجلوا في عقده مع الحزب
المسكوي » وهناك غير من ذكرنا انهم واعراني بانهم مأجور للسلطان (١)



عراني وولده في المنفى

بينما ذهب السير ادوارد ماليت الى حد الارتياح « في امكان بقاء
المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا معنى (٢) » وكانما أراد السير ادوارد

(١) خطاب السير وايم حر. دوري في نيهس « ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن
رواية حديث له مع عرابي
(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٦

ماليت أن يزيد الطين بلة فقد عمد الى خطة عنيفة بان أوهر الى وكلائه
القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من
التقارير وصلته من داخل البلاد متضمنة وصف ما آلت اليه الحالة في الارياف
من الفوضى والخلل في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية
الجديدة على شؤون البلاد (١) وقد تبين ان الغاء السكراباج المعروف -
وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة
الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم
ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول (٢)
ان الحاكم في أى إقليم شرقي متى جرد من كراباجه وسلب من القدرة
على السجن يصبح عاجزا عن فعل شئ مع اناس الفوا قررنا طويلا
حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة . . . ان الحركة في خلال
العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طفرة الى
ما خبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع
بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له
أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة
من السكر « ولعمري لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في
استغرابها ان قائلها باظهاره الاف لاف « الخياليين غير العمليين »
قد جردوا احكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير ادوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه « يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاقم عدم العلمانية بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى حمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياض . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدنا وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح . . . ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويمزوا الملاك هذه الضائقة المالية وما هم فيه من السر الى ما بعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزارة فيما لو عجزوا عن دفع الضرائب » (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهمة المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة « ماهرة » لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يمد يحنى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صفة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذى لم يشبه اى ارهاب من الجهات العليا . نعم لقد
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركننا - وركنا حيويا -
من اركان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جريجورى قبل



اسماعيل باشا محتفل بملوك أوروبا بمناسبة
افتتاح قناة السويس

ذلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصدددها .
 فقد أشار الى ما فعله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الرأى العام في مصر
 مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل وانى لشديد الامل بان
 المساوىء التميعة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولا ريب
 في انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر لولا تدخل قوى من هذا
 القبيل فلقد طالما لفظت الالسن هنا بالاصلاحات كما حدث في تركيا ولكن
 الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فتمت اصلاحات قيمة
 بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على
 تنفيذ هذه الاصلاحات » اما فيما يختص بالمساوىء المزعومة التي يرتكبها
 الجيش دائما (٢) فقد بعث عنها الى النيمس بخطاب مطول فندفيه كافة
 التهم وختمه بهذه العبارة « لا اتردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها
 خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ما وقع في مصر كلها منذ
 يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك
 لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه في حالة تمرد ... انى أقرر
 ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا
 الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « النيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما اذيع وقتئذ عن تمرد الجيش من الحكايات التي تنشر لها الابدان قد ردد
 صداه في كتاب لورد كرومر . فقد أخبرنا بتمرد بعض الجود بسبب قتل أحدهم بسيد أحد
 الابطاليين وبوقوف جوقه موسيقى الفرقة عن العزف في احد التيارات (مصر الحديثة المجلد
 الاول ص ٢١٠)

(٣) « النيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن ماليت وكولفن واضراهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا أن الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهود لتحقيق هذه الغاية المرجوة . ولعمري لقد كان هذا الحادث خيرا تعاقب على « تقاليد » الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة حزبية » فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .

بيد أن السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكري . ففي أول فبراير أى في مساء اليوم الذى قدمت فيه وزارة شريف استقلالها ابرق السير ادوارد ماليت الى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره بملخص محادثة دارت بينه وبين احد الوزراء المستقيمين (١) . وربما كانت المحادثة مختلفة من أولها الى آخرها أو على الأقل لا يمكن أن يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في نزاهته (٢) . وقد كان أهم ما في المحادثة « أن المخلص الوحيد من الورطة الحاضرة هو أن يرسل الباب العالي مندوبا من طرفه الى مصر على أن يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) لقد صرح حدسنا . فقد ذكر لورد كرومر (في كتابه السالف الذكر المجلد الاول ص

٢٢٤) اسم شريف بأنه صاحب هذه المحادثة السرية

غرانييل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن اوفى الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصرى المجهول كان باعنا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير - كما اخبرنا السير ادوارد ماليت - فقال «لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدى الى اطلاقه امداهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التى يختارها مجلس النواب لا يضرنا الا انتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يبشر بالأمل بمد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التى تتفق اتفاقا يبعث على الدهشة وارهه الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستظلما رأياها . ولكن غامبيتا كان قد سقط في فرنسا وتسلم الميسوفريسينيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه مناقضة لاراء سلفه في السياسة التى يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل فى الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأى حبا فى مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا فى الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبغ فيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ في اعتقاده ان انجائنا
قد توافق على عدم التدخل وانها متى اجمعت فرنسا لن تنفرد بالتدخل
فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأه خطأ مسيو فريسينيه
نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته
تنفيذاً صادقا

وعلى كل فان ما اجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

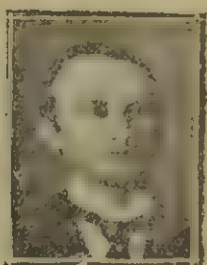
في ٢ فبراير يلخص (١) « في عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن
بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى
انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

التدخل على يد انجلترا وفرنسا او على يد احدهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . ومما قاله المسيو فريسينيه للورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل بمبدئيا ولكنها ابت ان تقيّد نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ما اتاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من الفرص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى . لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسينيه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

(١) راجع المحادثة الممتعة التى دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨)
بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكد له - ارتكانا على رسالة تسلمها في ساعته من السير
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة
الملكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن
الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التعهدات الدولية « ثم أضاف
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فيها (الحكومة) ترغب في أن
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . وترى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد
يحدث من الاجراءات أو المناشآت « ثم أنه سأل هل يعارض المسيو
فريسينيه في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)
وقد تقبل مسيو فريسينيه تأكيدات لورد غرانفيل بالارتياح ولم
يبد اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استمدادها

للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صرح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أى
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأى في شأن
مصر الاستغناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة »
ولم يكن ذلك رأيا طبيعيا بيدان لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد مانر

اطلاعه على جلية الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا
مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لا تظنان « أن قد حدث بعد
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأى أوروبا ورغبتها
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكندا مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها رغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتمين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن نقسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بهزيمة لا تعرف الملل لايجاد رأى عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أى في ٢٩ مارس فاجأ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه ناسياً أن المسألة فعلاً قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بإدارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسلكاً جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومروءوسوه من الخطط المنظوية على الخبث والمكر . واذا ذاك أرسل مسيو سينفكويكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٨١

العنصر الاجنبى أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر
ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئاً له مساس
بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصاً على العمل
بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات
الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضاً أن
ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث
المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها
المستر كوكسون المعتمد البريطانى بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى ابعد من ذلك الحد فقرر
استدعاء المسيو دى بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان
خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراقب الفرنسى العام . ف كاد
يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أماله
بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل فى سياسة فرنسا . ولكن
مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلاً « لقد حان الوقت للملائم لاستبدال للمسيو
دى بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشؤون المصرية تأثيراً
سياسياً » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسى فى
الشؤون السياسية طالما أدى الى ارتباطك العلاقات بينه وبين القنصل
العام وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى

الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينتوى
المسيو فريسينيه انبائها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأمول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن
أوروبا والحالة هكذا ان تسمح لانجلترا بتعقيق ما ربهها السرية. ولكن
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ملاحم لانجلترا
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم نخدع فرنسا فحسب بل أوروبا
بأسرها.



الفصل الثاني عشر

السياسة بصفتهم محرضين على الاجرام

في أواخر ابريل منحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلاؤه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابي وزملائه. فالقارىء يذكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاها عرابي في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنهم لازمة لانفاذ القانون العسكرى الجديد فقد قضى بان يحال على الاستقداع الضباط الذين يبلغون سنا معيناً (١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكبر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الاصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمنافاتها للنظام الوطنى والتي كان معظمها من الاتراك والجرأكسة. ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملاً مشروعاً وخاصة بعد الذى جربته فرنسا في حادثة

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عبده الى المستر بلنت (التاريخ الشرقى ص ٢٥٠)

دريفوس (١) أو بعد ما أجرته الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد العسكري ودليلا على انتشار القوضي . وليس ثمة ريب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد ضغط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلى أوروبا وراءهم فقوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطنى فان يجدوا من الدول الاوربية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذى كان مقيما وقتئذ في نابولى والذى جاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا الشريف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الاخير . واتجهت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تعقبه المناداة بعودة الحكم المطلق . ولكن احدا المتآمرين أفضى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من العناصر الجركسى وبينهم عثمان رفقى - ناظر

(١) حادث دريفوس من الحوادث التى اقامت فرنسا واقدمتها فيما بين سنتي ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودى الفرنسي دافيد بليم الاسرار الحربية لالمانيا مما أدى الى محاكمته وسخط الرأى العام على . وقد كان السيوكايمنصو شديد الحجة على المتهم في بدء الامر واسكنه ساء معير رأيه فيه واحدا يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأى .

(٢) بلنت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحربية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت تجريدكم من القابهم ونفيهم الى افليم النيل الابيض . ثم رددت الاسن اشاعة طيرها مراسل التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت في تقريره الرسمي - بأن المسجونين قد زارهم عرابي في السجن وبالغ في ايلام شعورهم (١) ونحن في غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاقات لا تقل في سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجر التي روجتها الصحف الصفراء في زمننا هذا

ففي ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفي ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسير ادوارد ماليت في الفترة التي بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البفيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه في شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الان فقد جاهروا بالعدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والعقوبات كانت من اعمال الانتقام السياسي . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

على أعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهى نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانوني لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى في امان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا في التدخل في اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان في وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق في تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصحه الميسوسينكو ويكرز ميل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رآه السير أودارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على إلغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الانحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باستشارة ممثلي الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالى — أن يسلموا بهذا أحال المسألة بمخافيرها الى الباب العالى بايعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير ادوارد ماليت ذلك لان الباب العالى لم يكن له شأن ما فى الامر سوى أن عثمان رفقى كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » توجد سائر الحقائق الخاصة بهذه المؤامرة الجرسية والمذكورة في الكتاب في هذه الوثيقة البرلمانية . على أن القارى يحسن صنعا لو قرأ الفصل الحادى عشر من كتاب مستر بلنت فهو عظيم الاهمية اذ يشتمل على تفاصيل عديدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريده منه بدون موافقة السلطان . وفـلا عن ذلك فان تدخل الباب العالي في هذا الوقت العصيب كان معناه احداث تحويل سياسي لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الاصول ان يخطر وكيله الشديد الغيرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسي » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلي ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه في الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر في نفس السير ادوارد مالت كيف لا وقد انهارت كل احلامه في لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء انفسهم - رغبة منهم في انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بعثوا عريضة للخديو في ٦ مايو يلتمسون منه فيها بصفته مستشاريه الدستوريين ان يستعمل حقه في تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجهله مقصوداً على مجرد النفي من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصري . وكان هذا حلاً وسطاً واعترافاً من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسي الذي كان السير مالت يلعبه وهو ما لم ترشح له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك جأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق في طاب تعليمات اخرى من لورد غرانفيل . وفي الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه الشديد عن الحالة

قائلا « وفي رأيي انه ينبغي انعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تفويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية!) » ان نفوذنا في الواقع أخذ في التلاشي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ١١) « ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت رواقها على البلاد... وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية. وعليه فالاصوب التمسك بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غرانفيل في شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الفريية هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) ففي هذه الكلمات فضح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - المر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخر - كانت هي سبب اهتمام أولئك الذين طالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطعمهم المتفوق « والنفوذ » الذي قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفصح تماما الدور الذميمة الذي كان يلعبه السير

(١) مصدر المصدر نسخة ص ١٠٧

« ٢ » كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لفكرة التدخل - فلقد كان يرمى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يعسر حلها » كالتى اثاروها فى صدد احكام المؤامرة الجركسية (١) ومع ان لورد غرانفيل كما يغلب الظن ادرك الغاية من هذا التلميح الا انه لم يستطع ان ينتقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسمييه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استيأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفي بدون حذف اسماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعلمه بتردد توفيق اغلق الباب فى وجهه من المحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سينكو بى بى مجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحريض على الاجرام . لابل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لعربى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخل آخر به ان يثير ناثر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقنابل عند ما حزا هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسى لازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة ولا بخالنى الشك فى براءة الضباط الجراكسة ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بين حاكم شرقى وبين رعاياه (هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد (٢٧٢ ص ١٥٠٠)) ويجدر ان تثبت هنا مصر اولئك الضباط « البرءاء » . فثم غادروا مصر فى ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الأدنى وفى وسع سموه اذا توخى هذا الحزم - ان اصبح مطلق الارادة مرة اخرى والى جانبه وزارة ترعى العدالة - ان يمين اليقين الى عائلاتهم ومنازلهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٦ » وفى ٣١ مايو اضطر لورد دوفرين رئيسه ان الضباط وصلوا الاسنان وان الحكومة تتولي الاتفاق علينا . « مصر رقم ١ « ١٨٨٢ » ص ١٦ » وفى ٧٥ بوليه اى بعد اطلاق القنابل على الاسكندرية . عاد الضباط الى مصر .

ماحدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالى واصدار
أمر آخر مكانه يكون متفقا مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان
يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخديو بعدم الاذعان . وهنا
ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب
ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهن ممثلى الامه و بين
الخديو بصفته ممثلا للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت
خليفة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتوريه .
كما ادعى اعوان السوء وقتئذ فالثورة هى اخر ما يلجئ اليه الشعب
المغلوب على امره وليس ريب فى ان الجيش لوقام بمثل ما قام به فى يوم
٩ سبتمبر فاعلن خلع توفيق لافر الشعب المصرى هذا العمل ولكن
مما يدل على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة
اخترعها الراغبون فى « تمجيد » المراقيل ماقررت الوزارة ومن ضمنها
عرابى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين
الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه
استقلال مصر بدون استشارة ورائه فى كثير من الظروف » . وقرر
الوزراء ايضا الاتجارى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف
قرار مجلس النواب . وفى الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما
ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

فقد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس . من استقزار الوزراء الى القيام
 بثورة ضد الخديو وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبى
 الذى لا يعلم شيئاً من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى
 الفوضى الصريحة . لم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء
 خرقاً للقانون الاساسى الذى نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديو
 لم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها
 على اختلاف مع الخديو ؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول
 وقتذاك وكان اكثرهم ترديداً له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر
 نفسه . بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين
 وقفوا على كنهها تماماً اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى
 الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور
 بجذافيره من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ماليت واخوانه
 الدساسين وانالوهم ما كانوا يطمحون اليه من النصر بلا كفاح ما
 وبالطبع ادى قطع الملائق بين الوزراء وبين الخديو الى احداث
 زعر كبير فى كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادى مجلس
 النواب بعزل الخديو فى الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة
 الخديو فحسب بل قد تهدد ايضاً حياة كثير من الاجانب ومنهم
 ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم . وقد كتب السير ادوارد ماليت
 مستعجلاً فقال « ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديو والاجانب

لا يعد ضمنا فعالا» (١) ثم اشار الى «القاق العظيم السائد في كل مكان ومغادرة الكثيرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين الغريبتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجيا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج الميسيو فريسينيه عن حدود الرزاة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكر يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزاة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. ففي الوقت الذي وصل فيه الى اسماع الميسيو فريسينيه ان الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال للورد ليوز «بتردها في المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لامناص منه» (٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون الميسيو فريسينيه قد رأى انه لا يسمعه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلمية البعثة بل لا بد ان يصبح بعد قليل

(١) مصدر رقم ١٨٨٢ ص ١١٧.

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩.

من الزمن أمام اعدامين اما تدخل السلطان واما التدخل الانجليزى -
الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فريق من الرأى العام الفرنسى وعلى
رأسه غامبيتا . وفي الواقع كان مسلك لورد غرانفيل يدفعه لاختيار احد
الامرين . وفي يوم ٨ مايورد اللورد غرانفيل على احتجاج سيوفربس يمينه
فيعد ان نفي وجود اى ميل خاص للتدخل التركى اضاف هذه العبارة
التي تنذر بما سيقع .

« واصلنا نريد اذا اقتضى الحال ان يبقى احرارا لبحث كافة انواع
التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطرة (١) وكان هذا
بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة
الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا
اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة ايام حتى
رجع لورد غرانفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة في بدء الازمة
فاشار على المسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر
« تمنى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصرى » على ان يصعبه
قائدان آخران احدهما انجليزى والاخر فرنسى وان يخضع القائد التركى
لرأيهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفي الحال رأى
المسيو فريسينيه ان ليس ثمت مناص من ان يختار احد امرين فلما ان
يقبل التدخل التركى وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا في العمل

فاختار الامر الثانى باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايما تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس نمت ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة مسيو فريسينيه لم ينقذ مصالح فرنسا ولا نجح مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للمسيو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل انجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء الستار التدخل التركى امرا لا مناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمى الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى المسيو فريسينيه أن هذا يكون الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة المسيو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل العديم الضرر نسبيا » الذى كان المسيو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها فى الظاهر ولتخفيف

« ١ » « لقد كنا دائما ولا نزال مهتمين بامرين » هكذا قال مسيو فريسينيه فى البرلمان الفرنسى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان يحفظ لفرنسا مركزها الخاص ومركزها الممتاز بحق فى مصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته القرارات المعترف بها من الدول الاوربية فلن نخرج مصر من أيدينا متوقفا على عملا أى اعتداء على تلك القرارات . ولكن نرضى بان نخرج مصر من أيدينا نأخذنا فى اقل حربة واستقلالنا مأمى اليوم » الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥

لوزارة المصرية في الحقيقة او حملها على الاذعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعاً كان مسيو فريسينيه مطالعاً على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان يئنه وبين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يضحى فيها بصاحب الحق تلافياً لاضرار بالغة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل في ١٢ مايو مقترحاً ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حربية الى الاسكندرية قائلاً « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافياً واذا ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى البر فذلك قال : ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وبشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التى اورد فيها لورد ليونز هذا الرأى على ذكر المناسبة التى عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان رداً على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البعيرية - كان متذمرا لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب العالي مع التحفظ في القول انه يرجع ان تمرض عليه فيما بعد اقتراحات اخرى . ولم يشأ المسيو فريسيني ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح لسلوكلها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بوارج الى اسكندرية فورا . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثا يزيد خطة السير ادوارد ماليت ورئيسه وضوحا . فلعل القارىء يذكر ان السير ادوارد ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ما عدا التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجانب في الفترة التي تنقضي بين اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم (١) ثم ان المسيو فريسيني ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب المسيو سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اتشرف بان ابلاغ فغامتكم أنى وزميلي الفرنسى نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راجع ص ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العامة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته
الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوربيين» وسواء كان
المسيو سينكويكز وفاق حقيقة على الراى الذى عرضه زميله الانجليزى
ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت
وبره بالانسانية وطبعها لم يكن فى النية اظهارها . وان السماح بنشرها
فيما بعد لفلمطة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل^(١) وان
فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذى يتعرض له
الاوربيون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا اثره وثقاها يراد بهما
تمهيد الطريق للتدخل المساح . ومهما يكن شئ فالامر لا يخرج عن
احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذا ذاك تبين لنا مقدرة
السير ادوارد ماليت - واما انها كانت صحيحة واذا ذاك تبين لنا مبلغ بره
بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت فى كلا الحالين كاف للحكم عليه
بانه من احط طبقات الساسة الدسائين

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم
الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طامسا طنطنوا به فى الصحف
والرسائل الرسمية متى اصبحت المزاي السياسية ومصالح حملة القراطيس
عرضة للخطر - لما لا تراح له ضمائر الناس . ولكن ماذا تقول فى

(١) فى هذه المسألة ايضا سلك اللورد كرومر - كما اعتل من مسلك رئيسه السالف وذلك
بعدم نشر تلك الهرقية المسيية للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة بارواح الرعايا البريطانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرابى بصفة خاصة انهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان للورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل عن له فى الوقت نفسه ان يعمل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسؤولين عن هذه الارواح ا وكان من البديهي ان يرد عرابى بانه مسئول عن النظام العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولاً عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى على ان هذا لم يقبل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرابى واصحابه تبعاً من قتل من الاوربيين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتي لم تكن للوطنيين يد فيها . تلك كانت اساليب المدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد اجتمعوا فعلا وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسل عن مبلغ تدمير الشعب من الخديو الذى كان يمكن خطمه لولا الخوف من انتقام انجلترا وفرنسا له لهذا تردد كثير من الاعيان فى الاقدام على هذا العمل فكان ترددهم هذا سبباً فى انقسام السكامة (٢) واخيرا انهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى العدو

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٠

(٢) بلات السكاتب نفسه ص ٢٦٨ - ٢٦٩

وشرع بدس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانتهاء الازمة

وفى يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد غرانفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بغض النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابي واخوانه ان يفزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصلحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو « واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذوا له انهم صمموا على بذل كل ما فى وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولعمرك كان هذا منظر احمزنا لا بل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اضاف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرانفيل ولا المسيو فريسينيه وهو الذى كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو يذبح ان ينتهن فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) فى يوم ١٣ مايو ارسل مستر بلنت برقية ات عرابى وتوسل اليه فيها أن يتدبر الصبر ويرجى العمل ضد الخديو (بلنت الكتاب نفسه ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمغادرة البلاد اذ ارات الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١) وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقناع محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجود مغادرة مصر من تلقاء أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه التسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابي ابى ان يصني الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسي بان يطلبابصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن ترسل جنودا الى مصر بحال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجمل تدخل تركيا أمرا

مستحيلا» (١) الا ان هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في وضع النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففي يوم ٢٥ مايو قدم القنصلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل عرابي عن مصر وذهب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمي وعبد العال الى الارياف وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيده ان بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما احرزته سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة امام هذه الظروف القهرية الا ان تستقيل ففي اليوم التالي قدمت استقالتها بعد ان احتجت بأن الخديو يسامحه للدول الاجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن الخديو بأياماز السير ماليت رد على ذلك بأنه انما يعمل «طبقا لارادة الامة» وانه يعرف كيف يقنع السلطان وفي الحال طير الخبر الى حكام الاقاليم ينبئهم بسقوط الوزارة ويدعوهم الى السهر على صيانة الامن العام كذلك طلب اليهم ابلاغ جنود الاحتياطى بالاستفتاء عنهم من الان ووقف التجنيد للجيش وقد قيل لهم أن «الاسطول الاجنبي ما جاء الا لامر ودى» وقد تمت هذه الاجراءات كلها بغاية السرعة بيد ان الانباء ما كادت تصل الى الاسكندرية حتى هاجت جنود الحامية ورجال الشرطة هياجا عظيما وانفوا الخديو من فورهم ان الوزارة

إذا لم تعد الى مرا كزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين
عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس
اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء اللطوائف الدينية قوامه العلماء
والبطيريك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه
الى كراسى الوزارة فورا ولعمرك كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة
الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج و اشار
على الخديو بارجاع الوزارة تلافيا لما يهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق
وناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر
على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع
السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت
كافية ل اظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان مااستعمل من السرعة فى
اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل
آخر على سر مقت السياسة البريطانيين لعرابى واصحابه ذلك ان مصر
ان تقع غنيمة باردة فى ايدى المعتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد
الحكم.

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ - ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامى هزيمة مؤلمة للسير
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل
المسلح فان حبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها
عسى أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من
الخيبة لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء لباته . فقد كتب
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو « يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما بيع أو رهن من أراض
للاوربيين والغاء الدين الاهلى (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون
قنصل انجلترا فى الاسكندرية بمثل هذه اللهجة المزعجة عند ما وصلت
الى رئيسه العريضة التى رفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد
ما يكفى من الوسائل لحماية أرواحهم (٢)

(١) مصر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير ادوارد ماليت يقول « ان الملح استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتعزيز قوة الاسطول » وقد أُجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحصل كثيراً بوجود هذا الملح او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الارجيف التي ابلغه اياها مندوبه هو محض اقتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير ادوارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول للمشاركة الى اسكندرية ارسل يحتاج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوبا من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهرا لحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والافتراء في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

في تلك البلاد بلاميز في الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو» الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استئجاب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتهما تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ما ترى هي والحكومة الفرنسية انه انجع الوسائل (١).

ولهذه المذكرة التي تنطوي على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها في ضوء ما همته الحكومة البريطانية وماستعمله فلقد ارسلت في يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان في ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل المسلح ويفاوض المسيو فريسينيه في انزال الجنود التركية . كذلك سيرى القارئ كيف برت انجلترا بالتعهد الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتنزو وادى النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابه كان في الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفي يوم ٢٤ مايو قدم للمسيو فريسينيه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

يأتيه الرد كرر اقتراحه بعد ثلاثة ايام . واذ ذاك رد عليه الميسو فريسينيه ردا جافا . فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة . وكتب الميسو تيسو سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول ، « يرى الميسو فريسينيه ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ... تعترفوا يا مولاي بعدم فائدة الخطة التي اقترحت عليه اتخاذها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظا لهذا الرد . وكان ما يعرف في انجلترا بالرأي العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمى به استسلاما لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢) « اذالم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ شكلا معززا لمصالح اخرى تناقض مصالحنا » واذ ذاك قرر لورد غرانفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر لورد دوفرين ان ينصح السلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب في الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح اللغديو باستدعاء مندوب تركي « ليحافظ على حياته » . ثم ابلغ الميسو فريسينيه بعد ذلك بما قد فعله (٣) .

هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ما سبقها فاصبح

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) التيمس ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تترك فيما فعلته انجلترا وتترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثاني كان نذيرا بالخطر الشديد لاعلى مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا نكوص .

ورأى المسيو فريسيني بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة انجلترا في كل خطوة تخطوها مجال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسيني في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الاستانة والى المسيو سينكويكز تعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غرانفيل بناء على وعوده الحديثة ان يرسل الدعوة لمؤتمر اوربي .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان انجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت نائرة غيظهم الكامن فجاءه عرابي بانه لن يدعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاولة لنزوه مصر ، والتف العلماء والاعيان الاقليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يمد اهلا للحكم بعد ان باع البلاد للاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا في جامير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل المندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع أنحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين جبوطا كلياً . نعم كان درويش باشا من اجراً رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرايبا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديو في أحد موافقه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديو أكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن منفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرايب والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت المصيب في كتاب « بلت التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المستر بلنت في الكتاب نفسه ص ٣٠٢—٣٠٣ نبذا مهمة من صحيفة البال مال غازيت التي كان يحررها قسند مستر (والآن لورد مورلي) لايضاح البواش الحقية لبشت درويش باشا

(٣) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أثبت عليه نفسه العالية أن يجري على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرأه على أن يعقد يوم الاثنين التالي مجلساً يحضره قناصل الدول والخديو للنظر في الحالة وابلغ عرابي في الوقت نفسه أن يستعد للاستقالة.

وفي يوم الأحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ما قضي على كل ما كان ينويه درويش باشا. ففي ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين في الاسكندرية بإيعاز الخديو وعمر باشا لطفى محافظ الثغر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود في وقتنا الحاضر ^(١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً في السياسة البريطانية وهي التي طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التي ترتكز الى ما لحزب سامي وعرابي من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل في يوم ٣١ مايو ان « العراك بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث في أى لحظة » ^(٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوجد وصف شامل لمذبحة الاسكندرية في كتاب بلات نفسه ص ٣١٠-٣١٥ كذلك بمجد القاري في التذييل الثاني ص ٤٩٨-٥٣٢ كافة الادلة المطلوبة وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديثة » (المجلد الاول ص ٢٨٧) مانصه « لقد تبين لي بعد فحص المسألة من وجوها ان الادلة لا قيمة لها بلرة واحسب ان ليس من الضروري ان اهتم بذكر الاسباب التي جعلتني استنتج هذا » ربما كان اللورد ادنى الى الصواب لو قال « ليس من الملائم » بدلا من « ليس من الضروري ».

(٢) مضر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تعزى الاسطواين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التمجيل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه المكائد لان عرابي ورفقائه واقفون بالمرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذى يمكنه قمع الفتنة فى لمح البصر . اما فى الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بيموله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحرية فى اليوم الوحيد الذى تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصلحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضاف الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشاعيين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول انباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو فى يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد فى الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك . فان وفق فى تعهده وثقت به الدول . ونصبح نحن فى زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية فى مياه الاسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تمهده «
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية إحدى برقيات عديدة من هذا القبيل
أم انها هي التي أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت تيجتها ان دارت
مخادعات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق وسيطا فيها فقد تردد
مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين
المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفى الى القاهرة لتدير المؤامرة
بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث
الغلاقل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن المدة كانت قد اعدت
لكل شيء . فقد سمح لمصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة
مسلحين بالنباييت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان
لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « الغلاقل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى
الساعة الخامسة . وكان منشأها شجاراً قام بين أحد الحمارين الملطيين
وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لفيق من السابلة فما لبثوا ان اطلقت
عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطيين وفي غضون
ذلك ظهر البدو بنباييتهم في مكان الحادثة واذا ذاك انقلب الشجار العام
الى مذبحه ضد الاوريين طاحت فيها ارواح بضع مئة شخص وجرح
نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .
كان كل هذا يجري ورجال البوليس جامدين في مواقفهم أو انهم اشتركو

فعلا في المذبحة . اما مهر لطفى فانه وقف التلغراف على الخابرة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سايان سامى - بالقتل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كاف باحضار الجنود بغير سلاح . على انه لم يقف جامدا بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذا اراد القارئ أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فعليه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكة كروشيفان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » على ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فعلا مع انه أول من اكتوى بنارها . فقد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تتكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطا مخزيا لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسئولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المدبومة النظير . على أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشرشيل المسألة بخذافيرها على البرلمان (١)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئا من اسرار هذه المسألة. فعراني نفسه لم يشتمه في شيء. ثم ان الذي كان ينبغي ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا للاسكندرية لم يستمر فقط في منصبه لابل اختير فعلا لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق في اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقيما في مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهائها وزيرا للحربية. وهذا يدكرنا من جديد بما يحدث في روسيا في مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكفأون فورا بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التي ساورها القاق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح في استدعاء المعتمد البريطاني وسحب الاساطيل. ثم رأى الاوريون في الوقت نفسه ان الضمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعراني بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذى يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبح جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات الهيئات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكنينة الامتى خلى بين الزعماء

وبين كرامى الح- كم فكان من اثر ذلك ان ألح قناصل فرنسا والمانيا والنمسا
العموميون - وان كانوا الى الآن تركوا حبيل السير ادوارد ماليت على
الفارب ولكن لا الى حد ان تعميمهم المحاملات السياسية عن رؤية ما يهدد
مواطنيهم من الخطر - على الخديو ان يتصالح مع عرابى فورا وان يطبق
يده - امامهم وامام د. ويش باشا في المحافظة على الامن العام (١) فلم يسع
الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابى فجأة ديكتاتور
مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه
على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد
الجيش بجمعهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ
الاسلام - بايعاز من عرابى منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء
الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابى » فجأة فى يومين اثنين « منقذ
الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا
او بما ولدته المذابح من الخزى والعار . ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب
داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغيضا فى اعين الدساسين .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط فى يده . فان
ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسى لم يكن من العوامل التى

(١) رسالة بعثها المستر بلنت الى لورد دفرين من لاسانة بتاريخ ١٦ يونية ان السلطان نفسه
هو الذى سمى في مسألة الصلح لانه كان شديد الحرص على مدم اعطاء اوروبا اية ذريعة لتدخل اوربا

» مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧

(٢) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا سكا الى رئيسه في ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلى
المانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بان لامل في تلافي العواقب الوخيمة
الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي
اليوم التالى ارسل برقية تنم عبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت الحالة
هنا الى حد صار لامناص معه من عمل شىء حاسم . فلا امل هناك في
مجيء الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة
الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى
جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الالمانى والنمساوى الى حكومتيهما
من الاراء سيحمل هاتين الحكومتين على ارجاء موافقتهما » اى انه
وعو ذلك البطل المقدم الذى خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة
صارى في قبضة يده يستحسن بمد ان تطورت الامور هذا التطوران
يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن
ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه فى الموضوع فى
هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

تقد كان هذا منتهى النشل ولاخفاق لسياسة السير ادوارد ماليت
ولم يكن يخفى على احد ان الرجل قد سدت فى وجهه المسالك بمد ان
نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفاً من الورطة التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسراً ذهبياً للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرانفيل قد سب ما ابداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بعقد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت

وزير إنجلترا العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الابتهاج بمسلك مستشاره لانه دل في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم. اما القنصلان فاتفهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعراي ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء للفريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢

التي لم تكن وطنية مجته على شرط ان يعين فيها عرابي للحرية . وكان هذا رغبة منهما في انهاء الازمة ولسيما الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبلاه راغبين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيراً للحرية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله الفصلان الالمانى والنمساوى أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففى دون الاسبوع الواحد لم تنتد القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشى بل لقد قوى ساعدها فعلاً . ولما

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . وبم شطر الباخرة في الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهى مصادفة غربية . ذلك ان المستر بلنت يحدثنا في كتابه (ص ٣٣٦ - ٣٣٧) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية يستخلفه فيها بالله » ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس جميعاً يظنون انه قد صمموا على قتله ان هو واصل سياسته . واد ذلك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وطلب اصدار الاوامر الى ماليت بالانتقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلاً « كما يقول المستر بلنت فيها ذكره في كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بقليل كسذب هذه الرواية فقد ذكر في خطاب منه الى التمس بأن ما حمله على الالتجاء الى الباخرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بنوع من الحمى اشرف منها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد في برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملوا على دس السم له فعلاً وعندنا ان ماضيه السير ادوارد ماليت كان خيالاً يحتمل والذي يظن على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من الحبوط والفشل حوالى ذلك الوقت قد خاتمه قواه من الغم على جده العائر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته
ينبذها بزوال خطر الفوضى نهائيا وقال المسيو فريسينيه من جهته «ان
في الاستطاعة التعجيل بحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي»
فوراً^(١) لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر
مايو كما مر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق
ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولي لوضع
خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال
الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية
كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرض
المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو
فريسينيه بصدد « تسوية المسألة المصرية » «أن من المتعذر وضع
تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب العسكري
في مصر»^(٢) هذا بينما أخذ وكلائها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا
فيها حالة القلق في البلاد واثاره الارهاب العسكري من جانب
عرابي من السخط في نفوس الاهالي^(٣) وفي ٢٠ يونية ابلغ لورد
غرانفيل بسمارك رسميا بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في براين
« ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالي في مصر

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه الجلد السابع ص ٣

(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكيل وزارة راجب - عرابى ومع انها تسلم بأن هذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لا تقاوذ أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما» (١)

على انه كانت هناك مصاعب جمة فى سبيل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعها حديثا بأن اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضبط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التمهيد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسينييه بأن تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسينييه الا ان اجاب بطيعة الحال بأنه يستعسّن قبل القيام بشي من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا لحجته الا بحضر المراقبان جلسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا (ص ١٣١) هذا مع انه كان من المفروض ان المراقبين موظفان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما حرهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دو فرين من التعليمات الخاصة بإدارة المؤتمر .
وهذا أيضاً لم يوافق المسيو فريسينيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول
العظمى . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان
ظل مصراً على رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته
من مهمتها . واذا ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالعمل مرة أخرى
ففى يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمى ان يطلبوا
الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يمد المدة
لاقراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته »
بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهراً واحداً فى بادىء الامر وان
لا يعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع
اوربا مأواه من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسينيه نفسه مرة
اخرى أمام امر واقع وانه غير بين امرين : اما الرفض أو القبول . فابلغ
اللورد ليونز فى يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل
لان الباب العالى لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة
عملية فيزداد تردداً واصراراً على عدم الاشتراك فى المؤتمر . ثم اظهر عظيم
استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية
فى مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس
زميله الفرنسى تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله الخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راجب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبحه الاسكندرية للمدبرة . وقد كان جليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتمجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاجباط ما أعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاختضام آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذي وقعته

(١) مصدر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٢ ، ٧٩
(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجبل الاسود تتمهد فيه بان
لا نعمل على ضم اراضي تابعة لمصر والحصول على ميزات خاصة « (١) .
وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بخشونة قائلا انه موافق بعد ان
اظهر تألمه العميق من هذا الارتياح في مقاصد الانجليز واذ ذاك شرع
المسيو فريسينيه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باقضى ما يمكن من السرعة
ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع انجلترا تحت رقابة الدول بذل
قصارى جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات
ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع
السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة
على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشارك وتلافيا لاي اعتراض آخر
من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك -
في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال
الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه
على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفى بان يبلغ الماركيز دي نوايه سفير
فرنسا لدى الباب العالي « بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل
التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) من ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه من ٥٨

ضار باستقلال مصر « (١) ان ما فعله المسيو فريسينيه اخيرا انما حدث
في يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذي اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية
فلم تجد انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »
التي سببت لها كل هذا التعب .



الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذى كانت مهمته وضع حل نهائى للمسألة المصرية وهى المسألة التى ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما رب انجلترا العدائية - فى الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتى أظهرت فى يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتناعها من هذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك فى أنه كانت توجد على الاقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التى اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دى جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوافق الاوروبى فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغي أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبى لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثانى فان تركيا تكون التى دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعته على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وإيجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن إنجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن انقض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوربا في الامر يعرض إنجلترا لضياح مركزها الفريد في مصر فتفتت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافيا لذلك الحث إنجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأيت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعه عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تتفق مع مآربها (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) عند ما قدم الرئيس لوبانوف المذكورة المنضمة اراء السيدى جيبز المذكورة انقا الى اللورد غرانفيل اكسد له هذا « ان سياسة إنجلترا لاتنوى سوءا بمصر ولبست لها فيها طابع ذاتيه » ثم انه اعرب ايضا عن رغبته في « ان لا يعمل شيء الا باتفاق أوربا » على انه لم يسكر « ان إنجلترا تتخذ من المعدات ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التماجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربي على أنها عللت نفسها بأن لا يؤدي الامر الى قطع الملائق وفيما عدا ذلك فقد كان معمولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفاً غير منتظر في بسمارك الذي رأى في الامر فرصة نادرة لايقاع الشحنة بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية في أوروبا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أتتجه سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوروبا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زمننا أي في انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استمرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوروبا لروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشؤمين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يوليه وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبالرغم من ذلك قد اكسد الاورد غرانفيل لاسير الامني في لندن عند ما له قبل ذلك باسبوعين عن حقيقة الاشاعة بان انجلترا تعد الممدات لارسال الجنود الى مصر بان الاشاعة المذكورة « لا اساس لها من الصحة » (مصر رقم ١١) (١٨٨٢) ص ٩٠

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغبا في أن تنفرد
انجلترا بابتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة المؤتمر عرضت
مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر. وكانت نص
البروتوكول هكذا « تعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسمي لامتلاك
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)
ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة بمكان. فان انجلترا باشتراكها
فيه - وقد كانت هي المقصودة به طبعاً - تعهدت ألا تضم مصر بل
بالاتحائها - بالطريقة التي خولت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال
البوسنة والهرسك انما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهملها
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا. على أن
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازى في
تاريخ القانون الدولي لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتصرون
لها يتعاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)

وبالرغم من هذا فان المؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣

(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ العرخب » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع انجلترا من ان تحملها الاثرة على القيام بعمل عدائي آخر. ففي جلسته التالية التي انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب ايطاليا اقتراحات ضمن العبارة الآتية: «ينبغي ان يكون مفهوما ان لا تقوم الدول باى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقد». وكانت انجلترا هي المقصودة بهذا أيضاً اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حربية. وقد تم الاتفاق على هذا ولكن بعد ان اضيف اليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دى نواى باستثناء ما تقتضيه «الظروف القاهرة» تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها. وقد كتب لورد دوفرين الى رثيده بخبره بأن «المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدي حكومتينا فى العمل اذا طرأ طاريء». ثم استرسل هذا السياسى الداهية فقال «وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة» (١).

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبالغا فيه. فابرق الى لورد دوفرين يكافئه أن ينتهز اول فرصة ليدكر لز ملائه انه يفهم من لفظ «الظروف القاهرة» معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز. (٢) وقد صدد لورد دوفرين به هذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة. فاقد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٧ ٤٨٦

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٩

إذا لم يعترف السلطان بالمؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الانطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين في مياه الاسكندرية. ففي وسعهما ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البر وهنا قال للماركيز نواى « لم يعد هناك محل لتدخل الاسطرين انذ كوردين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر ». هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد « نظروف القاهرة » التى شملها التعفظ المرفق بالاقترح الايطالى . « فامره كامر قنافة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تتعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١). وهو لمعرك تفسير يجعل الاقتراح السالف الذ كر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا قوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يشارك او عزاليهم بذلك . وعليه فاز لورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دونرين ان يفتتح جلسات المؤتمر بتلاوة ماوصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التهديد بالمسلك الشائن الذى

تسلكه « الوزارة الهزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراسته الحزب العسكري الذى كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشعال نار الفتنة والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التعهدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التى ألفها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما يسمعون له لابل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر فى تلك الرسائل (١). وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكري فى مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة فى وادى النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحربية ويوليه قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى فى انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان ان يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا فى نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسى ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١ — ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكيد الماركيز دى نواي عراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لفرنسا فيه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمي طلبا رسميا الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها ، ان لا تمس حقوق الخديو وكرامته (١) . ووافق المندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال « والطلب » المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل « طلبا » وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديدها . ولكن لورد دو فريين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشا تركيا الى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترجو الدول العظمي ان تتم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهالك نصها (٢) . ان الدول العظمي مقنعة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيجتهد بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها . مصر ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الناشئة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٦٥

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر مالم يطلب الخديو مد هذا الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحمل مصر نفقات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدجوها في « الدول الست » اضيف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية في التعاهد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكورة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيادة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا في هذا الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا مجاملة للباب العالي (١) .

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجابه الدول بأمر واقع يحمل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسمى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لانجلترا النصيب الاوفى فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولاكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أتمته انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة اجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجباً ! أرى رجلاً يحوم حول دارى وعلائم الاجرام بادية عليه فابادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيبعد ذلك اهانة له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعاً عن نفسه » (١) . وفي الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد تفاقاً من الحجة التي تذرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها نسارد المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كاتالانخي مدينة تجارية مهمة ينيف غدد سكانها
عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذي أصبح فيما
بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية في ٢٩ مايو
بان المصريين ينشئون التحصينات في مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد
غرانفيل من هذه الاحتماءات القانونية التي لاغبار في اتخاذها على اية
دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالي في شأنها
في يوم ٣ يونية . فجاء الرد بعد ثلاثة أيام بأنه لم يجر انشاء أو تسليح
حصون جديدة وكل ما في الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب
العالي بوقفه . وقد اضاف الباب العالي الى ما تقدم انه يؤمل « ان يجتنب
قائدا الاسطولين الانجليزي والفرنسي جهدهما كل ما يثير ادنى نزاع » (١) .
ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شيء . وفي اول يولية استؤنفت
التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فابرق اللورد غرانفيل الى اللورد
دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل في المؤتمر (٢) وبما قاله ان
الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو
اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد جامية
الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر عملا عدائيا » (٣) تؤدي حتما
الى ضرب الحصون بالقنابل . اي ان الحكومة البريطانية كانت في

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادي تحض المؤتمر على دعوة الباب العالي الى العمل . وكأنا اراد اللورد غرانفيل تأكيد الانفراد في العمل المقصود قاشار على الاميرال سيمور بأن بدعوز ميله الفرنسي الى الاشتراك معه قبل القيام باى عمل عدائي مضيئا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي ان تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر» (١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر فعلا لان المسيو فريسينيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه في البرلمان بشأن الاسطول الفرنسي الموجود في الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ما سيتخذ من الاجراءات قال « غير ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هي تدخل فرنسا في مصر حريا » (٢) . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسي قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزي في ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية » (٣) . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا في سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المذكور في الخرافة لم يشأ ان تفلت القريسة من قبضة يده فارسل في يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجابة ماطلب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينظر فعلا في كيفية حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ماقرره . فلم يكن يمكن والحالة هكذا تسويغ ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذي لانظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن في وسع تلك الحكومة ان تحتج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لاشيء اخر سوي ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال القنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التي تدرع بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسويغ هذا الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال سيمور سوي مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ ١٠١٦ ١١٠٦

« ٢ » باشت النتائج السرى ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا حاجة اخرى في نفوسنا » (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فمليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليلح عليه بان يطلب الى لورد غرانفيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيعمل طبقا لما تريد لكان ما انقله لفخامتكم بشأن تأكيده خليقا بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يعد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بذى شأن كبير » (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد . وله الحق ان يقول ذلك . لان يوصى بالغاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما يطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١١٤

« ٢ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٠٤

الآخري « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .

ولا بد من ذكر مسألة أخرى . فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا للتدخل من الخارج بعد ان انتقل السير ماليت - كما قدمنا - الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل في يوم ٢٢ يونية بإيعاز السير ماليت ومواقفة لورد غرانفيل وبعد حبوط السعي لحمل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا تطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن المرجح - لا بل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المحرضين على الاجرام وان ماتهمو به الوطنيين فيما بعد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محسن افتراء (٣) وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

« ١ » بلنت « التاريخ السري » ص ٣٣٤ . عرض بيت روتشيلد على عري اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه . وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لا شك ان اساليب الرشوة لا يبرقها غير الشرقيين !!

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة .
 فاسكنت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية .
 وبعد ذلك بيومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية
 حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث
 في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فن قاتل ان الحريق
 نشأ عن قتال الاسطول - وهو الارجح - ومن قاتل انه من حمل الحامية
 المصرية في حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهنا كما لا يهنا
 ماتلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس .
 وانما الذي يهنا تلك الحقيقة الساطمة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا
 وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا
 لو فعلته دولة اخرى اضعف من انجلترا الحوسبت عليه حسابا عسيرا .
 حدث ما حدث فكان اثره ماتمته انجلترا الى حد بعيد . ومن
 ثم ادرك العالم باسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا
 الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ
 حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والرايكياليون ومعزلو الكنيسة
 المقررة والاخوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة
 مع « الطغمة » العسكرية « المتمردة » الموجودة في القاهرة . كذلك
 انضم اليهم المحافظون خافتة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم
 يكونوا اقل من اولئك تمحسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النعمة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية
 كالمستر بلنت من جهة والمستر فردريك هاريسن من الجهة الاخرى .
 على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون
 برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا
 بالتطرف فى الديمقراطية كالمستر (والآن اللورد) مورلى وكان وقتئذ محرر
 جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية
 وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فياله من تدهور فى عالم الشهرة
 والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير
 وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها
 السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية
 الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى .
 اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب
 الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من
 كان بهمهم امرها كل جهد فى اخفائها عن نظر الجمهور . وعلت الصيحة
 بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات
 الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما
 الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما
 يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة (شأن كل
 صيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع النوغاء واخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما البس هذه المزاعم لباس
الصدق وذلك انه لم يكذب الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان
الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل
والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس
التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم
الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه
عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السيرادوار
ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الفارغة فلما ان هرب
الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاة
الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومثما
القبطية والاسرائيلية والفوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها
وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بازولوه نظارة الحربية والقيادة
العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى
وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف
ورباض الاول لرياسة الوزراء والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد
بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

« ١ » بلنت كتاب الساف الذكر من ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣

« ٢ » بلنت « التاريخ السرى » ٣٨٤

الى العدو واضاع سلطته . وعندئذ صور عرابي وزملاؤه في صورة «عصاة»
خارجين على مليكهم الشرعى . اما ان مليكا شرعيا يجوز له ان يخذل
شعبه في ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .

والآن بقى علينا ان نبين للقارئ ما كان لضرب الاسكندرية
من الاثر فيما يسمونه مؤتمر أوروبا الدولى وان تقتبع المراحل الاخيرة
التي قطعها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشد
الا وهي الانفراء باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ما تسلم لورد غرانفيل برقية الاميرال سيمور بالبدء في ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دوفرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي ادت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها مفر من استعمال القوة في القضاء على حالة اصبحت السكوت عليها مستحيلا . وفي رأيها ان الاصح والاقرب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لمتنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي ابدته في منشورها في ١١ فيراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر - نقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لما يهيم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

(١) « مصر رقم ١٠ » ١٨٨٢ « انظر ما تقدم ص ١٧٣ »

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .
ولست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما
رياء ونفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت
ولامناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق
اخرى » ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه مبهما غامضا . غير اننا
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذي وقع في ١١ يولية والى الاستعداد الحربى
الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خامرنا الشك فى ان انجلترا قد اعتزمت
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يحمل كلها هي
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن
لها ذلك .

واقدر اظهرت روسيا تأثرها الشديد من بنى انجلترا هذا ورأت
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك
أوعزت الى مندوبها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا بنفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء
تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل
تبعة ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا نحفظ لنفسها الحق في كبح
جأحها عند الضرورة. وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا
التفويض الرسمي اخذ يفاوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على
مسئوليتها. واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه في ٢٠ يولية بمحادثة
دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال
لن توافق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير
ابطاء. لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي ائتمناه باسم « الظروف
القاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية ». وقد ضرب
على هذه النغمة الكونت كانوكى وزير خارجية النمسا فقال انه لا يمارض
في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك انها
تعمل بتفويض من اوربا. الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا
وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما. وقد ادت هذه
السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد التورط فيها الى حد استحالة
النجاة منها » (١).

كانت هذه النتيجة اكثر مما ظمرت به انجلترا. نعم انها كانت
تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها البلاد ارسخ . والآن وقد اصبح ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية الا ان تشهد غرار عزيمتها وتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يومي ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية . فأجابها اليها في الحال .

بيد انه كان لا يزال ثمة المسألة التركية . والى القارىء ماتم بشأنها . ففى يوم ١٥ يولية تلقى مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة . وفى اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالى . وعلى الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالى كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفى ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل الى لورد دو فرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يهمل الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب العالى كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلغ السفراء فى اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه عول على ان يرسل الى المؤتمر فى جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطيع من الآن ان تسير الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذى وضعه المؤتمر فتعبأ الجنود ويعتمد

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكورة المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر لأول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

بيد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمأنت فعلا من جانب بسمارك وكالينوكى فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحمل حملها على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا على المذكورة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلم فيه عصيان عرابي » (١) وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ بناصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في شروط المذكورة التي وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت تأثرة السلطان لهذا العمل واما احتجاجاته ذهبت صيحة في واد لأن حكومات الدول

العظمى - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يعين لها على مسئوليتها وابت ان تعطىها تفويضا حتى في ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي يوم ٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل المسيو فريسيزيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل في مصر فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء في اللذكرة المشتركة لنوا لاقية له وانها ستقوم هي بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك في العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه في الرسالة التي بعث بها الى لورد دوفرين في يوم ٢٨ يولية وهي مكملة لرسالته بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ماوقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التي قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك في العمل من اية دولة من الدول » (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج في مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التي كانت انجلترا تفاوضها فعلا في الاشتراك في العمل معها في وادي النيل . وفي يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٣٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠

لورد غرانفيل على المسيو فريسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكري في مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعها إنجلترا فان إنجلترا وفرنسا تعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ! وحسما للفوضى ! ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - اخطط الحرية التي تحمل المسألة » (١). وقد ابى المسيو فريسينيه طبعاً ان يسمح « باكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس ». على انه لم يعارض في ان تطلب إنجلترا الى ايطاليا (وهي الدولة الثالثة التي اشار اليها لورد غرانفيل في سياق رسالته) ان تشترك معها في التدخل الحربى (٢). فلما احست إنجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعي جيشاً لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهي عالمة ان الاشتراك في الجريمة اشتراك في تبعاتها. على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب . ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب في ٣٠ يولية على ماطلبتة انجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر مناقشة ما في صددده » (٣). ولم يكن هذا الجواب الاجواباً صورياً فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ < ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولا كن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد
تحاشت ايطاليا - كما تحاشت حليفتاها النمسا والمانيا - ان تظهر بمظهر
الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التهمة كلها على عاتق انجلترا .
وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات
دائرة مع تركيا . ولم يكن يسمع الحكومة البريطانية ان تقطعها بلامسوغ
معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكساب الوقت ريثما تصل الجنود وتبدأ
الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اعم ما في الامر انها كانت
تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ
من ذلك مبررا لتدخلها بأنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان .
وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يعلن عصيان عرابي مصر حافي
الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول
الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية « (١) . على ان لورد
غرانفيل لم يوافق على ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على
استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص
بعرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء
الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن
واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان
الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

الى البر في مصر (١) ألا لا شيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لعدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحنل به بل اصر على اصدار البلاغ فوراً قبل تحرك الجنود . اما فيما يختص ببقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما عمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (في ٢ اغسطس) بان يعان المؤتمر « انه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم للحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادل الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد خاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحديدته لم يكن الا افتئاتا جديدا على المؤتمر الاوربى الذى اشترط في المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تقتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبنا احتج المندوبون الاترك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دو فرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولمرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غريبة شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالى بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففي يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكرى اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امره قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخطط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) أو بعبارة أخرى يكون الجيش التركي مجرد تكمة للجيش الانجليزى . اما تصريح شؤن الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضروري ان نفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملّة باطلة بطلانا تاما . نقول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادى النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياغ الغرض من الاتفاق الذى تجرى المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالى . لى يبق على حقوق سيادته كان لا يالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضة شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذى وقعت فيه معركة التل الكبير التى ختمت بها المسألة المصرية كلها . في هذا اليوم استطاع لورد غرانفيل ان يبرق الى لورد دوفرين يقول بلهجة التهكم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

(١) مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ ص ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧

يحمل مركزه مشروعا في مصر بان يرسل الجند على الرغم من فوات الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول « اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث في المصاعب التي ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتكم أن تبليغ جلالته بالطف عبارة انكم أذنتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »

هكذا ختمت هذه الرواية المهزلة رواية التدخل التركي . ولقد أذيع على أثر ذلك في مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفي عن السياسة البريطانية تهمة النش والخداع وتفحى باللائمة على تركيا التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر لتركيا ليظهر اشمزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تعجيلها بالموافقة على التدخل في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت على لسان المسيو فريسينيه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت انجلترا التي لم تكن مثلهما في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

بعمل وحشى وبغدر لم يسبق لهما مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالى يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولمعرك ليس الاتفاق أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التى أضاعت بفلطانها السياسية مكانتها السامية فى مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة فى يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فانقد أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية فى لندن اللورد غرانفيل فى ١١ اغسطس ماترا حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الأعمال العسكرية » (١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارفضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دو فرين فى ٣٠ يوليه « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفى الجلسة التالية التى عقدت فى ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين
الأتراك فانهم احتجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١).
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثمة » « ان الوزارات
الاوربية قد تفاهمت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفى أن تلك الدولة كانت على الدوام
مستعدة للاذعان لرأى الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد
فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجهها
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالنوكى في الامر وهم بأن يدعو
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالنوكى التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ — ٣٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقترح كلمة « الموافقة » وهذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال
 انها تعنى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه
 « بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً للفظين اللذين اقترحهما وهما
 « اطلاع » أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق الوزارة »
 واعلن ان « ليس في نية حكومة جلالة الملائكة أن ترجع في تصريحاتها »
 وأنه اذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأتها نافذة بعض الشيء
 فهي مع ذلك « مستعدة لأن توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان
 اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى
 ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك
 قد تداول الرأي هو وبسمارك فقد رضى بالمدول عن الامر كله مفضلاً
 تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انتهاء
 غير طبيعي ونجحت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب
 سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا في اصطناع
 القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية
 وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها
 الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيدها بكل
 ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

في اختيار الامر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينييه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أنى المجلس أن يصنى لادلته ورفض اقتراحه فاستقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برئاسة مسيو دكلارك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلى الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل في ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكثها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امتدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وقتئذ في تسمية «فرسان القديس جورج» (اي الجنهات الانجليزية) (١) . وفي يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارنيت وولسلي في جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات محتلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة في ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جارينا ماذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقلنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واتفاقا

(١) اذا أراد القارئ وصفا كاملا صحيحا لهذا الجانب المهم من تاريخ الحملة المصرية فارجع الى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصاح خاتمة سنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية في مصر كانت حقيرة المنشأ دنيئة الوسائل والاسلوب

لا عن طريق الكيد والدس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والالتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطاني لم يهتموا قط بالانتفاع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل ما في استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لمرابي فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يتمتعها ان تملظ على مصر ويضطرها الى استعانة الباب العالي غير ظنها ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها في حرب مع اوربا لو على الاقل في مشا كل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن تنسى الى جانب هذا كله انها هي نفسها كانت عاملا فعلا في الامر فقد سمعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحمت بضررها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع في مصر من الحوادث في تلك السنة . فقد « وطد » السير جازنت دولسلي النظام في القاهرة وجي . بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله في هذا السبيل انه النى للمراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالفاء اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التوبيخ رئاسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر عال بالغاء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسوأة الحكم المطلق الذى اعيد الى الخديو والذي اصح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته المعهودة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان فى نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بانيمة الخال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجعل بخاطرنا ان نأخذهم في سبيل ذلك باتباع ارائنا وان نحجر عليهم حجرا يستثير حقائظهم : لقد رغبتنا ان يحيا المصريون حياتهم التى القوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل بانشاء مجلسين نيابين يعينان باغراض الحكم الذاتى احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والاخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

عشر وتنتخب مجالس المديریات بقيتهم . وانما سمي مجالسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يبدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه .

يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايرادات والمصروفات التى عينتها المعاهدات الدولية .

اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقيون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك فرأيها كراى مجلس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجالس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دوفرين ليتمكن المصريين من « ان يحيوا حياتهم التى افوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه في مجلس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل ما فى مصر من الساطة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة .

(١) هكذا وصفه المستر لا بوشير . هانساود . المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣

ومع انه لم يكن هناك تمهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة
 المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبحت توقعها امرا
 معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه
 النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول « لو
 كنت ندبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذى تقوم عليه ولاية
 هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة
 كل شيء لارادته ولا استطعنا فى خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد المادية
 ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد
 ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بمن
 غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلافة غير فر
 الزماد فى اعين الجمهورين البريطانى والاوربى والا ففى فى الواقع تثبت
 ماتريد نفيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبحت بالضبط عميد امن طراز
 حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت
 الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد آلة صماء ليس له من الامر
 شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .
 والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

(١) رد السير ادوارد غراى فى مجلس العموم على سؤال من المستر كاتل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٨
 (٢) يقول كاتب المقالة الممنونة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المذكورة فى مجلة
 السكوارترلى ريفيو المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٢٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة فى مصر كان
 صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التى كانت عليها البلاد وليسكن هذا التدخل قد قضى على
 هذين الامرين بطريقة فعالة وهو ما كان يكون لو اتمصر عرابي

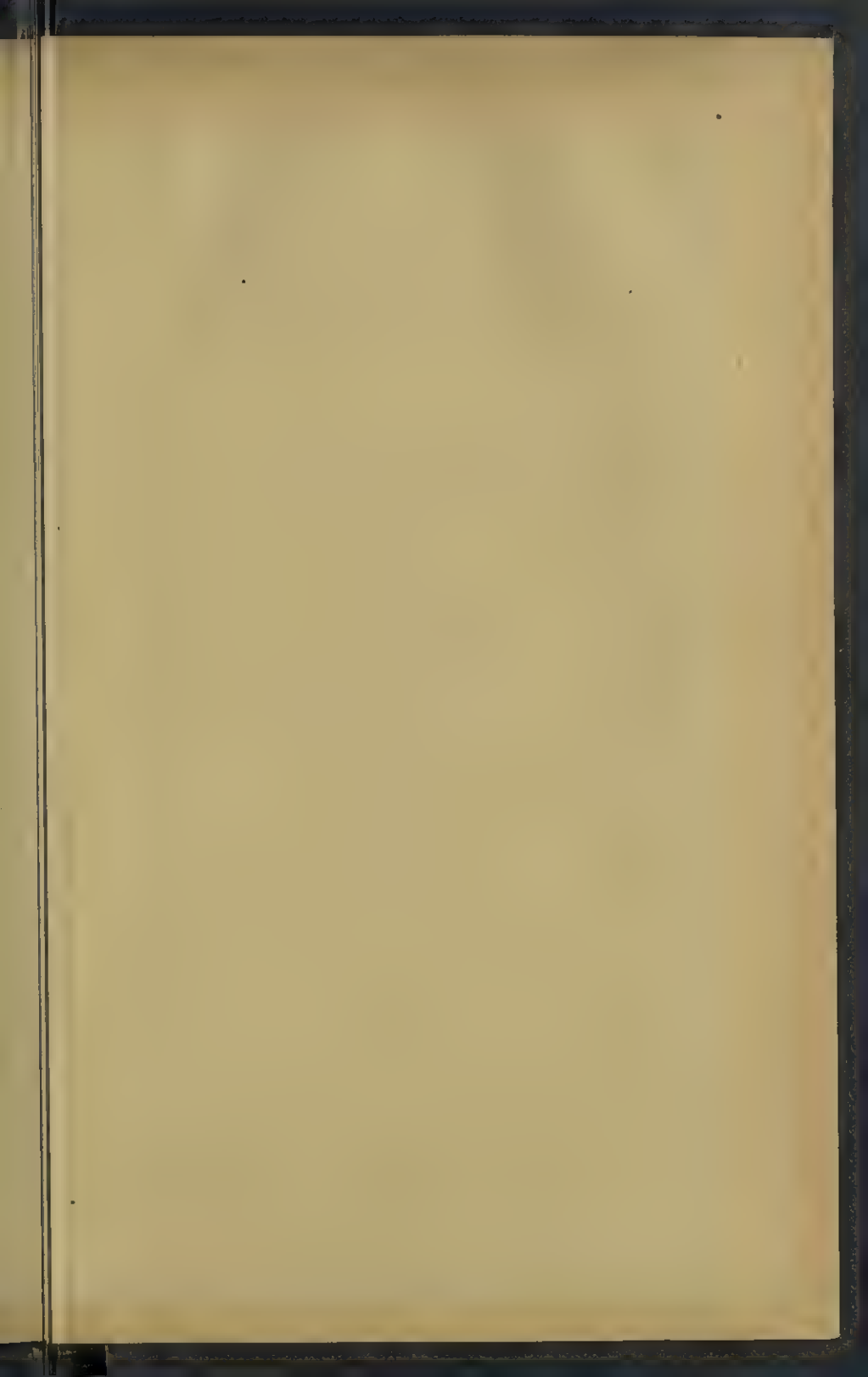
ولقد كان من الضروري ان يختار رجل يعمل عمل المعتمد . اما السير
ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فن جهة كان
بغياضا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة
الحيلة اللازمة . واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السبعين
المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق
ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز واسن والسير ايفلن
بارنج . وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالمالين
الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفي ١١
سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر
ستة وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجردة
تسييرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه - كما يتبادر الى ادفمان
بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار
مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهلها ، ولكن يراد منه هل
تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهلها السياسية
خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء
على مصر والحرية في الشرق »



الفصل السادس عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات .
فالظاهر الخلاب لعمل انجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين
ثارت نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها انجلترا لتوطيد
مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟
فلنسلم معكم باننا لم ننل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن
تعالوا فانظروا النتائج . الم ننقذ مصر من الخراب ؟ الم نصلح مالياتها
اصلاحا باهرا ؟ الم نتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما
عجيبا ؟ فاذا يهكم اذن من امر مجيئنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قديما
على الشعب المصري باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد
العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسويغ ماعملناه » . وهذا التدليل
يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل
والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية
والتفرقات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد
السكان وهلم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨) الذي منح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن
نشرت التيمس « بيانا » خلايا يدل على تماظم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصادراتها
ولرباح رؤوس اموالها بل واعمال بردها فيما بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦

طبيعي هو اعجاب العامل بعمق وانه لمن الطبيعة البشرية ان يغطي هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الحيرة وعدم التثبت أكان الاحتمال البريطني مشروعا في اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت في مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلي الرغم مما قطعته من العهود المديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بثت هذه المدة وهي حريصة كل الحرص ان لائس بالدول اوربا من حقوق اساسية ومتمتعة في الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم في سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاسفاد مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لأنها لما نجحت في تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التي كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل في وادي النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح في تنظيم مالية مصر في مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) تنسحب من البلاد ويحسب مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجارا اصطلمت بالمهمة فسمح لها بالبقاء في مصر . وكان نجاح لورد كرومر في انقاذ انجلترا من تلك نورطة الخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السيامى العظيم .

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي ان يكون تحليل عمل الانجليز فى مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لابد من الاجابة عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذى قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلنتكلم عليه اولاً .

لقد جرت المادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذى يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد المقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المسترف . س كلارك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول . . . « للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين فى أواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٠ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد ينجح الى الانسان لاول وهلة ان لاشيء أعدل من أن تجري
المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقتناع القارى
بان هذه الطريقة مضللة تماما . فهاذا كانت السنوات الاخيرة من عهد
اسماعيل باشا ؛ انها لم تكن من سنوات حكمه كريمة بل كانت من
سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوربيين الذين كان كل همهم
الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها
مما ضيعوا الاجل به كل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب في
أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياسا
للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك في بحمه طريقا مؤدية حتما
الى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحققة ينبغي أن تكون بمقاييس
أخرى فاما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن
تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير
الذى ابتدئ بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ ايام كان قانون التصفية
لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد نقص
الضحايا التى استتبعها الكوبونات . فاذا ما قارنا بهذين المقياسين
وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة - وان كان هذا
ليس رأى اللورد كرومر - لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما
ذهب اليه اللورد - ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث)
أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في اننا لو جعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءا واطراداً للتقدم السابق الذي قطعتة غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى في عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية في عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا في هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان في ايجاد التوازن بين باي الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التي وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضي . فقد قدرت الإيرادات بـ ٨٨٤٦٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٤٦٣٠٠٠ جنيه (١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذي أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمراراً للاصلاح الذي بدأ في عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التي بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذي تم في عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر والى الجمهور . لقد جاء قبل اجمعون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

الحالة حرجة كما صوّرها اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .
 فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بعثته أو الحق بها فيما بعد الى
 الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكّدوا للجمهور
 الاوربي النجاح الذي ستؤدى اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام
 وحسن الحال . فهو نوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا
 في ان يظهروا للعلا أن من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية
 اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تتراوح
 بين ١٦ شلنا و ٣٢ شلنا لا تعتبر ثقيلاً على ارض ينتج الفدان منها في
 الوجه البحري ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيها و ٣٠ جنيها وانه ان كانت قوة
 الانتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحري فان شر الضرائب هناك
 لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع
 الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يمتضى مع الزمن الى عهد محمد
 على . ولقد ذكر المستر فيليز ستيوارت الذي رافق لورد دوفرين في
 بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصري ليست فادحة بل هي في
 الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزي (٢) ونفي وهو غضبان
 أنف ماشاع في انجلترا من ان « الضرائب في مصر قد زيدت اجابة
 لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثهم من المصريين
 مجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت في بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور فى تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المرايين» (٢). بل ان لورد نور ثيرونك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحي الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى قلة الضرائب والسكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الاتفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيتهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣).

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خديعة الجمهور الاوربى الذى كان يتلف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سنى الاحتلال يبيدين عن تلك النظرة السوداء التى اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر وقم ٧ «١٨٨٣» ص ٥

(٢) الصحيفة البرلمانية للتجارة رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣

(٣) مصر رقم ١ «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ما اشتهو افلا تقع تبعته على المحاكم المصريين السابقين ولا المراقبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومحيى لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصابته مائة البلاد ولا ريب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندهذا الحد فان الانجليز تذرعوا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة (وهو القرار الاوحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية ما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأنما ارادوا زيادة الطين بلة فلهذه طواعات الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التوبيخ عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لابد من التعجيل بتعويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذا ذاك تشكلت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مدهشة حتى انها اقرت في احد الايام مالا يقل عن مائتي عشرة طلبات (١). ولقد بلغ مجموع ماقرر دفعه لاولئك المنكوبين ١٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه ولما حان وقت الدفع لم تشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الفرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تبهظ بها طاق المكاف المصري. ولمعرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو ادنا من هذا على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبته وزارة الاحرار ضد مصر.

وكان بديها ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق. وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بمعجز ينيف عن ٦٠٠ ر ٠٠٠ جنيه بينما قدر المعجز في سنة ١٨٨٤ بـ ١٠٠٠ ر ٢٩٤ جنيه (٢). وفي خلال حملة السودان اى - بعد هذا التاريخ - ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير المعجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٨٠٠ ر ٨٠٠ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التي كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣). وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد.

(١) خطبة السير جورج كابل في مجالس الموم هانسارد - مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) ص ١٤٨٩

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٨٥ » ص ٣

(٣) « ١٨٨٤ » ص ٥٣

فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل مما حل مما قام في وجه اسماعيل باشا اوفى وجه المراقبة الثنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذلها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالى هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداءً من ذلك المستوي المنحط المقرون (نقول مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا - مجزم الا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدومه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساعت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارىء مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الاصلاح فهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضبط المدينين الاوربيين الذين لم يتخرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل انجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل انجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارئ فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية الممدنة » بكل ما تنطوي عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر بعقريته التي أتت بهذا التغيير المحير للالباب . نعم انه غير لهجة فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا عن التنويه بعقريته والا كبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان الفجاج المالي يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدها

غير مساعدة محدودة» (١) هنا يجد القارئ تكرماً صريحاً عن كل فضل اللهم الا عن فضل ساي هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل ». وان هذا الفضل السلي قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر يا له من نظر في المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحمل المسألة وتسير الامور على اذلالها !! وقال اللورد كرومر في سياق آخر « قد ينبغي عن الاذهان اننا في تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاطهار حيويه البلاد الا في ربع القرن الاخير . . ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور سائياً محضاً - أى لو انهم قصروا انفسهم على نزع القيود التي قيدت الناس فيما مضى في أعمالهم ولو انهم قصروا الحكومة على وظيفتها الاساسية ، لبغيت الامة من التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً » (٢) اعظم هذا العمل عملاً والقيام به ، قياماً : انه لأول مرة في تاريخ مصر قد نزع عن الامة قيودها التي كانت تضيقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك : لعمر الحق اننا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار منة مضاعفة كهذه المهنة !!

على ان المسألة بخلافها لم تكن وباللأسف الا حديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمتص على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها ما لم يساعد الطبيعة مساعدة

« ١ » مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٨

٢ مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢٠٦

كبري . ذلك بان مصادر الناس الاقتصادية هبطت الى الحضيض بعد الخراب الذي سببته الحرب . ثم سرعان ما ازداد الطين بلة من جراء الكساد التجاري والصناعي فقصي على كثير من صغار الفلاحين واثر في كبار الملاك تأثيرا سيئا جعل التفكير في زيادة الضرائب لسد هذه الديون الجديدة وهما من الاوهام . نعم ان الجزء المخصص من الميزانية اي قسم حملة الاسهم قد راج في نفس هذه الشهور العصيبة رواجاً جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن هذه الزيادة لم ينتفع بها قط لانها بمقتضى قانون التصفية يجب ان تنفق في شؤون بعض سندات الدين الموحد . وهناك تبين ان لامناص للخروج من هذه الورطة الا بالالتجاء الى الطريقة الصالحة القديمة طريقة عقد قرض جديد لتغطية ماتراكم من ارباح الديون ثم ان يعدل قانون التصفية تعديلا ملائماً للحال . وهذا عين ماوصلت اليه لجنة جديدة خضعت الامر وكان لورد كرومر عضوا فيها . وقد رفعت هذه اللجنة الى اللورد غرافيل عدة اقتراحات على جانب عظيم من الاهمية بقصد عرضها على مؤتمر أوربي جديد (١) . وكان اول هذه الاقتراحات يرمي الى ان تضمن انجلترا قرضا قدره ٨٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف في المائة على ان يقصر هذا القرض على تسوية الديون السائرة مع العلم بانه يكلف الخزانة عبئا جديدا قدره ٣٥٠ ر ٠٠٠ جنيه وان الميزانية حتى

بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تمذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٣٧٦٠٠ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة ولايرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة اذ جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستقصر على نفقات الادارة لا على شراء ما في السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العجز المادي وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم الفرقة بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة (١) .

وبمباراة اخرى ان الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذي رأي فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادي والادنى ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من الفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقا بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط غلبة في سيلاهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . ليت شعري كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ ! اذن لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلال على ان العقدة لم تحل بعد حلاناما اذا ما هي الوسيلة للتخلص من عجز ال ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآف

الذكر ؟ لقد رأت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح
الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى اعلان افلاس جديد.
وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالي علاجا هو نفس العلاج
الذي سددت اليه سهام النقد وقما كان المصريون هم المرابين له . ان
اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيده الحكومة
البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي الميسو جويير وكان السبب
فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوبيير لا
يسمح به للثور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة .
ففى ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان
ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب
المشروع الجديد : ولكى تكون الدعوة أشد وواقع ولكى يخطاط لما
عساه ان يكون من ممانعة الدول في تضحية اخرى بمصالح حملة الاسهم
رجع الانجليز الى ما الفوه من طرق اثاره العواطف والشعور فخالفوا
صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومغاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا
يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكتب المستر (والسير فيما بعد)
ادجار فسننت « المستشار » المالى الجديد الذى خلف السير اوكلند
كولفن المستقبل يقول : « لند راعى مارأيت خلال رحلتى فى الصعيد
من املاق الفلاحين ان بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيت في غير مصر من البلاد « ومع ان ضرائب هذه الجهات لم تحتمل زيادة ما فانه « يجب نقصها اذا أريد أن تجي جباية منتظمة (١) » ورأى سلطان باشا رأيًا يشبه ذلك فقال « ان البلاد لم تبلغ من التمس ميلها الحاضر فالفلاحيون بالنظر لديونهم وهبوط اسعار محصولاتهم قد غدوا في ضنك يستحيل معه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة » (٢) . وكان من رأيه أن تخفض الضرائب بنحو ٢٠ في المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلتا . ورأى نوبار باشا الذي خلف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقص مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الاراضي قائلا: ان كل تخفيف دون هذا حرجي بأن يبقى الفلاحين في محال الدائنين (٣) . وعمل المستر جيسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حسابًا مفصلاً لدخل وخرج فلاح حقير متوسط الحال ثم استنتج انه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .

وعلى ذلك التمت كتب الكولونيل (والسير فيما بعد) سكت - مونكريف الذي جعل ناظر الاشغال العمومية في تقرير له يقول « ان حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طائفة من دواعي هبوط الاسعار كالطاعون البقري ودودة القطن وغير ذلك قد جعلت الناس أضعف

(١) مصر رقم ٣١ (١٨٨١) ص ٢٠

(٢) مصر رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٣ - ٧٤

(٣) المصدر نفسه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٥

من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢).

ولقد كان من دواعي المعجب حقاً أن ينتبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الاعباء التي كان يرزح الشعب المصري تحتها مع أنهم هم الذين طالما تجاهلوا في الماضي أو أنكروها. ولم يكن مذهبهم في تعليل خرج الموقف بأقل عجباً. هبوط في الاسعار وطاعون بقرى وهلم جرا كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهده مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عندما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمشي الصراحة والشدة (٣) ومما ينبغي ملاحظته شدة حرص القوم على الايشيروا أية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد الا وهو تدخل انجلترا وحملها المصريين على دفع ثمن اخضاعهم. على أن الاغرب من كل ذلك ان اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها ببناء على التقارير التي وصلتته من الهند (وقتها فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٢١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان المجموعة المصرية السابعة عشر ١٨٨٥ « ملأى مذكرات وتقارير خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في معظم امان الصادرات المصرية . وقد كتب اللورد كرومر نفسه يقول « ان الهبوط الفاحش في اعمار محبوب هو الذي اقترأه الى الصعيد ... وهو الذي يحمل تخفيض ضرائب المناطق التي تزرع القمح امراً لازماً كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ » (١٨٨٥) ص ٤١ « بالأسفا على انه لم ير ذلك اللزوم في السنين التي كان اسماعيل باشا يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع الكوبون بضمه اشهر لئلا هذه الاسباب

« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضى الهندالدارة الخصب (١) الاشد ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباته .

على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صيحة في واد . فأن فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتا ان توافق على أى قرص تقرضه انجلترا وعلى أى نقص لفائدة الدين واشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في انها ذكرت للورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها للمسيو فريسينيه في ممرض تسويلفه عزمه على غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا اعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفبر فان خراب البلاد يكون تاما . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر فكان ينبغي اذن الا « يتم » الخراب الذي يحق في اكتوبر ونوفبر وقد اضطر المؤتمر الذي عقد في لندن في شهر يونية أن ينفض في أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

(١) مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١

(٢) المصدر نفسه رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسماه من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كان عمله هذا غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبي صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرفعوا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



« ١ » مصر رقم ٣٦ « ١٨٨٤ » ص ١٧ - ٢١ . مما تحسن ملاحظته ان الفكرة انجبت أولا الى الاستيلاء على جزية الباب المالي . ولكن اللورد نورثبروك رفض تلك الفكرة رفضا باتا لان الحزبية كانت مضمونة لحمة السندات التركية من البريطانيين وعنده اعتمد اللورد كرومر ورفاقه ان يرضوا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تمة)

لقد أصبح موقف الانجليز بمد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثبروك الى لندن مرة اخرى اضيارة من التقارير القنصلية المشهورة التى أصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب القلوب . وقال فى رسالته الملحقه بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بانهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تبلغوا بشيء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم النعسة » (١) . ولم يتعرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى أصبح يستحيل الحصول على شئ منه ، من ان يذكر التجاءه الى اقسى الطرق فى انتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

بربرى » وقد جاهر احد رجاله فى الفنصلىة بالامر فقال « كانت الضرائب فى السنوات الماضية اثقل ولكن اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجبى اكثر مما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر كالتى نفذت فى هذا العام » (١). كذلك وصف المستر جيسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال « لاجدال فى ان حالة الفلاحين ازدادت سوءا عما كانت عليه منذ عامين . نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا فى ارتجاع ديون قبل حرب ١٨٨٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا فى السنوات الماضية . لقد احتيج الى ضغط شديد فى تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التى تريدها الحكومة ويقتضيها اداء الديون الخاصة » (٢).

ويلاحظ القارئ انهم فى هذا المقام ايضا لم يشيروا بكلمة واحدة الى ان هذه الارتباكات المالية يرجع معظمها الى الاعباء الجديدة التى اثقلت بها انجلترا كاهل الخزانة المصرية بل عزوا كل ارتباك منها الى امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فن الحق كما اعترف السير ادجار فزسنث انه فى دفعتين مختلفتين فى سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل دفع المطلوب منها سوى ان

« ١ » مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٩

« ٢ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٩٤

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١).

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الإصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر. ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفزعا كما فعل اللورد كرومر (٢). ولقد كان مسلكه هذا شدا انطباقا على حكم العقل اذ لا ريب في ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها. وسرعان ما ادرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال في اوائل سنة ١٨٨٥ في تقرير مطول عن « جال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار. وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣). ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنى ابدى القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امدها » (٤). وقال فى تقرير آخر مع التأكيد الشديد « ليس هنا كما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥٢ ٥١

« ٢ » يوجد تقريره فى مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

« ٣ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

« ٤ » المصدر نفسه ص ٤٥

في الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف « (١) .
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التي اوردتها في تقريراته السابقة
كانت هذه الحيل النجح من سابقاتها . ولكن التمويضات التي
يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قد اديت
بعد لنفاد المال وكان رعاا الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها
عاجلا . فارسل اللورد غرانفيل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة
أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة
اقتراحات جديدة اهمها (٢) . ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية
صافيه ٥٠٠٠٠ ر ٥٠٠٠ ر جنيه وفائده ٣ ونصف في المائة وان تخفض فائدة
الدين الموحد وسندات الدائرة السنية بمقدار نصف في المائة وان تؤجل
تأدية اقساط الاستهلاك ، وان تباع اراضي الدائرة السنية والدومين ،
وان تفرض الضرائب على الاجانب ، وان ينقص من ضرائب الاراضي
نحو ٥٠٠٠ ر ٤٠٠ ر جنيه . ولقد كانت المفاوضات اسر واسهل في هذه
المررة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض ؟
وقد صرح اللورد نور ثبروك في معرض الجواب عن هذا السؤال
والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون
« من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي مقام الاشراف الدولي » ثم
قال بشيء من السذاجة « وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

« ١ » مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤١

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٥ » ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأيت امورا كثيرة تمنع من اسلام مصر جملة الى انجلترا، وطابت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المفاوضات بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التي كانت انجلترا مقبضتها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية وخطر الشأن (٢) مضمونها مايتأتى: (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٥٠٠٠٠٠ ر ٩٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة (٢) ان يخصص المقبوض منه بدفع تمويضات الاسكندرية وتغطية ما تراكم من العجز في السنتين الماضيتين (وقدره ٥٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (٥٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه) واعمال الري (٥٠٠٠ ر ١٠٠٠ جنيه) وبعض وجوه اخرى (٣) ان تفرض ضريبة قدرها ٥ في المائة على الكوبونات لمدة سنتين. وبعبارة اخرى ان يحجز ٥ في المائة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان يؤجل دفع اقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان يلغى فوق ذلك شرط

١٥ «المجلد الثاني من كتاب الاورد كرومر الاكف الذكر ص ٣٧٠

٢ «مصر رقم ٧ «١٨٨٥» ورقم ١٧ «١٨٨٥» ص ١٢١ وما يليها

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الوائد من الابرار ويستعاض عنه
 بأخر يقضي بان عجز الميزانية الحرة يغطي من الابرادات المخصصة
 وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخرى
 الابرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الاخير
 على حقيقةته حددت نفقات ادارة البلاد تحديدا دائما بمبلغ ... ر ٢٣٧
 جنيه . والى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة
 مالية اخرى حق بيع اراضى الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في
 فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التى اسدتها الى من
 تولوا حكم مصر حديثا نعم ان فائدة الدين لم تخفض تخفيضا دائما ولكن
 تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وضريبة هـ فى المائة التى فرضت على
 الكوبونات والنظام الجديد المتعلق بالزبادات وحق فرض الضرائب
 على الاجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتبين حد ادنى لابرار
 ادارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتى من
 مجرد نقص الفائدة كما حدث فى سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح فى وسع الادارة
 المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادى لن يعود بالخير من ذلك
 المهد على حملة السندات وحدهم ولكن عليها هى ايضا . وفوق ذلك فان
 ما كانت فيه وتتنفذ هذه الادارة من ارتباك مالى ستقضى عليه شروط
 القرض البديمة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكوبونات .

علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها
الاتفاق ولم تعرض لذكرها بمد . لعل القارىء قد لاحظ من
الاعتبارات التي اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب
الاراضى تنفيذا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبت بها
اللورد نورثبروك واقراها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضى كلها
بمبلغ ٦٦٨ ر ٤٠٠ جنيه بدلا من ١١٨ ر ٥٠ جنيه كما كانت في سنة
١٨٨٤ . فلجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذي
يبلغ ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونفني بها اللورد كرومر
قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشؤون الادارية . ذلك
بانه لم يكدر الامر العالي يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهران الميزانية
تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هي عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها
لنقر الجهات التي يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه
الضرائب نحو ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا
له بل محتما عليه ان يأخذ من ال ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه المراد تخفيفها عن
الفلاحين بمبلغ ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة
وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه
قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ
المدكور تاركا الضرائب في الوقت عينه تجبي كما كانت (١) . وقد وصل

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفخر بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التي ذهب بها بالمائتي الف جنيه . ولبيان ذلك ينبغي ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التي قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » السخرة . اتنا سنخص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت . ولكننا في هذا المقام لا بد ان نشير الى ان الـ ٢٥٠.٠٠٠ ر. جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الاراضي قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون محل العمال المسخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضي اموالا لا تأتي الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بالـ ٢٥٠.٠٠٠ ر. جنيه التي جعلت مرحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الامر تدخلا سياسيا

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصالح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتاحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغنتها عن مساعي اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى الى العاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدى كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح فى

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ - ٧١

(٢) والكلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطليعة نفسها تدخس هذا الموضوع لتمام موضوع اتفاق لندن بوضع جبل لامبى لها . فهو يقول فى ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر فى الحالة المالية . غير انه انقض دون الوصول الى اى نتيجة عملية » . ثم يضيف فى ذلك حشوة فيها « ثم امتدت عدة قرارات تتعلق بالامور الى ناقذتها المؤتمر وصيغ منها اتفاق وقع عليه مندوبو الدول الكبرى بلندن فى مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر واصافه التاريخ : وحاء فى فهرس الحوادث الذى اوردته فى نهاية الجزء الثانى مقاب ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ما بين قرص مصرى قدره ٩٠٠٠٠٠٠٠ رجبته عقد بضمين الدول « ولم يذكر شيئا غير ذلك ! بهذه الطريقة واشياها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا يدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .
 ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح بأى وجه من الوجوه جميع الطرق
 التى احرز بها هذا النجاح فاعلمها داخل فى باب الادارة ، ومصادر هذا
 الباب غير موجودة بالمرّة أو مدفونة فى دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت
 لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان
 فى عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما
 يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته
 نفعا تتعلق بالطرق المتنوعة التى وصل بها الى تقويم أود الميزانية ، وان
 الاثر الذى يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بأنه
 ممدوح جداً . فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت بزيادة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه^(١)
 ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف فى تقريره للورد روزبرى
 بأن « ضرائب الاراضى قد جبيت بضغط عظيم »^(٢) أى بالطرق التى
 زعمها قاصرة على ما كان فى الماضى من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم
 نحن نعلم انه فى هذه السنة عينها قد شرع فى تلك السياسة البربرية سياسة
 بيع أراضى الدومين والدائرة السنّية وهى سياسة قد صرحت الحكومة
 المصرية بأنها ليست مصدراً للثروة عظيماً ثابتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شديدة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالمأجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية في سنة ١٨٨٥ ما لا يقل قيمته عن ٤٣٧٠٠٠ جنيه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيه قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في إنجلترا نفسها انتقاداً مرّاً ، وأما من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلاً الى فرض اتاوة على المصريين سداً لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع اخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٣٦ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه . وبيع معظم اراض الدومين بـ ١٢,٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدرون القيمة الحاضرة الاراضى المبيعة بمبلغ ٢٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه « الاهرام » ٥ يولييه سنة ١٩٠٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

المالية المتنوعة . وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢,٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل ١٤١ ر ٣ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيهه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠ ر ٢٨ جنيهه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة ان أكثر الذين دفعوا البديل انما هم من أبناء الاغنياء ذا كراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه ابناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين (٣) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيهه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيهه دفعها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تتصيد ابناءهم لتعصر منهم البديل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها ممكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلاً أنفق شيء من المليون جنيهه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات اخرى نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩٦,٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً انتقلت في تجديد القناطر
الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع (١). نعم ان لاموال ردت
فيما بعد الى وجوها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت - وهو المحتمل
في ضبط الميزانية - ثم انا نعلم انه من حين لا آخر كانت تستقرض من
صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى
نظام سابق . فقد صدر أمر عال في ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ « يجيز »
لمندوبى صندوق الدين أن يميروا الحكومة رصدهم مضمونة (٢) . وفي
الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة في التخلص
منهم . فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكاً الى
اللورد روزبري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر
قائلاً ان ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى
تؤيدها اقتراحات المستشار المالى » واستتبع يقول وما أشبهه في ذلك
بمن يرى القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينه « الى أى حد
يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر من غير شك حرى
بالنظر والتفكير . . اننى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى في
التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى » (٣) .

« ١ » لم تبلغ النفقة في هذا الباب ١٠٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر

رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٢٢

« ٢ » مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٤٧

« ٣ » مصر رقم ٥ « ١٨٨٧ » ص ٢٥

لعمري الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنبية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان ذلك المسعي لم يأت بشرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولي الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسمع اللورد كرومر الا ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون المعجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لاول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة فانها ارتفعت من ١٠٦٢٩ ر جنيه الى ١٠٧٤١ ر جنيه ، ولذلك تخفضت الايرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٨٦٥ ر جنيه الى ١٠٧٨٨ ر جنيه (١) . هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لا بد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامي خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذي بلغ ٤٣٧ ر جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من السعوضة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع

اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر فنتج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا مبلغ ٢٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه (١). وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنوية ومصاحبة الدومين ، فبعد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تقفل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الاشهر البالغ ١٤٠ ر. ٢٠٠ جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨ (٢). وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٠٥٣١ ر. ٢٠٠ جنيه الى ٩١٩١ ر. ٢٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠ ر. ٢٠٠ جنيه التي ساعدت على سد نقص الكوبونات (٣). وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاية الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ في المائة المفروضة على الكوبونات (٤).

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمه اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف في مصر لانجلترا وللورد كرومر . نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصماب جديدة

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ١٨٨٧ ص ٨٥

نشأت من أن تقلت إليها أموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو الى الخوف على الحدود دعي الى الجندية عدد عظيم من الاهلين وفي الوقت نفسه انزل مقدار البديل العسكري من ٤ جنيها الى ٢٠ جنيها ليكون « امتياز » الاعفاء في متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البديل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحري . فادى ذلك الى نقيجة باهرة . ادى الى ان دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨٠٠٠ جنيه تقابل ٦٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام ايضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدي عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر ان هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما ان الدخان الذي يجلب من بلاد اليونان او من تركيا كان يؤدي عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المتشعب بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل الحكام لا يذهب إلى خزائنهم بل يذهب إلى يد الخزائن المالية لأن ازدياد زراعة الدخان المصري واستهلاكه قد منعنا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبي (١) وعلى ذلك الغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣ جنيهات فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة في سنة ١٨٨٨ من الرسم الكرمي المأخوذ على الدخان الوارد ربما صافيا قدره ٣٣٣ ر. ٠. ٠ جنيه في حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ١٠ ر. ٠. ٠ جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالي قد قرن بالنشفي والانتقام . ثم رأى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصري لا يزال « محميا حماية شديدة » لانه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضي التي تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفي الوقت نفسه رفع الرسم الكرمي على الدخان الوارد الى اكثر من ٤٠ في المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد في هذه السنة ٢٠٠ ر. ٠. ٠ جنيه (٤) وهي نتيجة مالية باهرة حرية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » من ١٩ - ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » من ٧٩ - ٨٣

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » من ٢٣

(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » من ١٤

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » من ١٦١ - ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الالاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضباب صناعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق متقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الخرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فقيا قلناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباع في اى مملكة متحضرة ، وانها مما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية المديته دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بما لها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبح كل ما بعدها هينا لينا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا بحمد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد درومند ولف - الذى سنصف بعثته - تقريراً ضافياً عن نظام مصر المالى اسف فيه « المصائب الفادحة التى عاد بها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض النشء تخفيف العبء الثقيل الذى القاه على كواهل الفلاحين دينهم دمر صناعتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلاً « لو ان الدين كان نتيجة حروب واسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في انقراض ظهورهم بهذا العبء الباهظ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الامر وكانوا مجرد الات صماء او حيوانات مسفرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم» (١).

لاشك ان السير هنرى درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم. ولكن العجب الشديد ان تذكر هذه الاراء بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لا تحصى وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذى يرمى اليه السير هنرى درو مندولف انما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر. وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بأن يثير سخط اوربا كلها لان فيه سميا لنقض «الالتزامات الدولية» اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شاكل ذلك على ان المحاولة لم تنجح شيئا. فقد اصمت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الارباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠.

يبد ان اللورد كرومر لم يعد شديدا الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التى ذكرناها آنفا، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين. وفوق ذلك انشئ فى يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما نكوف منها ر... ر... ٢
استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستعير من هذا
الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد (١) وقد بلغ الاحتياطي
في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠٠٠٠ جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة
اضيف اليه ٢٣٧٠٠٠ جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد
كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » (٢) فقد
بلغت الرسوم الكمر كبة على الدخان الوارد ٤٤٢٠٠٠ جنيه ، والبدل
العسكري ٩١٠٠٠ جنيه ، واثمان الاراضي المباعة ٤٢٠٠٠ جنيه ، وبدل
السفخرة ١٢٣٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩٧١٩٠٠٠ جنيه مقابل
نفقات تبلغ ٩٥٢٣٠٠٠ جنيه (٣) . بل ان السنوات التي تلت كانت
اشد رخاءا ويسرا الي حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات
عن المبلغ الذي قدره اتفاق لندن باكثر من ر... ر... ١٠٠ جنيه (٤) وهذه
هي الفائدة التي جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظفر

(١) مصر رقم ١٨٩٣٢ من ٦ وقد اعتمدت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣
اكثر من ٧٥٠٠٠٠ جنيه وهي ميزة لم تظفر بتبناها ادارة من الادارات السابقة . وكان هذا
الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال
العسكرية خاصة . ولكن اختلفت منه في سنة ١٨٩٧ اكثر من ١٨٣٠٠٠٠ ر... ر... جنيه لاجل
حمة دفقة . فلما كشف الغطاء عن ذلك المال اظهرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبلغ .
وكان اللورد كرومر قد اوع صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطي العام ٥٠٠٠٠ جنيه
للحرب السودانية ولكن حمة السندات رفضوا الامر الي محاكم والزم الحكومة المصرية
رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) للصدور عيته ص ٧

(٤) « مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥ »

بمثالها مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبتزايد الايراد امكنه ان يحصل بصفة
دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع
الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة
١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل
الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنوية فزادت ديون مصر اسميا ولكن
فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف في المائة وحصلت
الحكومة من وراء ذلك لارى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠٠٠٠٠
جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع الاورد كرومر ان يكتب الى حكومته
يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزانة
المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢)
ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١٠٠٠ جنيه اعباد ذلك
التأكيد فقال « لست مبالغا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن
يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال
فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣)
وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فمن القواعد المقررة فى فن السباق أن يتتبع المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ - ٧

(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٥

« ٤ » اقتدأت الصراخ على ... وهكذا فى ان الشعب فى الانصار تراخى الى عام ١٨٨٨ .
وفى هذه السنة احرز ناقص اسبق اخر زمه جيه بور ذكر وركابه الساعف المذكرا مجدداً ص ٤٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجتهدوا في احراز قصب السبق بشروط
واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تعد المالية حلبة
سباق ، ومع ذلك فإن المجهين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما
أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كان مقياس
المقارنة الذي تدارن به بين نجاحه وبجاح من تقدموه فانتا لا تصل الا
الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً
نادراً . فهو لم يبتدىء من النقطة التي ابتداء منها الآخرون ولكن من
نقطة تتقدم نقطة ابتداءهم تقدماً كبيراً . فكان بذلك أقرب منهم الى
الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة
وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة
تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سواه . وفوق هذا وذاك
فانه ليزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها
لاخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق . الا اننا بكل اخلاص ونزاهة
لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمقدارة واستحقاق .
لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه
سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد
كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً .

الفصل الثامن عشر

الغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستنير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروع الامثلة يدل على المزايا الادبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الهمجية التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المعروفة «بالكرباج» بها كانت تجبي الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريمة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقوا الجسور مما عساه ان يكون من طغيان النيل . كان هؤلاء التعساء يلزمون العمل على اعين نظار مساحين بالكرباج ليلا ونهارا اسايعا وشهورا

من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصد هم الموت
 زمرا زمرا مجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع اولئك هم الذين قاموا
 فيما مضى باكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا احيانا يسخرهم ولاية
 الامور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء
 ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلان منهم ان يعد نفسه بمنجاة من
 السخرة . الا ان من السهل أن نتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من
 العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة
 فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة
 قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الاصلاحان وحدهما كافيان لان بقفا اللورد كرومر فى
 مصاف كبار الاداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى
 القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة الملكية من الرشوة وتخفيف
 الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم
 تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها خسب ، بل مملكة متحضرة ينال
 العدل فيها الرفيع والوضيع قد ظهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل
 جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير منقوص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .
 و احربنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر
 فاعلمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يجيز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل
احمرار لحم ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون نمة لحم ولا شحم
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولا عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم
ان السياح كثيرا ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن
المارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدها امرا لامناص منه في تلك
الاحوال . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري امرا واجبا
تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فاني لا ارى اى ظلم في حمل كل
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا
القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احيانا من
المبث وسوء النصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهليها
موقوفا كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا ارى
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا
تولت ذلك ادارة حازمة قويمة » (٢) . هذا اقوم رأي يعمل عليه في
الموضوع فالأمر من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من
المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التقارير القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٧٨

يؤدي نقدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الاتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب نقدا ولكن من الجهل ان نعتبه بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في اوربا في زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو غير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما اسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لا مفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكننا متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطننا على بلاد « اخذت في الخروج من الجمعية » . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطاني في اواخر عهد اسماييل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . في ذلك الوقت

كان امثال المستر فيليرز ستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم في معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الممجي سينقطع وشيكا . بيد ان ما عمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الامل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تحق عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموال معينة نظير هذا الاعفاء وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفاة يستعينون في عملهم بالعدد والآلات (٢) ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣) لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سعي الحكام الجدد الالغاء ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من المساوىء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذي رجاه انه « بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المسخرين الى نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجيء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايضا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك الفظائع

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولاب الادارة المصرية » لروزل في مجلة « القرن التاسع عشر » نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار الحكومة اللورد كرومر ولكن ليت
شعري كيف احرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦
بمقدار ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل
سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة
في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥ ر ٠٦٨ شخص لمدة ١٥١
يوما من كل سنة اى ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد
سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ١٠٢ ر ٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦
في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخرُوا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا
اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٥ ر ٠٩٣ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى
الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن
الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا
نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد
كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا
الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال
صائرا الى الفناء من غير مجرود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩

(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

روسو بك ناظر الاشغال سنة ١٨٨٣ ان جمع المسخرين يزداد صموبة كل يوم لنمو الافكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الادارة وسائل للعمل لاتزال للاسف ضرورية (١) . و اشار الكولونيل سكوت مونكريف في اول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع الى أن السخرة آخذة في الزوال وان ذلك لا يرجع الى تقدم « الاراء الاخلاقية » رجوعه الى قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض اصحابها في التخلي عن معالهم ، ثم الى تناقص الناس بسبب الحروب ، والى هجرة الفلاحين من القرى الى المدن الكبيرة ، وما شا كل ذلك . وذكر انه في سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦٠٠٧٩ شخص ، ومع ان متوسط عدد الذين دعوا للسخرة في سنتي ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨٠٠٠ شخص فان الذين سخرُوا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٢٠٠٠ شخص في السنة . وبعد ان ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التي عرضت في هذه السبيل في سنة ١٨٨٤ قال « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه في جمع المسخرين اشد ... قرر مفتش الرى ان المدعويين للسخرة لا يجيبون الدعوة وصرح المديرون بانه ان لم يرجع السكر باج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج .. واني اؤكد اشد التأكيد ان المسألة لم تعد مسألة اداء الاعمال العامة بالسخرة او بغيرها . فالى حد ما يمكن اداؤها بالسخرة ... ولكن من

المحال ان تؤدي جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفي الاقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١) لنصطنع الصبر على هذا التلميح الى الكرباج ، فسنري عما قليل ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليمهم زوال السخرة التدريجي بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر الكولونيل سكوت مونكريف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنغافورة ١٨٧٩ - ١٨٨١ اي قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة وتنافس اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه الصواب . ومع ذلك فتأكد ان لا سبيل الى السخرة بغير اكراه صادق كل الصدق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا مقضيا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال في دفاعه امام صندوق الدين عن اتفاق ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانوني أجورا للعمال في الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا يقتضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (١) فانها لو لم تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والفرق حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التي يرجع اليها في رأيه

(١) مصر رقم ٤ ص ١٣٠ وما يليها . ويقول المستر روزل في مقاله السابقة الذكر ان السخرة « على ما هي عليه الآن » من اضعف الموارد العامة وانها

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتى قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلاً، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فاننا بعد الجهد الجهد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ١١٦٠٠٧ شخص الا على ٨٣٠٣٤٦ شخص . وينبغى ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما اقليم الوجه البحرى بعقد ابرمته فى سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطراب اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين ثمة العتب بالـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما ولا مراك ذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وقتئذ قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لم تنفق فى عمل حر مأجور يسد مسد السخرة ولكن فى ملء الفراغ الذى خلفه زوالها . الا قد يشاب المرء رغم انفه . ولو تأنت الاقدار بمجيء اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلقت الحيلة ابداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حفظه جاء فى الوقت الملائم فنال فخراً حيث لا فخر . وانا لنلمخ فى العبارات

الآفة المذكورة الاسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنب جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لآخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ١٥٤٣٩ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

« ١ » عندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يميز لمكام الاقاليم في حال طغيان النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في اقاليمهم « مصر رقم ٢ » ١٨٨٨ ص ٧٨ « وصرح السير الدون غورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بانه بالنظر الى فتكات دودة القطن « سيجم الى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في ايجاد عمال اخصاء يقومون بابادتها » « مصر رقم ١ » ١٩٠٩ ص ٢١ . « وقد حشد » بالفعل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الاوراق التي اصابها الدودة « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ١٨ »

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تعذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشي تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار في المتن الى عظم اصلاحه ما يأتي « دفعا لما عساه أن يكون من التباس اقول اني حينما أتكلم عن السخرة انما أتكلم عن استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوي بالعمل الجبري الذي كان يهبط الناس في السنين الماضية . على أن العمل الجبري لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي » (١) . ولا يخفى وجه المواربة في هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبري لا يزال موجودا على الرغم مما ملا به العالم اشادة وتنويعا . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبري قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها ان يلغى نظام السخرة المهلك الفاء تاما » وقالت الجمعية في عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطاني لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهلها اذا لم يحرم أولا من هذا الظلم الاليم » (٢) . فلم يقل اللورد كرومر في رده على هذه العريضة ان الفاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر الحالية

(١) مصر رقم ٣ د ١٨٩٣ ص ٤

(٢) مصر رقم ٢ د ١٨٨٣ ص ٢٣ - ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور» (١). ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية سيمصبح الفلاح المصرى في قليل من الزمن « وقد وضع عنه المعبء الذى يثمن منه الآن » وسرعان ما تحسنت المالية . ففي سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذ المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى الـ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه التى سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجورا للعمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الفاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان متوافرا ومالية البلاد آخذة في التحسن والاتساع على أثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب في سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك في امكان الفاء السخرة في شكلها الحاضر المذهب الفاء تاما . ان المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

« ١ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨

« ٢ » لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان اندروها بانها ان لم تفعل فرضوا ضرائب ارضية جديدة عليهم اجور العمال . وذلك لتمنر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ ٦ ص ٢ ورقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠

والعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه استحسان العمل. ثم قال « ان العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا تعلم اصادقة هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصدقها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر انجهوداتها قط على محاربة العيث بالسخرة فضلاً عن الفائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أيما كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الغاء التام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد تصح في كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الغاء السخرة !!

لقد افضنا القول في تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وقتئذ الى ان الالغاء التام « لا ترضى عنه البلاد ابداً » مصر رقم ٢ « ١٨٩٧ » ص ١٤ - وهو رأى أدلي به المستر فيلرز ستيوارت سنة ١٨٨٣ في معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « ينبغي ان نوقن بان العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٢ « ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ الغاءها حتى في حاية جسور النيل . ومع ان كل خفير كان يعطى كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة الفقة وأبت على اللورد كرومر انسانيته ان يعيد هذه المحاولة مرة أخرى « مصر رقم ١ « ١٨٩٤ » ص ٩ « وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الى اللورد سالسبرى يقول « قد يكون الغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية أكثر منها انسانية » مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٤٢ - ٤٣ «

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن «الاصلاح» الآخر الذى هو النماء
الكرباج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا
الموضوع والتي اجتهد هو وواعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من
بأكورة اعمال الاحتمال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال
الكرباج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى
قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لا أرى هذا العمل الا دليلا على ان قد
سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان
ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر
سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى
اثار هذا الاصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .
« لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع
مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم
الاستبدادى العتيق لم يكدينتهى فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني
لا أشك فى امكان رجوعه . وفوق ذلك فانه تدعوجل عجلة اقر مع الاخلاص
انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة
لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبغى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما انتقلت بعد سنة

(١) « مصر رقم ٦ » ١٨٨٣ ص ٣٦

(٢) « مصر رقم ١ » ١٨٨٦ ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالفاء الكرياج . ومن السهل ان تتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داعمين الى الحرب او مسوغيين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهويش متعمد مقصود فأن امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظرت استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوردن الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشى العام للكرياج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالى الذى صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلّت بذكر « المنشورات المكررة الصريحة » التى صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الاصلاح العظيم الذى اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

« ١ » روزل : كتاب : السابق الذكر وذكر القارىء « اظر ص ١٥٩ من هذا الكتاب » كيف غضب هذا السيد نفسه من عرائى وغيره من « لنظر بين » ادم استعماهم الكرياج في الاحتفاظ بسلطة حكام الالام وطبقة الملاك وبشير المستر ماكس كوان « كتاب مصر كما هي ص ١١٧ » الى انه قد شرع ذات مرة في عهد اسماعيل باشا في الفاء الكرياج « ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

على المرافعة الشائنة بعض ما خلع على الاحتلال من اكايل الفخر والتكريم
وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكد
اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ! الا انا لانعرف شخصا مسئولا اتى في
وثيقة عمومية فرية اشد تحييرا للالاباب من هذه الفرية. ففي سنة ١٨٩١
ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في تقريره السنوى بان الكرباج
انما بطل في جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين
في المحاكم « فاني اتكلم وانا اقل ثقة بما اقول » ومضي يقول « لا ارانى
الآن مستعدا لان اوكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد
قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه
العالم بان « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك . على ان اللورد كرومر
لم يصطنع التواضع ويتكلم عن الغاء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول »
الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات
التعذيب » كان ماشيا في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه
فقال بصريح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج في بضع السنين التي
تلت منشوره (اي منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر
جديد (!) وفي اوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار
باشا ضرورة ايجاد لجان الاشقياء . (٢) هذه اللجان حلت في

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤
« ٢ » وهي لجان التلصص وقطاع الطرق .

الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم » وقد
ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة
١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان الغاء الكرباج في معظمه خرافة اخرى ناسرها
هو اللورد كرومر وانه طالما قرر تنفيذها رسميا قبل مجي اللورد كرومر،
وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نظمت السلطات البريطانية بحكمها
عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فلئن كان الكرباج قد بطل حقيقة
مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة
دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها
ورمزها اذا صح هذا التعبير . ذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات
الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة
فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير
محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطابقة
غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

« ١ » مصر الحديثة « المجلد الثاني ص ٤٠٦ - ٤٠٥ وان تمييز اللورد كرومر بسفاجة
« الاولندي الجسور » عندما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة متى قورن باسالييه « الحادعة »
وطريقة ترجييه هذا المنشور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل في كتابه السالف الذكر عن الكرباج يقول « انه قدم مع بتانا
وهناك ما يحمل على الظن باقضاء استعماله وة . اما كونه بطر نهائيا فصادق صدق قولنا
ان الضابط البحري لا يحب في حديثه اتباعا « لتعليمات الملكة » قارن هذا الكلام
بصراحة اللورد كرومر عندما اعترف بفشل منشور اللورد دوفرين فقال « والسبب الاقوى
في عدم اخلاخ المجتمع الريفي تبعا لهذا المنشور هو ان المنشور كان الي حد ما لا يمكن العمل به
« مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤ » اذن فلما علم ان « اللورد دوفرين قد ضرب
الكرباج ضربة عنيفة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهده

يمولون على هذه السلطة في قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديسى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويعمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ احكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت في اواسط افريقية ام في بقايا عشائر « المير » الروسية (٢) . هنالك تجد السلطة الشيخية ومهما الكرواج باشكاله المختلفة عشاها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرواج في هذه الحال راجعا الى تأثيره الطبيعى كمصا الشرطي الحديث ولكن الى مال المشايخ الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديبة .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهور القانون الشخصى الاوروبى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرواج لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه امام صندوق الدين عن العبث بالـ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديسى المعنونة « مستقبل مصر » والمنشورة في « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٨٧
(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول « لاسباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدرج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطتهم المطابقة التي كانوا ينتفعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادبي اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتهم ورضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرياج ليمضي بعد ذلك الا اداة ضعف وارهاق خفس . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بالا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بمداي عند الناش اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين اقلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرياج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى الانجاز انفسهم لانهم لم يعرفوا مناشته الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاقاع غير هذه الحجة واشباهاها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان القضاء الذي يستحقه الغاء الكرياج ليس باكبر

من الثناء الذي يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو
اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو
اصلاح فعلي لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل
واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالي ولكن كان
نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من
جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء
في عهد الانظمة السابقة ومات بقي منه فقد تعمد الانجليز انفسهم
الابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالاً وثيقاً « بالاصلاحين » اللذين عرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصادياً بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادى دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يزرعون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أولئك الذين غفلوا عن البؤس السائد فى عقر دارهم فى ايرلندا مثلاً أو فى انجلترا أنفسهم وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العصيبة فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن الفابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها اللسان عن بؤس الفلاح وعدوها من اقاخيص السامحين وذميو يوكدون « ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) شرح السركيف فى مجلس المبعوثين « ان حالة الفلاحين غير مرضية بالمرة ولو انى اوزب فى ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذى يصوره بعض الكتّاب ... ان لى اتيم لهم من هذا ان يدرسوا التمريرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال الذين يعملون فى المناجم او فى الصنائع او عن احوال العمال المشتغلين بالاعمال الزراعية فى هذه البلاد ... اقول » ان من درسه هذه التقارير ان يعمد الى ان لا يسلو غرأاً للشدة فى تقديره خرافة من الهمجية هانساد « بجمعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح في اى بلد شرقى آخر لرجحت عليها « (١) .
 لابل ان المنشيعين للفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم
 الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر
 الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات
 المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان
 حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل
 باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن
 شىء اصلا فيسبب تخفيف فائدة الدين العام والفاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدى الذى بلغه ذلك التحسن
 في خلال الثمان والعشرين سنة التى حكمها الانجليز . لان البيانات التى
 يوردها اشباع الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - عن هذا
 الاصلاح قد بولغ فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الزكون
 اليها ثم اننا لانستطيع ان نعكس على القوم حكمهم في القضية لان
 القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشىء الذى يقوم بذهن
 الباحث الذى جشم نفسه خص البراهين التى يبنى انصار الاحتلال دعواهم
 عليها من حيث تقدم المصريين وتوقيتهم هي انها اما ان تكون غرارة
 او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فمن المؤكد انه كان يكون
 اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شىء للمصالح المالية

(١) مالكوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) مالكوان الكتاب نفسه ص ٢٦

او بالاحرى لسوق السندات .

ومن العجيب انه في سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا
مكذرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم ترى حاملة احسن
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا
« ليس ثمة شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مرابى القرى شيئا فشيئا » (١)
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المربين ... وان ما
استطعت جمعه من المعلومات يجعاني اقول ان ما على الفلاحين المربين
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠٠٠ ر. جنيه ، وان الديون الجديدة
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية
محضة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غذاء
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمة ما يحمله على الخوف
الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على
التحرر من ربقة المربين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

والبؤس اللذين طوح به فيهما من اقدم الازمان» (١)

لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عينها لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتثبت على الثقة بها والاطمئنان اليها (٢). والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم في سنتين او ثلاث؟ ولكن لاجب فقد عرفنا الالاعيب التي شغفت السياسة البريطانية في مصر بترويجها على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار الاحتلال رغم هذا التقدم المعجيب، قد خفقت نعمة هذا التفاؤل خفوتا واضحا، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر فيليز سيوارت الذى سلم بان وطأة الربا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض الاموال لايزال موجودا» وان الدين الاهلى المصرى لايزال يبلغ ٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح بعد ١٢ في المائة فائدة مدهشة الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لا بد من مضى جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣

(٢) في هذه السنة عينها كتب المستر بورتال يقول «ان عدد ملاك الاراضى من الفلاحين يند قص فعلا، والاراضى تستحيل شبه الى مراعى واسعة، وقد اصبح من كان يملك في المضى قدام او قدامين يعمل باجرة يومية لملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣) حقا ان الالكاذب التي يكيلها الموظفون البريطانيون في مصر جزاف لما يدعش له الانسان. ومع ذلك يقول الاورد كرومر («مصر الحديثة» المجلد الثانى ص ١٤٦ — ١٤٧) «ان الخاصية الاساسية للعقل الشرقى هي... الذى قد يقضى بهولة ان الخلط ومخاللة الواقع اجتهد في ان تستنبط من اى مهري عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق... فسترى انه ربما وقع في التناقض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح » (١)

فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نشق بما يقوله الموظفون
البريطانيون عن تقدم المصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم
الى التخصيص ، فاننا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا
ما يبدى . اللورد كرومر القول في كتابه ويعيده مؤكدا (٢) انه فيما بين
عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحلة مالية سنوية تقرب من
٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه منها ١٠٠٠٠٠ ر. جنيه على هيئة تخفيض للاموال
المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى خفضناها
وجدناها تشير الى مبالغ لاوهم منها نصيب غير يسير . فمن ذلك مبلغ
٤٠٠٠٠٠ ر. جنيه الذى ذكر تحت عنوان « الغاء السخرة » وهو يشمل
مبلغين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠٠٠٠ ر. جنيه ومبلغ اضافي جاء من فرض
سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠٠٠٠ ر. جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين
تحت عنوان « تخفيض للضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على
اتفاقهما في هذا « الاصلاح » لوجب قرض ضرائب يعادل حاصلها
هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا
على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبح
مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ر. جنيه اموالا خففت عن كاهل الفلاح ١١ فالحجة
غاية في السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثانى ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كما عمال الري التي اتفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بمنازل « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هــذين المبلغين اللذين انفقوا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل الـ ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه التي جعلها اتفاق لندن مرحمة للفلاحين كما رأينا فقيدت في الحسابات مقابل « متأخرات الميؤوس من تحصيلها » اي انها بدلا من ان تقيد في الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ الـ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه كانت منحت في سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضي . ففي هذه السنة ظهر ان الـ ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لاتغطي « المتأخرات الميؤوس من تحصيلها » التي كانت تذكر سنويا في ميزانية الحكومة ، والتي اصبح مجموعها في عشرين سنين ١٦٤.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان ينقص سنويا من اموال الاراضي ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد
اضيفت الى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥
واطلق على المبلغين معا اسم « مرحة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها داخلة في باب الاموال المقررة ، فاما باب الاموال
غير المقررة فاهم مرحة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها
تنتج سنويا ١٨٠.٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى
١٢٠.٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب
على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية
الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدي احيانا الى غش كبير » (٣) والحقيقة
ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من
باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء
هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغموا على ادائها . وقد افنى حوالى
هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كعوايد رخص الوزانين وعوايد دخولية
الارز التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد
الدخولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية
لوفرة الايراد الذي كان يأتى منهما في هاتين المدينتين .

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣

(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تمويه وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال الاتجاوزا عن متأخرات يستحيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فهنا ايضا لها القارىء يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لايدول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الالهية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى نحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١٠٠٠ رء فدان يملكها ٦٦١٠٠٠ مالك ٣٩٥٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧٣٢٣٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان الاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شىء؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية الى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن مامكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بانه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولا يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئاً طفيفاً . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلر زستيوارت الذى يوثق به فى كل ما يتفق واغراضه السياسية ان «الارض لا تزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم افاس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجليل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلون من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧.٠٠٠ ر فدان الى ٤٦٦.٠٠٠ ر فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ مالك الى ١١٤.٧٠٠ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان فد نقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦.٨٠٠ مالك يملكون ١٨٨.٠٠٠ فدان الى ١٠٠.٢٠٠ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٠

... ١٢٥٩٠ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدان من ١٠.٠٠٠ مالك يملكون ... ١٦٦٦٠ فدان الى ١٠.٣٠٠ مالك يملكون ... ١٧٦٣٠ فدان . فإى حال ادعى الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصاحبة كبار الملاك وحدهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عددا « معيننا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عددها عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضى . هذه دعواه اول كيان لايظن القارىء ان الامر ليس بذى بال نورد له نص ما قاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التعرّيج المأدوم فى تملّيقه على اعمال المصرف الزراعى انتهى فى سنة ١٩٠٩ وهذا للمصرف انشاء السير اريدت كاسل فى سنة ١٩٠٢ وصعدت الحكومة رأيه له الذى ارضته ايام بقائده ٣ فى المائة وكان من احب المشروعات الى اللورد كرومر لانه اراد ان يوجد به فى مصر طبقة جديدة من صغار الملاك وقد تكام عنه بحماسة عظيمة . فى شعبان ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . ثم بعد ان وصف زيادة اعمال المصرف الهائلة قل « ومادام كانت النتيجة ؟ النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا فى عشر سفن .. مالا يقل عن ٤٠٠.٠٠٠ مارك وانه اصبح من بين السكان الذين يربدون قبلها عن ١١ مليون نسمة ما بين رجال ونساء وصبان مالا يقل عن ١٦٢.٠٠٠ مارك صغير . لقد محبت العسكرية بحاجه عظيمها » ويرى القارىء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة راجعة الى تقسيم المساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجوزون اراضهم للاستدانة عليها » اذن بخدول اللورد كرومر كاه تضليل محض ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يبنتون عليها الفى الجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى يرايين لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يقدم على متى مسته يد النقد . افعده هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان تقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان نفى كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب المادى . نخير دليل على تقدم بعض الشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوسائل الشديدة التى كانت شائعة

التي ذكرناها فى المتن بقدر « اعظم » هذا النجاح ولا يس بان نضيف الى هذه العبار الكلمات التى قبلها البشارة « ان المصرف لا يقرض الا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكنه ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » انا لا ادري لم لا يطلب من المتمد البريطانى ان يرجع قبل كتابة تقريراته الى ما كتبه سلفه فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضى التى بلغت (عام ١٩٠٥)
 ٠٠٠ ٩٠٢ ر ٤ جنيه لم يتأخر منها غير ١٨ ٠٠٠ جنيه (١) وان
 الايراد الذى يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل (٢)
 كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٨ ٩٣٥ ٠٠٠ ر
 جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا ببجهد عظيم . فمعنى هذا كله ان الامة قد
 بلغ من تقدمها ان أصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب
 وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك
 التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد
 الدين العمومى ام لا فمن المتنازع فيه انه تداول ماوراء حقوق الحكومة
 المالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه
 الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذى هو عم الخديو والذى كان الى عهد
 قريب رئيس مجلس شورى القوانين قد وصف (١) فى حديث له مع
 احد صحفى القاهرة حياة الفلاح بانها حياة بؤس شديد وجهل مطبق
 وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لايزيد كسبه عن الضرائب
 المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهولكى بسد حاجات زراعته
 فى مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) نشر هذا الحديث فى جريدة « ذى الحبيسيان » سبأبدر فى عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨

جهة وخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها خلاصا . فهذا كلام رجل اشهر بانه خير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنهم الفرس من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لا يجولون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للاميان الى اسرافه (في شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد سذاجة من ان ينعمت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكنزه المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ارى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحيلة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش الاكلام عن الاموال الطائلة التي خرها الفلاحون في الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المنجوعة في الارض (١). غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يبذلون جهدهم في تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢). بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها في الارض (٣). والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بنفسها. ونحن لا يسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالي في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصالحة مالية الحكومة.

ولا عجب في ذلك متى عرفنا الغرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه ارض مصر. لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطبة القاها اللورد كرومر في حياذ هال في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي «يجري كثر المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي. واني وورد بضمة امثلة من ذلك. لقد بلغني منذ قليل من الزمن ان سريا مصريا توى عن تركة مقدارها ٨٠٠٠ ر ٨٠ جنيه ذهب منجوعة في انبيته. وبلغني ايضا ان فلاحا ميسورا اشترى ضيعة بنحو ٢٥٠٠٠ جنيه وبمد مفي نصف ساعة من توقيعه على عقد الميامة اذا بقطار من الخبز قد اقبل يحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته. وبلغني انهم وحدوا عند مشيت النار في احدى الترى مالا لا يقل عن ٥٥٠٠ جنيه في قدر منجوعة في الارض» (التيمس: ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر ماك كوان يقول «لقد عرف الفلاح من عهد خوفو الى اسماعيل بدم الرغبة في اداء الضرائب كائنه ما كانت ولقد يتعثر بقدرته على احيال النصارى متى كان من وراء ذلك رقم الضريبة عنه كلها او بعضها» ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرته النصارى الى ذلك (مصر كما هي من ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنايته على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر
 با كبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واغفل
 ما ليس كذلك صارفا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث
 كونه المنبع الاول لا يراى الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة (١)
 فقد عني اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته
 المالية العامة . نعم ان الامرين في العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء
 الضرائب تكون على اتقانها كانت حكوماتها مهتمة باحواها الاقتصادية
 ولكن من الممكن ان يعنى بالالامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة
 ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطيع من الغنم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة
 الى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر
 على ان تقف عنده مجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال « كان المبدأ
 الذى استمسكت به حينما كنت مندوبا (فى صندوق الدين) ان تكون
 مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئا واحدا » (٢) . وهو قول قلما
 يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انفرد
 فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحيد مصالح الفريقين كان ينظر
 اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرض الحديث الالى الذكر شك الامير حسين من انه « ليس من يعد الى الفلاح
 يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من البؤس والفاقة » ليس من يسمى سميا ما في اسماحه
 او تقييف عقله او تربسته » ليس من يسدى اليه نصيحة » . قد ترك وشانه والحكومة لا تبتذل
 اى مجهود في ترقية الفلاح »

(٢) مصر رقم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نعى منها ما يعود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم ينم مطلقا او قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد نئين هذه السياسة في زراعة القطن التى تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى . ليس الانجليز اول من عرف الربح الذى يأتى من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهده طاقته حتى ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات العشر الاولى من حكمه من ٨١٥٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٦٠.٣٠٠ جنية الى ٢١٠.٤٠٠ قنطار ثمنها ١٠٠.٧٠٠.٠٠٠ جنية (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧٠٠.٠٠٠ و ٨٠٠.٠٠٠ جنية فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح للزارع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيئت جميع الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الري . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الرى السابقين الى الاصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمان طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد على ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهو لاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وانشأوا او اختطوا (١) اشهر مرافق الرى القائمة فى يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا فى ان اضاف الى الارض الزراعية اراضى شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذى رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان نمكر ما تلى به الانجليز فى هذا الباب . ان الانجليز بائناقهم نحو مليونى جنيه اقتترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا فى استنقاذ نظام الرى من الفساد الذى صار اليه فى اواخر عهد اسماعيل ، اى حينما كان السعي فى تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال المستر ماك كوان « فى كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيرا الى انشاء القناطر الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر خالد اسكل من الحاكم والمهندس (البرجون فول) اللذين يرجع انماهما الى همهما ومهارتهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٠ مهلا الحقائق اعمالا غريبا بان « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس فى سنة ١٨٨٤ » (ص ٢٠ رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠)

(٣) يشتمل تقرير اللورد دو فرين على وصف الحال السيئة التى صارت اليها مرافق الرى عند ابتداء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ - ٥٣) ولكن اللورد دو فرين لا يذكر ان هذا الفساد راجع الى نهب حلة السندات والمراقبة الثمانية وبدلا من ان يلقى النبعة على هؤلاء فانه يلقيا على ملاك الاراضى الذين على ايديهم حطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد بالخلول محل الاتهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دو فرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك : كم من مال ومجهود اضاعتهما في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح ثقياما على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر ! ولقد كان من وراء ذلك ان انحط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشاها الانجليز نافمة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد المزمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي في كل مكان كما بدل اضمحلال نظام الترع في إنجلترا لمائة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نظره . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعه اضمحلال القناطر الخيرية . فقول انها لا تقم على الملاك ولكن على المراقبة الثنائية التي أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة انجليزية يرأسها دوق سدرلند فارتأت هذه اقامة نظام عظيم من الآلات الرافعة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ - ١٨١ بالنظر الى ما يحتجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما انشئ من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً المبالغ الاساسية التي قدرت لها فرم القناطر الخيرية قد ابتلع المبلغ الذي خصص له ومبلغا اضافيا قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ « ونفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٠٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠٠ جنيه مع ان ما كان قدر لها هو ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه وانشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠٠ ر ٢٨٥٠٠٠ جنيه ولكنه انفق فيه ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زفتى فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠ ر ٤٥٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠ جنيه وبناء دار السكك الحديدية قدر له ٨٥٠٠٠ ر ٨٥٠٠٠ جنيه فباعت نفقته ١٣٠٠٠ ر ١٣٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الى ما لا نهاية يا أسفا على أن لم يكن تمت لجنة دولية تفحص الحسابات :

العصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة
الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢). ومع هذا كله
فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الرى من ادارة وانشاء
مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤
١٩٠٨ من نحو ٨٠٠٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠٠٠٠ فدان وزاد محصول
القطن من ١٨١٨٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠٠٠٠ قنطار وزادت قيمة
القطن الصادر من ٦٢٤٤٠٠٠٠ جنيه الى ١٧٠٩١٠٠٠ جنيه
بيد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة
لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب البروليام ويليكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية في
مشروع تملية خزان اسوان بضمه امتاز فقال « يكلف هذا العمل الاضافى وحده مصر
١٦٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مما لو كان الخزان انتهى وفق الرسم الاعلى لكان في قدرته أن
يحتزن مليارين من الامطار المكعبة ويسكن ما أتق فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف
العظيم في الاموال الهامة لما يسخر منه من بمصر من المهندسين المسنقين المطامير على جميع
المقوف المعلقة تاريخ خزان اسوان وبائه » « التيمس » تاير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من
أفك خزان اسوان ان عمرت امياه حزمة انس اوجود بها كلها القديرة الشهيرة وان من الصعب
أن قول حتى يصحى بما هو جميل وترجى من اجل ما هو مفيد ولكن متى علمنا أية صيحة
تدعت في هذه البلاد كهم وكر السوربون في مد خط حديدي على جبل صعب المرتقى فاسا
يتبعها العجب لانه لم يطر في هذه البلاد حنجج فعال على هذه الاستباحة الجسيمة لحزمة الآثار
(٢) فالابجيشيان غزت مثلثا نقول في افتتاحية عددها الذي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٠٩ « مهما تكن براعة مهندسى ترى في حرفتهم الخاصة فهم ليسوا من زراعين وذلك لانهم
يفقدون أعينهم دون أن يحسوا لشؤون الزراعة الحساب اللاتى بها ونحن ذا كروى على سبيل
التمثيل أمرا واحد كثرت الشكاوى المعلقة به . كسيرا ما يأمر موظفو الرى الجاهلهم الزراعة
تطهير الترع والمصارف في اللحظة التي يكون فيها اقل الترع والمصارف . وذلك ضرورى
لشؤون التطهير لا بد مؤثرا في المحصول اثرا سيئا جدا . فقد يغفل مهندس الرى بكل
سذاجة ترعة في مارس ومصر في ونية فلا يكون من وراء ذلك سوى الحسارة البادحة للارض
الجاورة لهذا المصروف أو تلك التزعة » وفي وسما ان تخيل تلك الحال التي لم تملك معها صحيفة
مخصصة للانجليز « كالابجيشيان غازيت » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى

حتى ان مضر التي كانت من اهرء العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرنا اليها منذ هنيهة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزبد والخبز ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١١٦٢ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاعذية الدشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه الى ٣٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠ر٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الرى واقتضته الضرائب العالية قد اصبغ عبارة عن تعاظم زراعة القطن . وما شبهه مصر في تغديتها بالري لتستحيل كلها قطننا بأوز استراسبرج الذى يعلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد استفادت من ذلك فوائد جلية . اما ان الفلاح المصرى الذى يؤدى نظير مواده الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد وماليتها على محصول واحد

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٣ - الجدول الثانى . تقرير عن التجارة الخاصة والعامة في منطقة اكدريه الفصيلة سنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ١٣

(٢) التقرير رقم ٤٣٢٤ السلسلة السنوية ص ٨

شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بانه يخيف جدا^(١) فما هي الا ان يهجز المحصول لانخفاض في النيل او ازمة تعترض سوق القطن الدولية او حملة منكرة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في البؤس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم واسرهم جوعا^(٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون جنيه^(٤) والى هذا كله قد اصبحت من المسلم به ان محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئا فشيئا بشكل هو غاية في الاخافة والافزع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد^(٥) . فمحصول الفدان من اراضي الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٢١ ره قنطار الى ٢٤ قنطار اي بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر^(٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠ ليرا

(٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السير ادوارد غراى في سنة ١٩٠٨ انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣

(٥) انظر مثلاً ما لاحظته السير الدون غورست في مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠

(٦) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع (١). ولكن مما لاشك فيه ان من الاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادى النيل التى مابرحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لا عتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلا ارتفاع مناسب ترع الا واحتماس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتغلغل التربة الطاهرة ويفمر التربة الباطنة ويخنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضروري له . وقد تنبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الاقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويليكو كس (٣) . ولكن ولالة الامور كانوا اشدا فتانا بالرى وثاقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان يمنوا بطرق الصرف اية عناية فـكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السماد في مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضاف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها معفاة من الرسوم الكمركية

(١) وقد نظرت في الامر لجنة من الجمعية الزراعية الحديثة في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفى الوقت الحاضر قد الفت الحكومة لهذا الغرض لجنتين أحدهما مكونة من نواب بمصر محصول القطن والاخرى من خبراء علميين .

(٢) انظر المحاضرة المجيبة التى القاها المستر و . لورانس بولز في جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العيني في نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها « الايجيشيان غازيت » في اعداد ٢ ديسمبر والايام التى تلت سنة ١٩٠٩ انظر مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨

« ٣ » محاضرة المستر بولز في « الايجيشيان غازيت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

جدة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد القطن الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء العلف يجعل اطعام الحيوانات أمرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالريج الوفير على خزائنة الحكومة لم يقم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغي ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تعهدت ووسم نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبحا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظأ الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ما عااد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١ و ٢٢

«٢» فبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ ٣٣٨ ر جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ ٥٠ ر جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . اما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مماسة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم كركي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التي لا تلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطر لوردات القطن في لا تكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وقد يعتدرون عن هذه الفعلة الشنعاء بأنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة ايراد في شكل رسم كركي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به في بلاد الهند . غير

(١) ولا يزال الرسم الكركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ المالى انه ليس لك ان ترفع ائمان البضائع
 للمستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .
 فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل
 صناعاتك حتى لا تتمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .
 لقدفات اللورد كرومر ان يعمم تطبيق هذا التأويل على كل شيء
 فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل .
 ليس من الضروري ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا
 الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادية في ظل
 الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية محضة
 اللهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فللمال ونعني بالمال مصاحح حملة
 السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة
 والمستقبل . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص .
 ولكن مادام تمت مطمع في توسيع نطاق الارض الزراعية بمد طرق
 الري وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروف من
 القطن في العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادي ساطعا
 على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات
 المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان
 الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضى فيها على زراة القطن

لا ريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك اغلاط الماضي
والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة
اخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لا فائدة من
استبقاء مصر تحت حكمهم فيجعلوا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد
الدهر شاهدا على عهدهم الذي بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعمدت
بكل دقة وعناية .



الفصل العشرون

الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقي علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقي نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير الفواحي التي تكلمنا عليها من الناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفي حقه من البحث في فصل موجز فسنكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما يسر علينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبينما تراهم يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراهم لا يحاولون ان يظهروا بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تجدهم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم يسكون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراهم وهم حيارى في تعاليل ذلك تعاليل لا ينفي عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المنتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

السكان في نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب سهل جدا في تحليل طاهره تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثنا من دلائل الرمز الادبي . ما هدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بعد عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذي بلغته مصر في الثمان والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجالس العموم غير خائف معارضة انه في وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون حراسة ودون ان يتعرض لها مصرى ادنى تعرض (٢) . اما في سنة ١٩٠٦ اى في اخر سنى حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكره

(١) ان النصارى ال ٣٥ ، ٣٦ من المجد الثانى من كتب « مصر الحديثة » الذين يصف اسمها اللورد كرومر عقل المصريين وادابهم وديانتهم لا يستطيع انسان صادق التلميم والتهذب ان يقرأها دون ضجر وانتمزاز . واهم نصاب المستر بيرلوى في كتابه الجديد (وفاة فنى) عندما نقل الاحاديث الاتية عن بعض كتب الحدث وهى كتب شرعية مقدسة عن المسلمين (اطلب العلم فريضة على كل مسلم . صب إعلمه اتصل عند الله من الصلاة والصيام والجهاد .. اطلبوا العلم ولو بالعبث . من سئل عن علم فكلمه الله لجهاد من نار . فضل العالم على العابد كقصر الة البدر على سائر الكواكب . ان نسل ناه لم يلدى لا يعلم الغرائض والقرآن كمثل البرنس الذى ك رأس له)

(٢) بلاد بها اعظم امن على الافس والامه ال وبها حرية الاديان مطابقة كل الاطلاق . بلاد بها يستطيع السيدات الاوربيات ان يحجن بل يحجن بالعمل ما بين الاسكندرية والشلال الثانى امنات كل الآمن لا يجرسون غير الاهاب — وابت شرى ك مملكة مسيحية يصدق عليها هذا القول ؟ (المناقشات البرلمانية لهانسارد المجلد ٢٣١ ، ١٨٧٦ ص ٦٣٦)

٥٢١٠ جريمة احراق متعمد^١ ووقعت كذلك ٨٥٣ و ٦٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة^(١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم ... اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الافلاق »^(٢). وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بانها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برحت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان »^(٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقارير تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم^(٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لا تزال بعيدة عن ان تكون « هدأت »^(٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تحليل هذه الحال حيرة شديدة فنجده في سنة ١٨٨٤ وهو يلعب النظر الى تلك الظاهرة في التقارير

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الامارد كرومر السالف الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

الانفة الذكرو يعزوها الى « الغاء » الكرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرباج مشجعا على السطو المقرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعقبت الغاء الكرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكرباج اثر سيء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير - نقول الآن وقد عرفنا ذلك فاننا لانقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الاثما معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضل والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خليق بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتياح فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ٣٨ ٣٩

سند ما اردت تحليل هذ الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس
 فى الجرائم بازدياد فى الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين القوا
 درس احصائيات الجرائم فى اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع
 اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح
 بان الحال هى ما نراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب
 مملقين اصبحوا وقد اثروا اثراء وسطا . فلما ذاقوا الذة الننى رغبوا فى
 الاستكثار منها ، وفى رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان
 يصطدموا باآخرين يسعون سعيهم » هذا مذهب اجتماعى غاية فى
 الغرابة . وقد ايده المستر ماشل الذى كان اذ ذك . مستشار الداخلية
 فقد كتب مذكرة فى هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء
 العجيب الذى ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد عيونهم الى
 الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن
 أن نرجع جل ما يقع فى مصر فى زمننا هذا من الجرائم الى هذه
 الامور رأسا » (١) لم يكن فى هذه النظرية الماهرة من عيب سوى
 انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التى تقوم عليها
 فان قرئ الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل
 العادى الذى لا يعرف السفسطة اميل الى اطراحها واعتقاد الدعوى
 الارجح وهى ان الرخاء الذى يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. وهما يكن من شئ فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعر بانه لا بد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لحاظه وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سبباً فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم الحديث (?) فى مصر راجعاً الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشرار الرهبة الكافية » (١) هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فلين القانون سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تخفف الجرائم :

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان نقصد هذا التمهيل البوليسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر لترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بمادات المصريين ولقمتهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

الصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذى ابتداء
سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات
اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يعتمد الاحتلال الى اصلاح ذاته
فانه مضى معنى بالمالية دون غيرها وترك اصلاح الاجتماعى والادبى



اللورد دربى
وزير خارجية إنجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين
الاهلين والادارة التى الفوها من قديم - ادارة المديرين والعمد والمشاخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهائهم بعد تقاليد البوليس السرى الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببا فيها (١)

ان الفشل فى تهذبة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها . والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص فى تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من اهم ما يحرص عليه الحكام الجدد حتى لانكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لاصمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى يولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية للجرائم فى مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المسترجع كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقه على السودان . فقد كتب مكتب فى (التمس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا الى التقسيم الاثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د . ج . هجرث) « لقد اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغي ان تكون صادرة عن معرفة تامة بالاحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطنى وافسكاد امر السكان المختلفة ومثلها العليا . ان تصور الاهلين لعلاقة الفرد بأخيه واطلة رئيس الحكومة المحلية تختلف اختلافا شديدا عن تصور الاوربيين . وقد يكون خرابا للبلاد ان تقابلهم زمامها الاجتماعى او ان يضعف الاراء الثورية الموجودة او ان تشرع فى نزعها »

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧ر٠٠٠ جنيه ٢٣ر٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط ^(١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب عناء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » ^(٢) اوفى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ماخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شىء من اجل حملة السندات وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففى سنة ١٨٧٧ والسنة التى قلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩ر٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط ^(٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كانه ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢ر٠٠٠ جنيه ^(٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧ر٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الانسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر نفسه ٥٢٧

(٤) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في
المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي
يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبعد فأي تقدم نالته ميزانية
التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ ٣٦٢٠٠٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

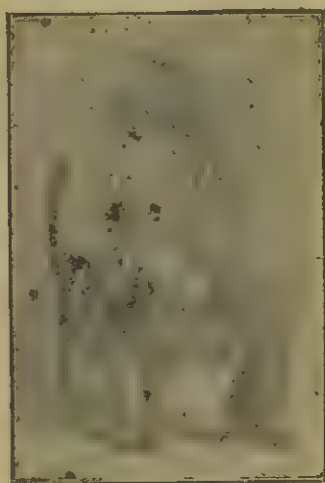
رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان
انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب
المحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني
الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيه انفق منها على التعليم ٢٨٠.٠٠٠ جنيه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠.٠٠٠ جنيه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١.٠٠٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات (٣٥٨٢ كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢). ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية . وعلى فرض ان هذه المدارس كلها تنفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل فى امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ عند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠.٠٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠.٠٠٠ نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فاذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

«١» انظر خطبة علي بك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٨
 (٢) مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ٤٠ وما يليها
 «٣» التقارير الفصلية ١٠٠٩ «١٨٧٤» ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الاف وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١)
والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عراي باشا في سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠.٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا. اي ان الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و ٣ اناث وهي نسبة لا يسوغها اي برهان ولا اية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القناطر الممطرة من الذهب التي كانت

« ١ » قال اللورد كرومر في عرض خطبة له القاها بنادي الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزايلا الاحتلال البريطاني

« ٢ » مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

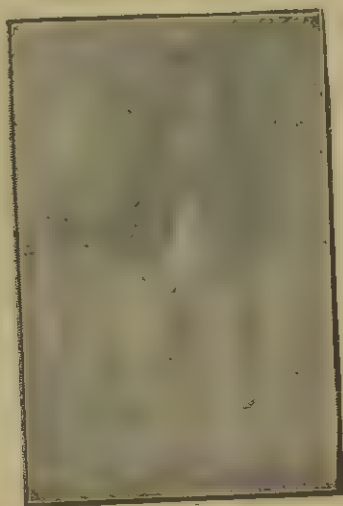
تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهاها من الامور التي « تعود بالرجح ». انه في عهد النظام القديم (الحمجى) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمتا هذا (١)

نقرأ في اخر تقرير كتبه السير الدون غورست ما يأتى (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدراس الابتدائية) بلغون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨ طابا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ان عدد الطلبة (بالمدراس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طلاب مقابل عشرة فصول كانت فى سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يخرج من المدرسين غير المدد المطلوب » خيما التفتنا وجدنا

(١) حلة محمد فريد بك « مجموعة اوراق تليت بياريس وجهات اخرى » ١٩١٠ ص ١٦-١٧
(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتحديد لجورد عدم وجود المحال كل ذلك وسط سوق قائمة من
المباني والاعمال الهندسية .

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها
فحسب فقد انقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة
واصبحت الى حد بعيد اداة « نجليزة » المصريين ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

بأسرها غير ست مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة
ومع ذلك فبرناجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية
لجورد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المراتبات
الضئيلة التي ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام
الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من
بناء البلاد.

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون
المال لينشئوها به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار
شئ من العطف النافه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة
تاريخ الجامعات فى الاقطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم
المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحقة التى جعلوها
نصب عيونهم. (١). على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق
على منحه المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب
المصرى لا يزال يهرع الى الاقطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيروا وفق

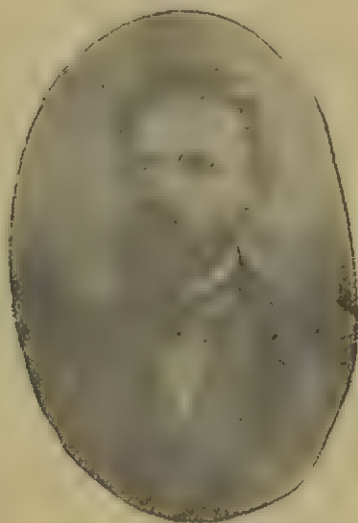
(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠
شاب منهم ٣٠٠ بدرسون بفرنسا (مجلة محمد بك فريد ص ٢١)

اماني الامة ولان الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التي لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون الي مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل المسيو لامبير المناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بغلظة ونظاظة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفى حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت فى الحال الى المسيو لامبير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدري شيئا عن القانون المعمول به فى مصر (١) هذا ولغة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحییون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

(١) وقد نشر المسيو لامبير المسكية ما كمالها فى جريدة الطان . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت فى البرلمان . وكان من اشهر المرائم اتى ارنكها مسيو لامبير ان وقع على عريضة بطالب فيه اطلاق مسجونى دىلوى . اما المستر هل فقد جلبه اول الامر المستر دلوب من كندا ليدرس التاريخ كما سلك فى المدرسة الخديوية ثم نصب فيها بعد استاذاً للقانون الرومانى . ولكن المستر هل . يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من أن يستمر فى دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيها بعد بباريس ولكن بعد ان رسب فى عمارته الاولى . ولما كان الشئ بالشئ يذكر فاما نقول على ان هذه التنقلات « الاساتذة » الاجنيز بمصر ليست فريدة فى بابها . فان رجلا يقال له المستر بنج حاصل على شهادة فى الاداب قد عهد اليه المتر دلوب بدرس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى مصالحة المساحة . وسيد اخر حاصل على دبلوم فى العلوم قد درس ادب اللغة الاجلورية ثم نقل أخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها يجدها القارىء فى عدد « الطان » الصادر فى ١٧ يولييه سنة ١٩٠٧ مكنوبة فيما يتعلق بمسألة المسيو لامبير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن
او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخييف للغاية
امام ذلك التاريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون
الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج

قنصل فرنسا العام في مصر

وأحد المتشيمين للحركة العربية

في اعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

(١) جواب السير ادوارد غراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧
وكان السائل هو المستر روبرتسن الذي أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تعلم في المدارس
الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس
الثانوية بالانجليزية والفرنسية فقط وان التعليم في المدارس والمدارس الفنية العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضرورى لامتحان ما يسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائى فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسمون فى انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة معارضة لحركتهم وترمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سبل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت فكرة الوطنيون تركت الكتائب تمنى من بناها حتى يقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمد الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شئ لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التى بها لا تسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل سنة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

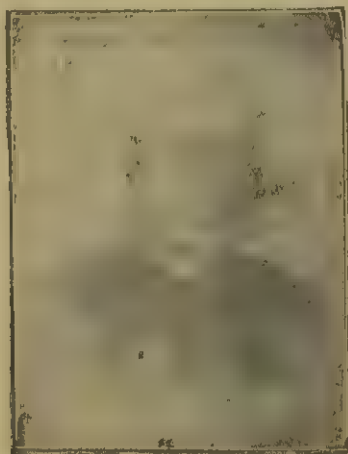
(١) لقد انقضى التعليم المجانى فى مدارس الاوقاف

(٢) من القريبان بمنح طالبة مدرسة زراعة فى الوقت نفسه تشجيعا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيه وبمضاها ١٢ جنبا (سؤال سألته فى البرلمان المستر روبرتسن فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٠٧)

ومع ذلك فليس في العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط
أخطاؤه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لاصطلاح لشيء
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في أن من أكبر آفات التعليم في مصر اسناد وظائف
التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المفطعات ان
فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم تجتهد في ان
تفرض على امة عددها ١١ مليون لغتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع
ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان
هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهى في الواقع حلم من
الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى
شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم
يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والهرسك
فلهم جدوا في تحويل مصر خلسة واختلالا على ما يظهر الى مستعمرة
بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق
تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجزة) هو المستر
دنلوب الذى كان وقتئذ مقيما للمدارس والذي هو اليوم مستشار
نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداء في عقد امتحانات
مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب
المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرنى المستر دنلوب ان الاحداث كلما

ستحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم
يظهرون ايضا استعدادا عجبيا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه
بزيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح
للجيل المصرى الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يآلفوا اللغة
الانجليزية « (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يقتبط به جد الاغتياب لو قصد الى
الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر
مألمنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر دغم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٢

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنهجية ولقد انشروا صدورهم عما رأوا انه في عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع السكى للتلاميذ في حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٢٣ فى المائة من المجموع السكى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم في الوقت نفسه ان يمتد الانجليزية ولغة الانجليزية (٢)

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) هذا ما كتبه المسيو جان رودز الكاتب الصحفي المعروف في الطان في عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجز انجلترا (عن فرض مدنيها على مصر) يظهر جليا في اللغة بوجه خاص . فيمد ان مضي على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح انجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعلم اميري ودبلوماسيات مدارس عالية ومناصب حكومية ان تدرس مصر لغتها وحضارتها . اما اللغة الفرنسية فانها لم تقعد مكانها كما تخفى من تزايد نفوذة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدير لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامد بين الامتين الفرنسية والمصرية والى تزايد اهمية مصالحنا ولكن يرجع فوق ذلك الى الميل النائي من الانجذاب المحقق لشعوب البعيدة الابيض المتوسط نحو مدينتنا واوضاعنا حياتنا . وقد يلحظ الانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ما قلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات الميسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظمأ الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سمت الى اطفاء ذلك الظمأ سعيًا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزًا فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سمازعا .

ولا يختلف سعى القوم في تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربيتها بوجه عام . انا لنذكر تو كيدات اللورد دوفرين الجدية التي ترمي الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا للمصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آنين - نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهي السياسة التي ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ما تومي اليه

امر الروح المادية لسكل ما هو بريطاني والتي لا تزال تسلك الى اظهر نفسها سبلا خفية . ومهما يكن الامر فان حال الافة الفرنسية حال لا يمكن معها لاي موظف انجليزى في اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته عن وجهها اذا لم يكن ملما بلغتها .

قبل الاحتلال ايطاء الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب
الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض
غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة
البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدى الحركة العرابية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة
المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء
عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى
نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ ومما يزيد فى قببح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فالأ ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتفراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيهه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوريبا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفقشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيهه و ٤٨ جنيهه فى الشهر منهم ٧٤ اوريبا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٦ مساعد مفقش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر بين ١٦ جنيهه و ٢٥ جنيهه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيهه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى اسفاده مسؤوليته

«١» مصر رقم ٢ «١٩٠٧» ص ٣٦

«٢» مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصرى .

لا حاجة لان نبسط القول فى مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين مابرحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدهم لا يدخرو سعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجاب نظير مراتب زهيدة ينفقونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشي الصغيره لاسيما في المديریات » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « اننى اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصدم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) وضع ايها القارئ كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التى صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة للموظفين الانجليز المنرئيسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من الموظفين الانجليز الا تفر عزائمهم بمجود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لا تفت في اعضادهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء . لاريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجونهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

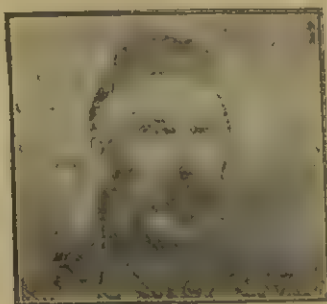
(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥

(٢) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٢ « ما زن هذا بما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

ص ٦٠

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٢ » ص ١٠١ - ١٠٢

بالاسف الذي اظهره اللورد كرومر في نهاية رجائه لما لاحظته اخيرا في
دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين في العطف على المصريين -
كان هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى ١١ تلك النصيحة وهذا الاسف
قد رددهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير ادنى تغيير
او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا
يضمرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار في حين انهم يعدون
انفسهم حكاما موفقين ابرارا ومثقفين اطهارا .



درويش باشا

رئيس البعثة التركية

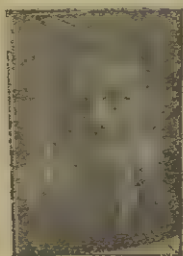
وان في حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على
معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارئ
ذكر هذه الفاجعة . في ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط
الانجليز الى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن
 نيران بتادق الضباط ان شبت النار في جرن من الاجران وجرح
 احدي فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع
 الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان
 سلاح الفلاحين المصى ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع
 آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخام الكابتين بول الذي اصيب
 رأسه الى المعسكر الذي يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم
 النجدة . ولكن الحركان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات
 في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين
 بتهمة القتل والاعتداء فشنق اربعة منهم بمحضراخوانهم المتهمين واقربائهم
 وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على
 اثنين احدهما القروي الذي جرحت امرأته وحكم علي واحد بالسجن خمس
 عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال
 الشاقة وعلى ستة اخرين بجلد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان
 نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره
 الدكتور نولان من ان جرح الكابتين بول قد نشأ من ضربات عنيفة
 بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة
 تهيج الرأي العام في مصر وانجالترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

(١) مصر رقم ٤٥٣ « ١٩٠٦ »

في أوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جرأة المستر فندلى الذي كان وقتئذ وكيل المعتمد
والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة
« انها روعى فيها الجد والتقيد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى اثر الانزعاج
او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد توأمت بمحاكمة مخصوصة
وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلى

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش
ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون
الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة
ارسلت اليها من القاهرة ١١ ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة
في المذكرة التي شفع بها رسالة المستر فندلى فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائي (في مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

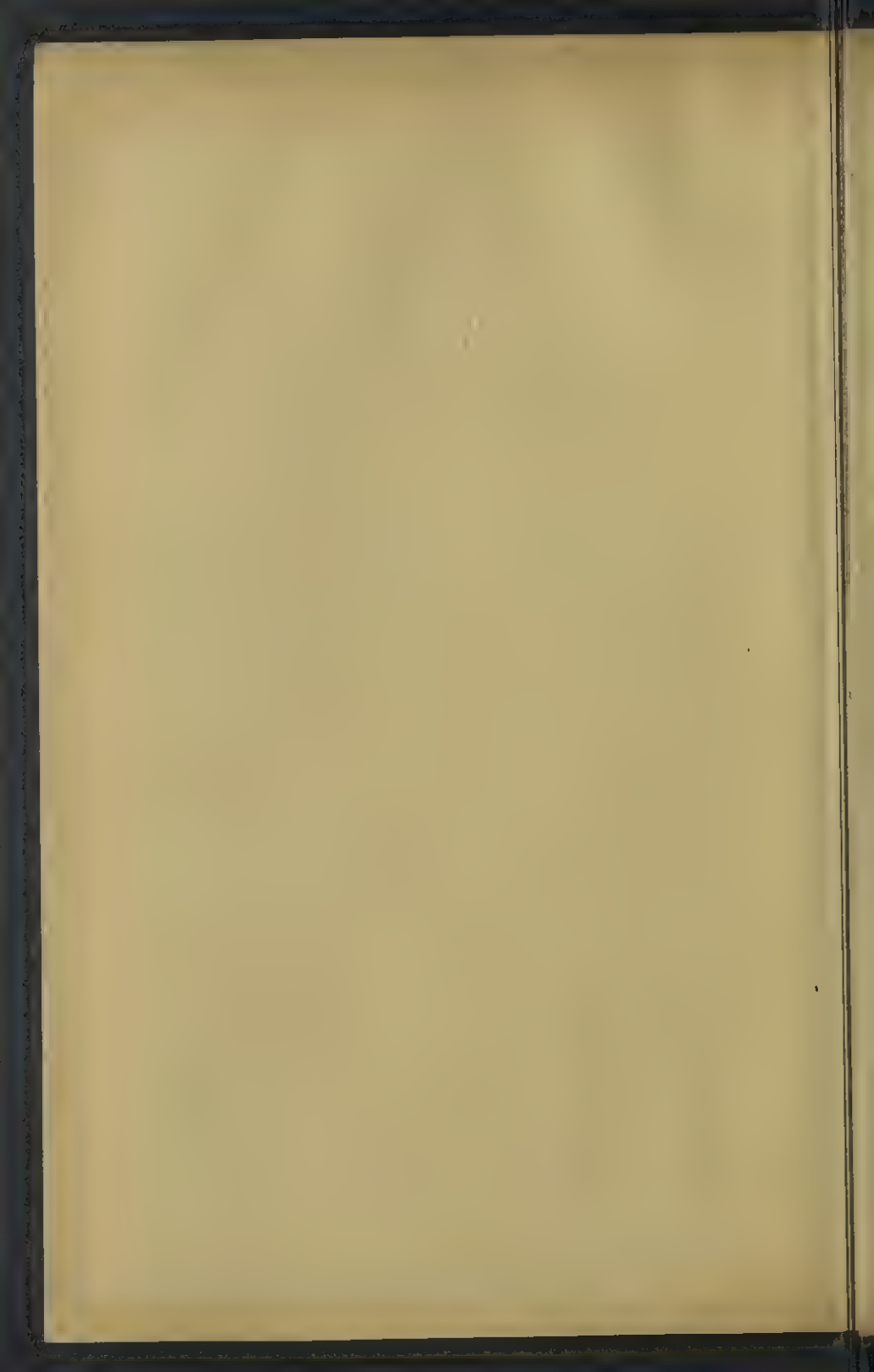
وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه
وذلك ان ضابطين انجليزين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار
قرية كفره فاصابا عرضا طفلا صغيرا . فانتشب بينهما على اثر ذلك
وبين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت
الفلاح النمسي . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذوا بجريرتهما واحيل الذين هجموا
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرأى من
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعمل
الانجليزى غريب يزيد في غرابته انه قبل ذلك يومين كان طبيب ايطالى
يصطاد في حقل قح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواى
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الواقع عقابا يكون فيه
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

(١) بلوشو : المصدر السابق الذكر ص ٢١٧ - ٢١٨

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذي يحكمونه الا
نهكاً مؤلماً . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على
المصريين وبدلاً من ان يمدوم للاستقلال قد سعوا سعيًا حثيثاً وراء
اشد الطرق قضاء على كل ما فيهم من علم وكرامة ورغبة في ان يكونوا
اصحاب الشأن في بلادهم .





الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيش البريطانية انها متى دخلت بلدا اجنبيا تميل الى نقص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احداث ماجرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرهما من كل شيء يشبه استقلال مهاد وطني في عمله »

(من خطبة للمستر اودونل في مجلس العموم في سنة ١٨٨٣)

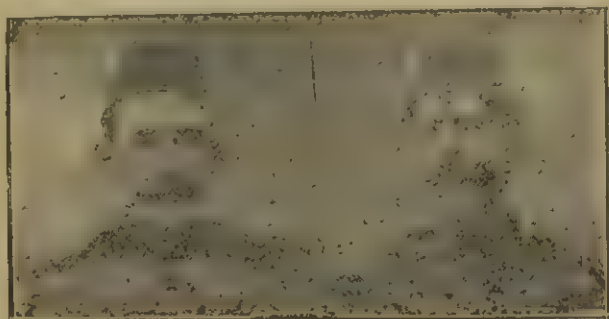
الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين المزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الاخيرة من رحلتنا . اقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور مايسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الآثار التى عادها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا اى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فانا لانرى الانجليز في مصر اكثر من طفيليين فضوليين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت العلاقات الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا في مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعملائنا فعلينا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر في عمالك على تعاليم المسيحية الاولى . وان انجارتا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عملها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧

في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا
بشدو هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يطمرون الجمهور والدول
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر
غلاستون مجيبا عن سؤال القى في البرلمان فقال « لقد سألت السيد
الفاضل هل في نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود؟ وقد اذهب في
جوابه بعيدا فاقول انا مهما تأت من شيء فلا شك في انا ان تأتى هذا



يوسف بك نجاني

عثمان باشا رقتي

مدير الفيوم

وزير الحرية

الامر . انه منافض لمبادئ حكومة جلالة الملكة واراها منافضة مطلقة
منافض ليهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكنني ان اقول انه منافض لاراء
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح اللورد غرانفيل للسفير

(١) هنسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ من ١٣٩٠

لا يطالب الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تقوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال التي بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا في عام ١٨١٥ واعطى تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها هي والحكومة المصرية (٢) وفي يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات في رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر في الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب في سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التي تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفي عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة - وذلك في رأي اقصى ما يكون من الحكمة - لا تريد ان تأخذ بزمام الحكم في مصر لابصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفي حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجمتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود في

« ١ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

« ٢ » هنسارد « المناقشات البرلمانية » الجلد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤٠٧ - ١٤٠٨

« ٣ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

« ٤ » مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

اوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق بانجلترا ان تبر بعهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطاني بباريس ما قيل من ان إنجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية وان الاثر الذي يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن في بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ما شاء الله وهل بقاؤها بمصر الى ما شاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ على انه ينبغي الان نسي انه في تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر في وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة في صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذي كان يفتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة في مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٧٣ « ١٨٨٤ » ص ١٣

(٢) في وليمه جيلدهال ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساميان احدهما بريطاني والاخر تركي ليبحثا حال مصر من جميع وجوها وبضما فيها تقريراً ثم تنظر الحكومة في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم « (١) » وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهراً التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسناً عظيماً في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من ضياع مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهدته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء مال الحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذراً ان العجلة في الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن « (٢) » وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للغاية ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان اوان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٦ » ص ٣٧ — ٣٨

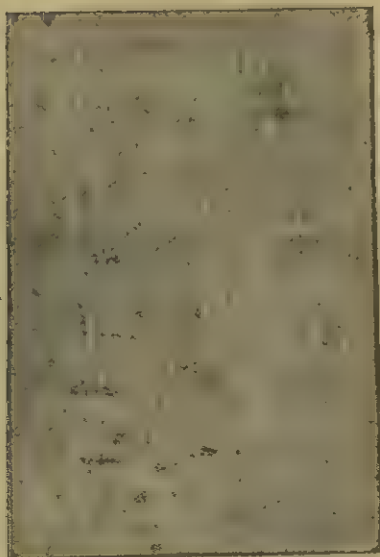
(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجى هو الاتقبل الاتفاق
اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك - وهذا
سبب اقوى - قد اشترطت انه اذا ما حدث فى مصر اى اضطراب فى
اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتعهدات مصر الدولية
فلمحكومتين التركية والبريطانية ان تعمد احتلال البلاد بخنودهما فان
ابت تركيا ذلك فللمحكومة الانجليزية ان تحلها وحدها (١) هذا اغرب
ما يكون من شروط تشرط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ
قانونى . فهو يعنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة
ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل روسيا ارمينيا
وفرنسا الشام - ثم تفاوض فى عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه
يعطيها حقاً رسمياً فى دخول هذه الأقاليم مرة اخرى . (٢) ولقد اثارت
بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا وجعلتها تصرح بانها
ستجعل انجلترا شريكة فى ملك مصر وانها بدلا من ان تقضى على
السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ماشاء الله .
وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل
مالكة البلاد بوجه غير شرعى ستصبح مالكة الشرعية لان مقاومة ارادتها
يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد .
ومع ان المانيا وحليفاتها كن جانحات الى النصح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٧) ورقم ٨ (١٨٨٧) ص ٥

انوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الاعلى . رياض باشا وزير الداخلية
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير
الحرية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحجة الاسكندرية في عهده
فخرى باشا وزير الحقانية
الصف الثالث . نجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا
كبير التشريفات . علي مبارك باشا وزير المعارف
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطالب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيذا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندري اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأى انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلصكو والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندري لعل الانجليز قد ساءهم فشلهم فى عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبح فى وسعهم ان ينبذوا سابق تعهداتهم معانين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف انجلترا ازاء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضغ فى يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالستر غلادستون الذى كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان فى جانب المعارضة قد صرح فى عام ١٨٩٦ فى رسالة بعث بها الى وطنى مصرى بان « زمن الجلاء قد حل

فما يعلم منذ سنوات مضت «^(١)» ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لا قوى ضغط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غورست المستشار المالى قال فى عام ١٨٩٠ فى تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها «لابد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير اساسى ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطانى محتلا البلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا»^(٢) وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر واعوانه فى تقاريرهم كلها تقريبا . وفى عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلارز ستيوارت الذى كان يقول بتأييد الاحتلال والذى زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه «قد يحتاج الى جيلين من الزمان فى تثبيت دعائم الاصلاح الذى تم واعطائه صفة الدوام» لانه «لوتركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من بيارنز الى اللشاه المصرى مصطفى كامل وهو مؤرخ فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون «أى اعطى على ماأنهم انه شعورك صفة كورك مصرى . ولكن لا حول لى ولا طول على الاطلاق ان رأى لايزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علينا ان نترك مصر بعد ان ادبنا العمل الذى من أجله ذهبت اليها اداء مقرونا بالفخر والمنفعة لملك البلاد وعلى ما اهر ان زمن الجلاء قد حل منذ سنوات مضت» لاشك فى ان ما استفادته مصر من المنة والشرف عظيم !

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٠٢ . مع من سرور اللورد سالسرى بحصوله على هذا التقرير اللطيف من رجال هم على مراح العمل ان طير برقية الى اللورد كرومر يخبره فيها ان الرسالة وماحققتها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣)

وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرها هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك باتقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فمن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكرها لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احاز ام لم يحزن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسعى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى الميسو سبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذ لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد الميسو سبلر ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان الميسو سبلر سقط سريعا وان خلفه الميسو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على نقص فائدة الدين . ولم يثنه امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا في عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزي الفرنسي المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاي « المناقصات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها في مراکش وعلان الحكومة البريطانية انها « لاتنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شىء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثاره المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصريحاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال على ان انجاز التصريحات التى تبذلها امة شائعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء بالمهود والموائيق :

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهى الحال التى يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التى كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التغيير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسى وبوجه اخص من لدن ان بدل في عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهو السير دون غورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعثت الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شئت .

قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر تسلية وتفكهة ان يحىء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم تزعزعه بخرافة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يقدررون « الفوائد » التى جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة البريطانية فى مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد فى حمل الناس على الاعتقاد بان عربى لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد عاص وخارج على ملكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرذ عند ما كان عضوا فى بعثة اللورد دو فرين تقرير امسها ليثبت فيه هذه القضية فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عربى) كان منافقا ولا يوجد الا الآن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى الانجليز ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على حد سواء » (١) فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنية الى الاعتراف صراحة بان نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحتى فى الماء المتأخر عام ١٨٨٧ كان المستر برتال لا زال يشكو ويقول « ينبغي الا يظن ان الفلاح شاكر الادارة الحاضرة هذه الزيادة فى راحته ان الملاح يمد الاحتلال الانجليزى كآونة وطنية » مصر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

تنبعث شيئاً فشيئاً بتمهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد واراها الحق ومع ذلك فاني اعتقد انهم يتقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١). وان الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من ان يلاحظ ما هو قليل سماعه قد اخذت تنمو ونما مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم. فقد كتب في هذا العام بأسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة. وان الفرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العربية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر. هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بنيات الحكام وبعض ثالث عبارة عن ايجاد اعتقاد

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها ... اننى لا اتردد في ان اقول ان ماعمل في سبيل هذه الغاية في العشرين السنة الماضية قد ادى الى الناية المنشودة « (١) » .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تراط الحاكم بالمحكوم فى الازمنة الغابرة بانها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم واسطة المحكمة العسكرية ثم انى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي يبرهان ساطع يثبت نزعة الارهاقية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة النهمة القديمة التى اتهم بها عربى واتهم بها الحركة العربية لطريقة عجيبة جدا . على ان اغرب مايكون بهذه الالفاظ من السخرية هو : انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالمحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تعلن عن نفسها جاعلة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيا ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لهزيمة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثتها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبتعثتها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » من ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا جديا بانه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سرا على وزارة الحربية ان تسحب الحماية البريطانية من القاهرة .

انتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشاق دنشواى فظهرت ما كان
خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادفات
وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى
باشا كامل ويعبر عن امانيتها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطقية على
شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونه كانت لاحالة متبورة عاجلا
او آجلا وان كان الفضل في سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف
واهتاجت البلاد من اقصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول
على دستور . فكان حدوث ذلك كله في سنتين فقط محيرا للالاب .
ولشد ما اغتاض اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بعودة
مطالب كانت غاية في الجراءة وكان اهمها طلب دستور ومجلس نيابى
اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى » على ذلك في ٤ مارس
سنة ١٩٠٧ في جلستها التى تفقد كل سنتين فكان حنق الحاكم الاكبر
عظيما . وانا لانزال نستطيع ان نطالع في تقريريه الاخيرين ما صبه اذ
ذاك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء
مستأجرون والأت يحركها مهبجون لاذم لهم ولا يمثلون غير اقلية
شغبية وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من
ذلك كله وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة
كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد فى ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في آخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به . ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين ^(١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولى الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية ^(٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفى في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا . فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي . وقد بهت الاحتلاليون انفسهم

«١» فصرح بان الحركة الوطنية «من اولها لا آخرها زائفة مصطنعة» ووعد بانها وان اصبح يبعيد عن مصر ان يكف عن الحق على معادلتها بما نستحق قائلا « انها لا تستحق غير قليل » انظر نص الخطبة في «الاجيبيان - ستاندارد» عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ « قلا عن مجلة «مصر» »

«٢» قال « اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهند . هذه الطريقة هي ان نظل متابرين على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطأة على المتطرفين اذا ماتمدوا حدود القانون » (التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لا نبشاق الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسمعهم وهم في سرورهم المكتوم الا ان يمترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون جفاة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع السجاح في منالبتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة لرغبة في تسيير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايام كان مستشارا ماليا في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضى بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسمى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة المسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في

صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالا وكان عليه فارق كل شيء ان يترضى الخديو الذى القته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على ان توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديريات وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديريات الجديدة اذا استثنينا ما لها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هى عين المجالس القديمة القاصرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على اكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لحيته التى تولت درسه لم تردد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة . (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

(١) فى حديث مع مراسل الطان المسيو رينى بيو « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »
 (٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ٢٧-٢٩
 (٣) اذا اراد القارىء ان يعرف ما لوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦-٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجد ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسع من الاختصاصات التى منحها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى ن الامة لم نخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبع والعشرين سنة »

علنية محضرها للجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من القصور لان حق سؤال
النظار احيط بمدة فيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للنظار المسؤول الا
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها
وانه - وهذا ام القيود - لرئيس المجلس الذي تعينه الحكومة بطبيعة
الحال والذي هو طوع يدها تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين
وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استفدنا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد
الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل في افاذ الشطر الا هم من برنامجها الا
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية
فزيتهما انهما ايقظا الراى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التي كانت
لا تزال ترجو ان الاحتلال البريطاني قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الايجيشيان غازت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا حادث اسماعيل باشا
اباطه المنشورة في الصحيفة المذكورة في عددي ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ومما كان سببا
في استياء اعضاء المجلس بسمة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم صدر به امر عال وليس له
اعطى على هيئة منحة اكتفى في اعلانها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد
قبلت باتفاق ١٤ صوتا على ١٢ صوتا ومما يجدر ذكره ان المجلس يحوى على ١٦ عضوا
ميتين و ١٤ عضوا منتخبيين .

الاستقلال يوم ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين فى جاسته التى انعقدت فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذى اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طلب الحكيم النيابى (١) . هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجراً مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل فى صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى يربطهم بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تنسع شيئاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصىها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتنفغل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ما هم به القوم ظلما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستعانة من اعقبه

(١) وهذا هو نص القرار با كله « قررت الهيئة باتفاق الاراء ما هو آت :-
ان يطلب من حكومة الجباب العالي اعداد مشروع قانون تمنح الامة حق الاشتراك العلى مع الحكومة فى ادارة امورها الداخلية وتكبر شؤونها المحلية وان يكون رأياً تقريباً فى مشروعات القوانين والاداء التى تطبق على الاهالى وفى تقرير اصرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تاثير فى تصد ص المعاهدات الدولية والامتيازات القفصلة والدين العمومى واحكام قانون لجة النصفه ولا فى كل ما يتعلق بالاوربيين من المصلح والحقوق الواحية الاحترام ولا فى ويركو الاستانة ولا فى كل ما ارتبطت به الحكومة من التهدات والالتاقيات » وقد استعرفت ما مشه هذا القرار ثلاثة اشهر جماعت السير السير الدول شورست يقول مقتضجرا « لقد ضاغ وقت طويل فى مناقشات تقيمة موضعها الحكمم الياى » مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٥ »
(٢) « النيمس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتب فى هذا الموضوع مقال لمحمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال فى صحيفة « استامبول » فى عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

بقوة من البوليس دامت حرمة المسكان ثم الى خضوع الحكومة
والخديو آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت في
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال
البريطاني .

في هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست
على ان يخطط خطة قامة يكون من ورائها كم افواه الصحافة الوطنية .
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اثر
قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « العنيفة » التي قامت بها الصحف
ضد « العدل » البريطاني - تلك الحملة التي جمعت « انفاق اموال طائفة »
امرا واضحا في رأيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت
الامور على ما هي عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد انفذ الامر الثاني على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه
للسير الدون غورست رسول النوفيق والسلام . على ان قانون
المطبوعات الذي جاء به السير الدون غورست ليس بالشئ الجديد
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة او

مرتين ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفي من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » في عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متعينا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقابات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فى احوال معينة . وهذه الرخصة تد لا تعطى وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى اذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصدق ولكن الذى طلب لم يكن قانونا يرمى الى

(١) التيمس ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) الايجيشيان غازيت ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ص ٦٠٦ رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ - ٥

(٣) ص ٦٠٦ رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادي من السير الدون غورست كان له من الاثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشايق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان المتعلمون فاعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

« ١ » واول حريدة ذهبت فريسة لقانون المطبوعات هي بالطبع جريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطني . وقد ارسل محررها الشيخ جاووش الى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « العلم » الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسبوعين من ابتداء ظهورها . واقتلت عدة جرائد اخرى . ولما خرج الشيخ جاووش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الخديو قادما هتفوا طالبين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ جاووش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لدبوان شعر « ميهج » نظمها الفاتني الشاعر الوطني . وكان « المؤيد » الذي يصدره الشيخ علي يوسف هو الذي اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد نقول انه كان فيما مضى وطنيا صامعا واضطهده الاورد كرومر اضطهادا كان وخيم العاقبة . ثم اصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الخديو في بلاد العرب .

« ٢ » وبمناسبة هذه المظاهرات اتخذ هارفي باشا حكمدار العاصمة الخرطوم لأول مرة كوسيلة لتفريق المعلوم . « والباشا » حبيب بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا في فرقة مطاي الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير
الدون غورست لافلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين
ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى
امره وان لابد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدّة
وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة
البريطانية . فبهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف
الاخلاق اى كل شخص « اشتهر عنه الاعتداء على النفس او المال
او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة
خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة
واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر
الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود
بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لاتتجاوز خمس
سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى
المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مهريّة معينة يقضى فيها مدة

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعويطي » عينه على الذين ارتكبوا
 جنائيات ثم برأئهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا
 القانون ، كما يرى كل قانوني لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون
 من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولى ومانع من المحاكمة
 المنتظمة التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا اليس الشرط الاساسي لثبوت
 الجريمة فيها الا معدوما بالمرة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل
 للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من
 جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك
 الاشرط يظهر مظهر السخرية والتهكم امام ما يوردونه من الحجج على
 صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتمتع اداة المجرمين في مصر
 لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشترطهم هذا معناه انه ان
 كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم
 النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت
 من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد
 ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة في الامر ولذلك اظهروا
 في اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .
 وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٩ » ص ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢

« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم اللجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الاحيان ١٥٠٠ جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا . وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه القوائم الاتهامية ١٢٢٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . ففعل ذلك وهو محس لاشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافي آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الى الواحات الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كانت الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣) احصائيات تدل على ما اعتري الجرائم من نقص واضح فيما بين اول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالفنا شيء من الشك في صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يري السير الدون غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب البر ادوارد غراي عن سؤال المستر مكارنس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح اننا ان من الابتسار والسبق
اللاوان ان يستنبط من تجارب أشهر تلائل أن القانون سيكون له في اصلاح
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً
نحن متبثون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة
المصرية مبدءاً من أضر المباديء وانه لن يطول العهد حتى يطبق في
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملك مضعين عن غفلة
منهم بحرية الفرد وعلى مذبج الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية
ثم هم يتكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول بمض الشيء في هذا القانون لانه خصوصى في
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من الحق
انه ان لم يبلغ فسيؤدى الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد اورد السير الدون غورست في تدبيل له من
« ٥٦ وما بعدها » نبذة من تقرير المستشار القضائي « السير مالمكولم مكليرث » في
مرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات
المحذوفة ، كما تدل برقية لروتر مرسله من القاهرة ومؤرخة ١٢ أبريل سنة ١٩١٠ ونشرت
بعض الصحف اليومية ، يقول السير مالمكولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون
النمى الحديث ان قد حدث نقص محسوس جدا في احصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام
١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
اذا أردنا ان نمرف الى اى حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما يراه المستشار
القضائي مفرط الابتسار الآن يرى المتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن
(٢) يذكر السير مالمكولم مكليرث في تقريره باهتمام عظيم امله في انقضاء الحال التي استوجبت
تأليف اللجان الحاضرة بمد أن تعمل هذه اللجان مدة اخرى من الزمن وهذا الامر المبكر
٩٩ — م

محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن تقص الجرائم
تقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت
عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون
من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا
الامتياز الذي منحه في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقياً لانقضاء مدته
ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية
أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل
من ممانعة فارنات مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين
مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة
٤٠٠٠٠ ر. ٤٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

الغريب (فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باسهر فلأل) هو ما ذكره في جبل
سابقة على عبارته الامة من الخوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجن محل الواقع
الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الخوف من غير شك نصيب من الصحة . فان عمل
الحاز كان لا بد موجوداً هاجاً عظماً في نفوس عامة الناس ومثيراً ارواح التمرد في نفوس
الفلاحين . قارن ايها القارئ ذلك القول بما قل السير الدون غورست في صلب تقريره « ص
٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملاً » تصور رضى سكان اى قطر من الاقطار
عن ان يروا اصدقاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الى محكمة غير نظامية يحكم عليهم
بالغنى لغير ما ذنب اقترفوه !!

(١) لقد اظهر السير الماسكولم ما كريت اعظم ما يكون من السخط على قانون النفي وعلى
كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمعة شرقي
خاضع لنظام قانوني اجنبي لا يقبضه الناس ويقدرونه ... قد تنشأ بالتدريج حال من الامور
لا يكون للمعالم المادية ووجاهة قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠)
لقد ادخل في اول الامر نظام قانوني اجنبي لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك
النظام غير المنهون عوقبوا بالنفي !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية - التي هي بالطبع الوكالة البريطانية - على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقياً لاتهاء مدة الامتياز ٦٠ سنة، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى. ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبهية بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً مثقلة. ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغي ان تنهز الفرصة لسلها حقها أربعين سنة أخرى. ونحن اذا صرفنا النظر عما في هذا الامر من الغش والتدليس فاننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجالة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعماء لم يقيم على صحته دليل ما وهو ان انجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً. الا ان السبب الحقيقي

(١) «الانجيشان غازت» ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحث عنه في مكان آخر ولن نكون مخطئين اذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد سبق ان أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق الانجليزي الفرنسي في سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات أصبحت أمراً موثقاً به في ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصريه مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه . ويظن انه في خلال السنوات التي تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣ مليون جنيه أخرى اتت من مجموع زيادات الميزانية في السنوات المذكورة اي انه في وقت هذا كان ينبغي ان يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه كما تمل الحسابات الرسمي (٢) ليس في الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠ مليون جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد الغموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الاموال التي تنوى انفاقها من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما ينفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والنصويت عليه مقدماً (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت انها هاوية لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاركة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل التلطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يفعلوا عن ترفيته من حيث هو

(١) وقد عقد مجلس شورى القوايين ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تبذير المال الاحتياطي . فى هذه الجلسة التى احدث بحى باشا خطبة فريدة فى بابها انحى فيها على سياسة الحكومة المالية (« الانجيشيان غزيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

(٢) راجع الخطبة الرائعة التى القاه اسماعيل باشا اباطة فى جلسة مجلس شورى القاين التى انعقدت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد اعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فند عهد قريب جداً اتفق ٢١٧ر٠٠٠ جنيه فى الحور « الكبارى » و ٩١٢ر٠٠٠ جنيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى ثكنات الجنود و ٧٥ر٠٠٠ جنيه فى مساكن اوطانى السودان و ١١٥ر٠٠٠ جنيه على هيئة اعانات و ٨٠ر٠٠٠ جنيه اعبرت لشركة البواخر الحديدية . كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ما تقدم قد ضاع — كما يقول السبرالدون غورست نفسه فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠ر٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩ر٠٠٠ جنيه وذلك فى مضاربات سندات الترسفال .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارىء.
بأموال مصرية حتى انه في عشر السوات التى اخرها سنة ١٩٠٨ قد
أنفقت الخزانة المصرية فى السودان ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة
نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم لهذا كور
لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه فى قرار ضمنه ضعف
ثقة بالحكومة وتأيدته ما استمسك به أكبر متكلميها من ان ما اتفق
فى السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الاقمار من جانب الاحتياطى والاحتياج المستمر
من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة
كسب المال الحلال بالتخلى عن قناة السويس اربعين سنة اخرى .
ولكن فى نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التى شكلت لنظر
المشروع قد وجدت بعد ان بحثت الارقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدول عورست ماخذت الحكومة المصرية عن التجارة السودانية من ضرائب
كركية ورسوم ومخودات اموال « مرتجى » من السودان . ومقابلة الاعلانات التى اخرجتها المالية
المصرية . هذا ايها القارىء كما لو قيدت الحكومة الانمانية فى دهرها الضرائب الكركية اما حوذة
على بضائع استوردت من الخواثر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارتجى » من
روسيا ! » وفيما عدا ذلك فلحكومة البريطانية تعنى الآن بتقسيم نور السودان وتمهيتها لاقتصارا
على ان تجرم مصر من هذا المصدر لدى هو من مصدر الدخل ولكن لتففى جملة واحدة على تجارة
المرور المصرية . وهذا ايضا هو السبب فى ان البريطانيين يجهلون انشاء خط حديدى فيها بين
اسوان ووادى حلما قد يكون واسطه لنقل البضائع عن طريق مصر الى السودان وداخل
افريقية . لاشك فى ان البريطانيين يجتهدون فى تسمية مصادر السودان اصرارا بمصر وعلى
حساب مصر . وفوق ما تقدم فن سيطرة البحتر على ما ايم النيل السودانية ستمكها من ان تقبض
بيدها على حياة مصر نفسها .

(٢) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آفا . والنقلاها بمجلس الشورى (« الالبجستان
فانيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٦٠٠٠ سهم ب ٥٠٠ و ٥٠٠ و ٤ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية فى الحال ضجة لم يسمع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ولكن الوطنيين ذهبوا فى الامر الى ابعد مما فعلوا واصرروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تحتلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

(١) « تقرير مقدم من لجنة اشفكة لطر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة الجمعية العمومية » القاهرة سنة ١٩١٠ وهـ عبارة عن نشرة رسمية فى غاية الاهمية ولما كان غير محتمل ان ترجمه الحكومة وتقدمه الى مجلس البرلمان نظرا لمحتوياته الحساسة فانى انشره فى ذيل كتابى هذا لقد صرح السير ادوارد غراى فى مجلس العموم فى ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وانه لا يراها تستحق الثقة التى تفق فى ترجمتها وطبها »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكزازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لابد ان يكونوا قد فاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم - نقول لما كان هذا وذاك فافا نستجيز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومهما يكن من شيء فان الحكومة - وذلك مدعش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومهما كانت الالمانى او المخاوف التى شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فان هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال المسترج . ولبن بوتر رئيس الجلسة السنوية التى عقدتها جمعية اصحاب السفن العمومية فى ٢٦ يولى سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التى نشرها ملحق «التيمس» التجارى فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر ان اخوف ما يخافه اصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يدعى الى ابقاء الرسوم الثقيلة التى تنقضى الآن والتي هى ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيما عن كل طن » رغم الوعود التى بذلت فى سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فاند رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ الى ٧ فرنكات و ٢٥ سنتيما

هى فى الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يفتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعاة الى ضعف الثقة بادارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ارتأى مشروعا كهذا لايستكن بحال ان يدافع عنه اعزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزي والعار .

وفى اثناء الهياج الذى سببه امتيار قناة السويس قد وقعت حادثة محرقة للمواطنين . وثورة فى النفوس تأثرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أصاب السلطات الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون المطبوعات وتفتيقها مشروع قناة السويس . تلك هى حادثة اطلاق شاب مصري كيمارى الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى وذلك فى ٢٠ فبراير فى راحة النهار بمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اى حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية فى تلك الظروف اذا رجعنا الى احدى الحقائق التى تمتاز بها الصحيفة الانجليزية « الايجبشيان غازيت » وهى انها استهلت رواية الحادثة فى عددها الذى صدر فى اليوم التالى اليوم الحادثة قائلة « واخيرا لقد حذت مصر حذو الهند » . هو ذلك ، فحما نجد فعلا ورد فعل من نوع خاص يتعاقبان على نحو تماثل فى الهند فان القتل السياسى لامناس من ظهوره دليلا على اليأس وطرقا من طرق

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومي مافيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبعي جدا .

لقد كان ابطرس باشا سجال خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صحب اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فاظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غورست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذا لسياسة السعي في ترضى المصريين : « اصلاحات زهيدة اليمه » . وكان « الاصلاح » الملحوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرياسة من الارمن واليهود والجر اكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون تحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبتهمهم على ان يقروا ويهدأوا . ولكن بطرس الاسف كان معروفا بانه اله الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دانشواى الابدية الذكرى وباشر اجراءاتها . وائن بقى باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تبتد باعادة

قانون المطبوعات تحت اشرافه وبالأحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحال ما أريد به ان يكون اداة استمارة واستدراج الى منبع لهياج جديد وكانت النتيجة ان نهرى شباب حي الرأس فاغتال حياة بطرس باشا .

ان ما عقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقد اتما وندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استشفاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني الا بعد شهرين من وقوع الحادثة اي في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا في حملة ترمى الى مافيه مصلحة المتهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يخرجون بان الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثير القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطالب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزيين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزيين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قائمه فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن تمت حاجة اليها لعل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزيين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث الى تنافسها محكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الهلباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى والذى جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية بامرها . وانا لا ندرى أ كان عبء السخط العام اثقل من ان يحتملها ام ان ماجرى بعد من الامور كان او عظله وسواء اكن هذا ام ذاك فانه سرعان ما غير موقفه والقي بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ واعلن ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مرافعة طويلة اتتمد فيها احوال مصر السياسية انتقادا مرا للنفث

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى . وقد اعرض المدافع على حضوره ولكن لم يلبث اني اعتراضاته .

الى السجين وهو في الففص ودعا له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيقى فيه اسباب الرفض لتقوم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة المسوخة وعلمت عملها فى اثاره الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصلى (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهمت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعها للورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منها شديدا فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

(١) ولا بأس بأن نقبس هنا الالفاظ الختامية من مرافعة الهلباوى بك . تلك المرافعة التى طليت بسرعة ووزعت منها على الجمهور نذخ كثيرة على الرغم من انها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الهلباوى بك « واقبل نبيل الموت بقلب البواسل فالموت ات لا راد له ان لم يكن اليوم فقدا . فذهب يا ولى الى لقاء الله العلى الاعلى الذى لا يرتبط الا بمبادئه المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا ما بالقنوب والمبرات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من . . . اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء يا . . . » حقان هذا السلام لعجيب من جانب الدفاع

(٢) ردا على سؤال القى فى مجلس العموم فى ٧ يولية سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع لعظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا و. و عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابية الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانبا ويظهر جهرة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفات او طلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذاك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين. ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفات (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي فالتقى في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطيرا يتعلق بـ «الوصاية البريطانية علي مصر» وتم علانه يقول «لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لاننا لانستطيع دون عار يلحقنا ان نتخلى عن مسؤوليت التي نشأت حوانا هناك» وختاما لهذا كله واظهار الامر من اهل الحل الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال : بدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين يقضى باخراج الجاليات والجنح التي تقع بواسطة

(١) «الايبيشيان غازيت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد بر السير ادوارد غراي في خطبه التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونيه بانه كان عاروا مائة قبله ا. تر روزفات في خطبته بحال هول في ٣١ مايو.

(٣) «الايبيشيان غازيت» ٣٠ مايو و ٢ يولي سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص ضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ويحملك كإنها
جنايات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التي ليس بها
محلفون وأيس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس
وهو يعاقب بمقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في
مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يعدها
باختيار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة
يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين فاكثر
بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر
والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين
الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديما تفخر به الادارة الارلندية
في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة ثمان وعشرين سنة كلها
ايهام بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح
غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اي
انسان ان يخبر بما تحبوه الاقدار ولكن قد لا يكون هناك شك في ان
العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضي قلقة كدرة ستكون في
المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتهت من رقادها
الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد
تجعل اكثر اطباقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، فعنى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين في اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين يتمتعون بوظائف سهلة ومرتبات مرغدة للحياة .

ليس المصريون بأشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد افترى على جنسهم ودينهم ما افتراه انصار الاحتلال في هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوربا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرايين والحكومات باسم اوربا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفرطون فى القساح امام اثار حضارتنا « الا كالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها معا ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والتهذب الاوربيين (وفيها العلم والتهذب الانجليزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما صبحت حرة ، ستمتد تعهداتها الدولية التى لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذى اصدره مجلس شورى القوانين فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور فى اخر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما يصفه المرحوم مصطفى باشا كامل فى خطبته التى القاها بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسمية من حيث هي ملك قومي شاعرون
باهيتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم
واستقلالهم (١)

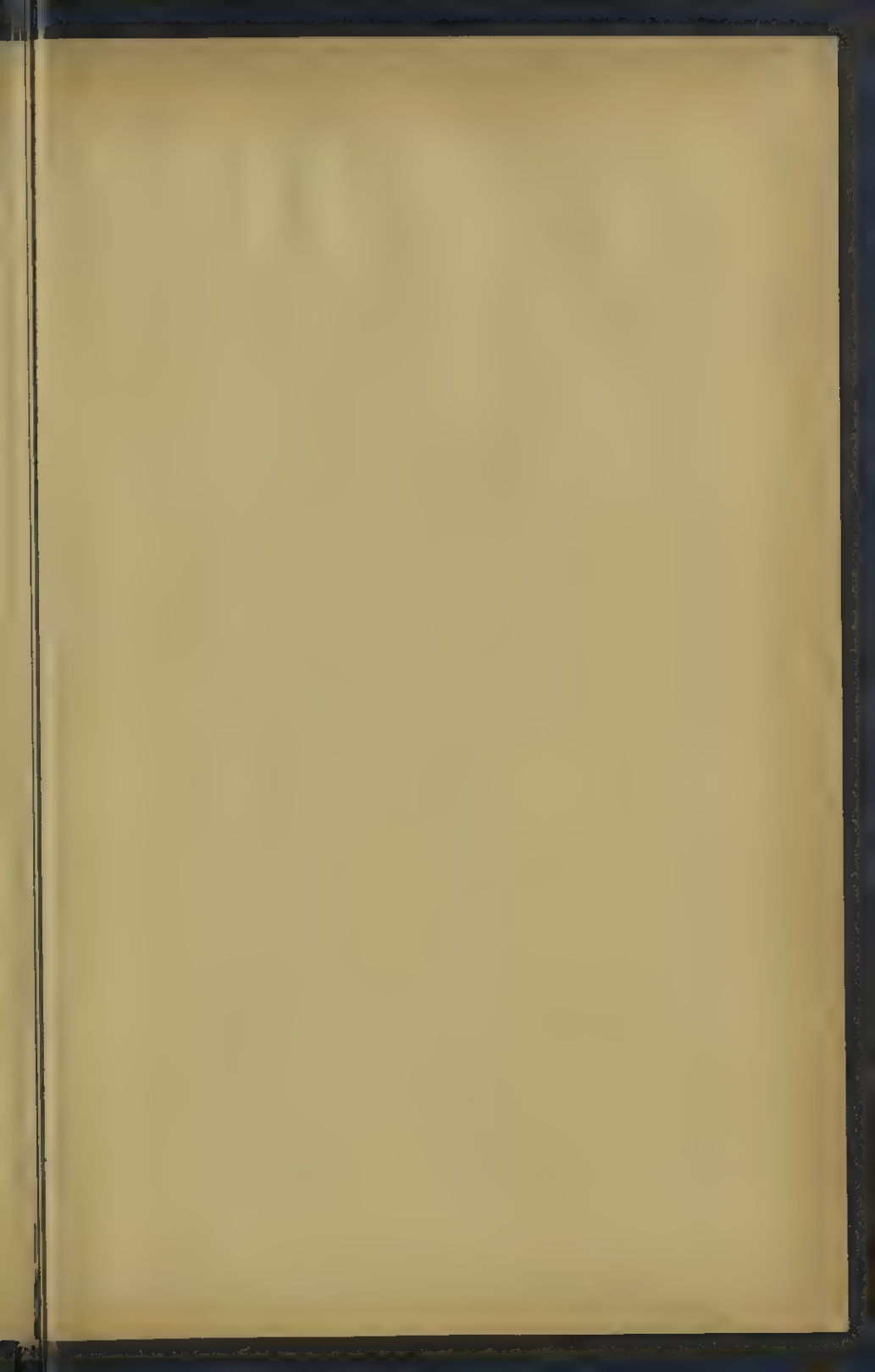
نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم في الوقت الحاضر مصير هذه
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة
مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في انجلترا
في الوقت الحاضر . الا ان تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب
الخاضعة لغيرها ، موقوف بعضه على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوربا ،
وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنا ما ،
ويجدر بجميع الرجال اولى النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

« احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون
وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوربا ومادامت اوربا تطلب هذه المراقبة »
وقد شكك بهذا المعنى عنده محمد بك فريد الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع احد ممثلي «الطان»
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات »
(١) وقد صرح محمد بك فريد في مؤتمر عقد بباريس في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر
تميل الى ان تمنع بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي الاحقا
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل
والاحتلال الاجنبي وطلبت الى انجلترا الاسحاب من وادي النيل . وان مصر تضحي بجميع
مناستفيدة من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأيي الشخصي اعرضه على اولئك الذين نههم
حرية القناة وعلى بني وطني الذين ليسوا باقل منهم اهماما بحرية بلادهم » (رحلة محمد بك فريد)
ص ٣٧ - ٣٨) .

حملهم حكام هذه البلاد ميراثا من القسوة والمار فحملوه عن كره منهم
شديد وبالتحقيق بنير اطلاعهم التام ، نقول يجدر بهؤلاء ان يكون
حلول هذا الزمن عاجلا وسليما من الفتن والكوارث اخلص رغباتهم
واصدق امانهم .

— انتهى —

تذیل



تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في سبيحة يوم السبت ١٢ فبراير
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض
مديرى شركة قناة السويس وجناب المستر بول هارفى المستشار المالى
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩١٠ باجماع الراء رفض ذاك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد
ذاك المشروع الخطير وبيان مانفعة قد فيه من المنافع والفوائد للمبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجة كبرى للائلام بكل ماترام الحكومة من المزايا التي تعود على الامة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر او في مستقبل الزمان فقد قررت خبايرة الحكومة باقتداب من ينوب عنها لاعطائها مايلزمها من الايضاحات والبيانات

وبمجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية و جناب الميسو شارل دي روكاسير المستشار القضائي لنظارة المالية و جناب الميسو ليناندر جاسيار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جهاتها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع الماليه »
ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسميه فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بارسالها مع باقى الاوراق التي رات اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بمجلسه يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبجتمته من كل وجوهه بحسب ماسمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى اول وثانى اجتماع

رأت ما يأتي:

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ الى ديسمبر سنة ١٩١٣ وتتمهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الإيراد السنوى من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣٠

٦ » » » سنة ١٩٣١ » سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الافائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩١١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على اقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه
شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد اورفضه والحكومة المصريه هي المرحبة به والعارضة له

وهذا ينافى كل المنافاه ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلتها على نصوصه
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد اذ قال «وقد
صادف هذا المشروع معارضة شديدة من مساهمي الشركة لانه في
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لا ندرى اذا
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابطلته
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصلى
لا مكان قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات»
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن اصل العقد قبل التعديلات
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد
قطع بعد تلك التعديلات بان ذاك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وتعتبر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا
 فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على علاته وعرضه على الحكومة
 طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع
 بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد
 وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق
 ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو
 الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه
 هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب
 طريقة المخبرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة
 الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع المعارض للمشروع وتارة أخرى
 فى مركز القابل وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل
 عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تفتحها الحكومة وطورا آخر بعدم
 الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى
 تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة
 بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك
 والاهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تبجل الحكومة
 لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة
 هى المعارضة كما يؤخذ من حال المقدم هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير

فأنت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يعزز هذا الرأي ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحيازة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحيازة القناة في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بمحت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأيت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطى رأيها اما
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجناب العالي الخديو متعلقا ببيان الغرض
الذى من اجله دعى اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها
الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من ذوى الخبرة
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتام
الرضاء . وان ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة »

ولا شك في ان هذا التصريح السامى لا يدع محلا لقائل بامكان
التعديل او بجوازه ومع كل هذا وذاك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان أشتغالها به ضرباً مع العبث لانه ليس من
الحكمة ولا من الصواب ان تضيع الجمعية أوقاتها في وضع التعديل
على تعديلات علمت الحكومة رسمياً من الطرف الذي يتعاقد معها
بانه لا امل له في قبولها وانه يخشى من رفضها. لاسيما اذا كانت تلك
التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقاً لوانه
بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة
ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا
من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله او انه
قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في
ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار
الحاضرة والمستقبلية التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتها القبول او
الرفض ليكون رأيها مبنياً على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يحذر باللجنة ان تشير في هذا المقام الى ما ظهر لها من البواعث
والفوائد التي يمكن ان تكون بمنى للشركة علي السعي في مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصالحه الشركة ومن اهم واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من الان مهما كان سابقا لا وانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها القروض التي تمهدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الانتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

القرض الاول باعتبار ان
الزيادة السنوية المطروقة ٣
مليون فرنك
من سنة ٩١٠ الى سنة ٢٠٠٨

جنيهات مصرية

٥٥٩,٣٣٣,٠٠٠

٢٨,٥٧٥,٠٠٠

٥٢٠,٣٦٢,٠٠٠

٢٦٠,٣٨١,٠٠٠

القرض الثاني باعتبار الزيادة
مليون فرنك في كل سنة
من سنة ٩١٠ الى سنة ١٠٠٨

جنيهات مصرية

٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠

٣٨,٥٧٥,٠٠٠

٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠

١٩٩,٠٤٧,٠٠٠

القرض الثالث باعتبار الزيادة
مليونين فرنك في السنة من سنة
١٩١٠ الى سنة ١٠٦٨ ثم مليون
من سنة ٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨

جنيهات مصرية

٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠

٣٨,٥٧٥,٠٠٠

٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠

١٨٣,٢٣٠,٠٠٠

مجموع إيرادات القناة لمدة الأربعين سنة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ..
تنزيل مصروفات المذكورة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بواقع ٢٥ فرنك سنويا
صافي جملة الإيرادات بعد للمصروفات ..
قيمة ماتأخذها الشركة بواقع النصف ..
تنزيل قيمة ماتعطيه الشركة وهو قيمة اربعة الملايين جنيهه والخصص السنوية
في ارباح المدته من سنة ١٩٢١ (بفوائدها المركبة بواقع ٣ وربع من المايه) الى سنة
١٩٦٨ وتقسيمها على اربعين قسطا سنوية متساويا بفائدة ٣ وربع في المايه ايضا
عن سنة ١٩٦٩ الى ٢٠٠٨ وقيمة كل قسط بفرض ان زيادة الايراد سنويا ثلاثة
ملايين فرنك ٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيهه مصري وبفرض انها مليونان فقط ٢,٩١٦,٠٠٠
جنيه مصري وهذا وذاك حسب الطريقة التي اتخذها جناب المستشار في جدول
الثاني من التعديل الذي ادخله عليها فيه لانه في ذلك الجدول قد جعل فوائده
اربعة ملايين وفوائده الخصص سنة ١٩٢١ تتجمد كل ستة اشهر بدلا من ان تتجمد
كل سنة كما حسب اولا وقد احدثت هذه الطريقة فرقا عظيما من مقدار
الاقساط السنوية بعد سنة ١٩٦٨ مع هذا فان اللجنة مبلغ بتمامه وهو ..
قيمة ماتأخذها الشركة زيادة مما تستحقه في مدة الامتداد بدون فوائد ..
قيمة نفقة هذه الزيادة التي تاخذها الشركة بلا حق بواقع ٣ وربع في المايه ..
حالة الفرق اصلا ورحا ..

١٣٣,٨٠٠,٠٠٠

١٢٦,٥٨١,٠٠٠

١١٤,٤٣٦,٠٠٠

٢٤١,٠١٧,٠٠٠

١١١,٦٤٠,٠٠٠

٨٥,٤٠٧,٠٠٠

٧٤,١٩١,٠٠٠

١٥٦,٠٩٨,٠٠٠

١١٦,٦٤٠,٠٠٠

٦٦,٥٩١,٠٠٠

٦٤,٠٠٦,٠٠٠

١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الاماني وجود الظروف السياسية الحالية التي قربت ما بين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودي الذي تم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذي لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التي كانت تقوم عادة من اصحاب السفن في انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذي قبل بعد الاتفاق الودادي المذكور

وان مثل هذه الاسباب لا يقبل معها من مروجي المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر في المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بعد ان ظهر ان سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التي تقلب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتي .

كان ثمن السهم الاصلى في شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٧٥٠ فرنك و ٨٦٦ فرنك بالنقد و ٨٦٠ فرنك و ٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد في شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٩٩٥ بالنقد اي بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اي بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها في عرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى ٩٥٠ فرنك نقدا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفي شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفي شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الاثمان ثانية لما اعتقد حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتفرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمدھا وتعمل على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقه بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيدھ الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما في هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والحصل الذى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافئ نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لا يوجد محل للغبين ويتم التعادل في الاخذ والعطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة في هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائد المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة فى الماضى للحصول على حساب ايراد القناة فى المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومضروقاتها ٢٧ مليونا قياسا على مضروقاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقد اقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المنعقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠ والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات.

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه المستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدة سنة ١٩٦٨ اى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي. ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال. ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطي القانوني والحاصل استهلاك الموجودات. فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع انواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا وبمصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لاتزيد بنسبة زيادة الايرادات فن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩١٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٨٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لانتنا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٢٠ كان ٠.٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالغة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديرًا زهيدًا :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «برزخ وقناة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ «انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقي الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بعينها ١٠ هـ

على ذلك يكون اقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بمدة سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكده الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة بلغ ٢٦١٢٠٠٠٠ ر. ت. بلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩ و ٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بمجريدة الشركة الصادرة في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه بعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجد ان متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من ايراد مثل هذه الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء في هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصرفيات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣ .

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي انها الطريقة المقبولة وهي التي تعمل عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصرفيات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظامات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠١ هو

مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهاً والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفريكات فكانه هو أيضاً باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

أما استهلاك الديون فإنه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ إلا بمقدار ما يصيبها من القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الأعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمتنظر أن هذه القروض إن تكون باهظة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر فى حاصل المصروفات وهذا للأسباب الثلاثة الآتية :

أولاً - لأن هذه القروض ستقسط على أقساط متساوية فى جميع المدة أى من يوم عقدها إلى تمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون أن تعمل مصالحهم هذه الأقساط مع أقساط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفريكات إلا إذا كانت لا تؤثر فى أرباح سهمهم تأثيراً يذكر

ثانياً - أن جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى أعمال توسيع القناة وتحسينه إلى أول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفريكات وهذه الأعمال قد أصبحت القناة بها فى الحالة الراهنة نحو ضعفيها فى وقت انشائها

ثالثاً - أن الشركة قد أصدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرصاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة
لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع
القناة توسيعا عظيما يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن
أن تمرا معا من القناة بدون تخزين راجع محضر الجمعية العمومية
للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى أن مندوبي الحكومة
لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر
اقتراضها ولو على وجه التقرب لانفاؤها على أعمال التوسيع من سنة
١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من
الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن
دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونا فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال
زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر
مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من
الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة
في هذه القروض المقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش
الذي يحتمل اضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر
ولا ضرورة مالية يتمرد دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى
الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطر قبول تحمل هذه الخسائر
الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعد ما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطراب بالمعنى الذي تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطراب شديد المال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطراب للمال أو لم يكن فان اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التي يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث في هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر في مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر في مستقبل قياتها وخصوصا عند ما تقول اليها بعد نهاية الامتياز الحالي

والظاهر ان هذه المخاوف هي احد العوامل التي دفعت الحكومة الى تبادل المخبرات مع الشركة في هذا المشروع واستمدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يعود بفوائد على الخزانة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهي :

اولا - تقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة بانقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها
انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن
ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض
الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ادىء الامر انها تستحق
الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها
ما يسمع لها بان تحكم بان هذه المخوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى
اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به
فبعثته وظهر لها فيه مظهر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة
نتيجة ابحاثه فيه بجلاسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في
٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها
وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتى : -

« ماذا نخشى في المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه
الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد
سببيرا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا ان تسرعا في حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بنامان يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي مها يكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لنفطر اليوم الذى يمكننا من ان يكون لدينا ما نريد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل فى تلك الاقطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما ياتى : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا فى شىء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه للجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثهم فيها لتكون الجمعية على بينة منها امامن حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا للعهد الشرية بمقتضى اتفاقية لندن

فقد جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي

« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تمهدت به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التمهيد طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بنسولار اند اورتال حضرها ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها. ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذي لا يربط الشركة بادني تمهد الا اذا صدق عليه من جمعيتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من مندوبي الحكومة بمجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتي : « نعم قبلت العمل به ونفذته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية واخذت في تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت اثماء

ابحاثها على ان الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنمقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنه ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى مع ان محضر جلسة سنه ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ في المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جارينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انقصت الشركة الرسوم تدريجا ؟

يمكننا ان نقول ونؤيد بالبراهين المعيدة ان انقاص الرسم تدريجا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص في مدة

الاربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الاربعاء بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الايرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ١٣٤ فرنكا عن كل طن وكان الايراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما انقص الرسم تدريجيا الى ان صار ثمانية فرنكات الاربعاء عن كل طن زاد الايراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مايونا فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الايراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بعاملين متما كسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في انحاءها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية اما الاقطار الشرقية فلا يزال اغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس
وكششتما اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصا مملكة الصين التي هي اوسع
مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع
الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع
تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه
في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اي
من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية
ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى
للمتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للانفتاح الشرقية في
حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية
بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت
من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقدما عظيما كاديزاحم التجارة الانجليزية
التي كانت منفردة باسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول
الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل
على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات
الآتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستتوالى
الزيادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي
نعم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه
ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا يفتقر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول
لشركة وحدها فاذا انقصت السعر في اخر مدة الامتياز يستحيل على
الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى
ان ما يعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لانقبل مع
شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لاننا نرى في مد
الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غيبنا فاحشا . وان اللجنة لا تستبعد
مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد
مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن
تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر
بمصالح مساهمينا قبل ان يضر بمصلحه المصريين وهو تخفيض سعر
المرور تخفيضا هائلا لرغبة في النكاية بمصر او انتقاما منها لالعة غير
كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كلها غبن وضرد ومع ذلك فان
اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب " استشار المالى ان الشركة
تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو
اليوم الذى فيه تمتد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط
ترضيها حفظا لمصالح مساهميها التي تكون مهددة في ذلك الحين اكثر
من مصالح المصريين بدليل سعيها من الان الى هذا الاتفاق اذ ليس
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم
وتحرم مساهميها من خيراته النزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساعي
وباھظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص

رسم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جملة مجانا »

لأنعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحرير قناة صناعية

من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغازات

والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم

تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات

مالية دفعها فانه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم

المرور في ممرات الدينمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة

فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا رضىته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تحرر الملاحة في نهر الاسكلدت من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الانهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة محالا للتخوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لا تعدم حينئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الرمح في اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبين فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا أخلفت الدول سنتها في عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فان يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان ينافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقتين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و٢٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و٢٩ وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيماث في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزاحم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جديدة كما ذكر البرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فإنها لن تزام كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن تقاها فيه نظراً للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مراراً إذا نقلت بطريق البر فضلاً عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من ثغور أوروبا المختلفة إلى شواطئ آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي لبشحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل أفريقيا الشرقية أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها مع أنهم لا يستفيدون لقاء تحمل هذه المشقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال.

وقد جاء في كتاب المسيو شارل روكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما أتى: « أني أشك في أن إنشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قناة السويس (ولا يمكن أن أكرر ما قلته عن سكة سيبيريا) أن هذه السكة ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لحاصل الغرب وبضائمه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الأقصى) بفضل الطريق البحري

للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج فارسي الذي هو طريق
نصفه بحري ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه
ان يكون لسكة حديد بغداد أو اى سكة اخرى تنشأ فى آسيا
الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة التجارى
بقيت فكرة اخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار



المفقور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمل ظهور اكتشافات علمية
الامر الذي ينقص من اهمية القناة فى تجارة امالم
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تمخل فى حيز
الامكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة

بطبعها الى الآن وان احتمال امور مبهمه غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها حتى ولا خير الابحاث العلمية لا يمكن ان يعتبر اساسا لتقدير الاشياء الموجودة بالفعل فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق الا طريق الهواء وهو مما تقدم لا يساكنه الا المستطلع او المتزه أو المسافر علي الاكثر وليس صالحا لحمل الاثقال كما تدل علي ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على اكثر المرات موافقة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فانها عن التأثير بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يحمل على الخوف من امثالها في المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوروبا واسيا وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس

كانت في ازدياد دائم ولورجعنا الى الاحصاء لوجدنا انه كلما اشتدت ربح
الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله في اوقات
السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العرابية
التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها
وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً
عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة
وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها
ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

البواعث المرغوبة في قبول المشروع

يعد ان بمحت اللجنة الفروض الحسائية والاعتبارات العامة التي
تقدم ذكرها رأيت وجوب البعث في الاراء والافكار التي اتت بها الحكومة
في مذكرة جناب المستشار المالي وبلسان مندوبيها في اللجنة للترغيب
في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شئ مما قيل
في موضوعه او في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس
الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بانفاذها عادة من غير ان تسمح للامة
بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بان الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين ان الاجيال القادمة ربما تنجى منها بعد مرور ستين عاماً ارباحاً طائلة . فمن العدل ومن لمفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المفقور له محمد بك فريد

والجيل القريب في ارباح القناة المستقبلية »
واللجنة ترى ان من واجبات الافراد والجماعات مهما اسرفوا ان يدخروا من حاضرم شيئاً ينفع الاعقاب في مستقبل الايام القريبة او البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجرى على هذا المبدأ بطلبها منذ
اجل امتيازها اربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاما سعيا وراء
مصالحها ومصالحة ابناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها
واحفادها الذين هم ابناء الاجيال الالة لا لتتركهم في مجبوحة السعادة
المالية ولكن لتعوض عنهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة
تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات وتعوض جزءا مما تصرف فيه
الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والمقارية التي باعها للشركات
ولغيرها وانفقت اثاثها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من
ارباح القناة التي ستمتّع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع
لانفسنا :

اولا - الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة
بعد ان اضاعت الحكومة ما كان للبلاء فيها من الحقوق والسهم
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من امارها الحاضرة

ثانيا - ان تصرف تصرف الميزنين يستدينون مبالغ
يعصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر او
السفيه

ثالثا - لان تزامم الاجيال الانية (مقابل تعويض لا يذكّر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولاشك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمنعنا من ان نتأثر بما يقال ويحتم علينا ان لا نتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر في نظرا لاجيال القادمه الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحا فى المنة يساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

والاجنحة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرض اتمتة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع شار إليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى ستصرف

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لا بد ذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجريها في المستقبل ما بقيت على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستأثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع وبحمته

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تمديلاتها انه حصلت مخبرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فوات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخبرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس في الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بحسبة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخبرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »
 فكان هذا الجواب موجبا لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع
 خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتي
 ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار
 وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع
 ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى
 لدى الحكومة رأيت أن تكفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل
 التي ذكرها المستشار المالي في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة
 ١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الان
 للاشارة اليها في نص الاتفاقية وسينم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع
 الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »

فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ من
 حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعمما يكون
 قد تم بينها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا :-

« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف
 . مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضي التي سيخلفها البحر ومع
 ذلك فالكلام كان فيها شفويا .

ولما يئست اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير إليهم في خطبة الجنب العالى يوم افتتاح الجمعية العموميه بالمباراة الآتية

« ان قيمه المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعه في الشؤون الماليه »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي
حرفيا بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

« لم اكن هناك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمه التي اقنعت نظارة الماليه بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسيوروسيان الموجود الان والمسيو كريجج الموظف بمصلحه المساحه »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابيه التي بنيت عليها صال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد قواعد وهذه افتراضات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابيه فاجابوها فما نصه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن نجد عند الحكومة مخبرات كتابيه أو اثر
للمراسل الموعود بتقديمها لمجلس النظار أو تقارير للخبراء التي أشارت
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا لفروض
الاحتمالية أرادت اللجنة ان تعرف كيف حصلت اذن المخبرات في هذا
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره
وبناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار
بان يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قل

« اننى اعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقة شديدة في انه
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التى تداول فيها
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التى مر بها المشروع هى كالآتى

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه
مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بعقد
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء
اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوربا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه
كما فعلت الحكومة في مشروع لائحة المعاشات الملكية الذى بقى

بين يدي الحكومة تحت البحث والدروس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكثرا خيرين شهيرين هما المستروران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال ويتضح فوق هذا أن الذين ستمهم الحكومة في خطبة الجناح العالي الخديوي « بالاشخاص ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية » واقتنعت نظارة المالية باعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كمرقب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى رأي الخبراء بدعوى انه مبنى على قواعد حسابية فنية نظر الما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمماشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذي يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع في حالة القبول والضار في حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادهشت اللجنة ودلتها على ان الحكومة كان في وسعها ان تهتم بدروس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التي كان يستحقها والتي تعطىها عادة لاي مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه في اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة
اخرى فنثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الاتى : هل مبلغ الاربعة
الملايين جنيهه الذى ستدفعه الشركة للحكومة مستمبهره قرضا بفوائد
تجعل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حينئذ
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيهه تلتجى الشركة لعقد
قرض وقد روعى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها فى طلب امتيازات
تكون معادلة له)

فمن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ الاربعة
الملايين جنيهه وتجمله سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانوني

او الاحتياطي الخاص

ومن الفترة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة ولو كان الامر قاصرا على ذلك لكان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها في طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم ترتبط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التي اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ماسألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب وبين المذكرتين المنوه عنهما في بعض العمليات الحسابية ما يأتي :

(ان ما ذكره بالمذكرة الثانية هو المقل والاكثر احتمالا)

وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكره بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتتمت عليه من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يعض على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لاتدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تمنى ان تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعا محضرا بمجوثا حق البحث مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصاححة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان راجحة تلك المصاححة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجيب الجمعية فيه بمعرفتها او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تبادل بكل ابتهاج وانشراح الموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كان المشروع قابلا للتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها الخير امتهما وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اقصى ما تتمناه الجمعية وما ترى

ان الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوي اليه دائما وخصوصا في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنمه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مها خطيرا وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كلي يبرره جناب المستشار بانه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣١ اكتوبر سنة ٩٠٩ غير مبعوث حق البحث ولا مرفوق بايضاحات ومستندات تؤيده لدرجة ان مذكرة جناب المستشار المالى التى هى اول وآخر مستندات الحكومة في بيان واثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت ان تنتظر ستة ايام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فانه جاء سابقا لاوانه بعشرات من السنين ومعلوم ان السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه حتما الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مها كان الموضوع بسيطا فكيف يكون الامر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس اربعين عاما قبل انتهاء اجل امتيازه بنحو ستين عاما

لا ريب في ان الخطأ حينئذ يكون جسيما والضرر الذى يترتب عليه حالا واستقبالا يكون اجسم لذلك لم يسع اللجنة ان تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبجته كما سبق ذكره واهم مآثراته فيه كما

يأتي بيانه .

أولا - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول
لأن شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم
للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة
مادامت الحكومة ليست هي المعارضة للمشروع كما تقول
ثانيا - أنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصاحبة تعديل المشروع
كما سبق البيان

ثالثا - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على
مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠،٥٩٨،٠٠٠ من الجنيهات أصلا
وفائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لاحقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر
فدفعه ممكن قبل وقوعه خصوصا متى لوحظ ان الشركة كلما مرت
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع
الحكومة لأنها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر
فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة
واستغلاله

خامسا - أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية تلجئ إلى التعاقد بالنجن

الفاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم علمية من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسؤولية أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو افترت بما ياتي أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها

ثانيا ان يستعمل المقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية

أما والغبن في الصفقة فاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطاء الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية البتة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابدى من ان يكون الحكم عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه وغير مقبول

فبناء على هذه الاسباب

قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الراى

الاخير .

